الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة وهران 1
أحمد بن بلة

كلية الآداب،
والفنون
قسم اللغة العربية
وآدابها

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في المعجمية و صناعة المعجم بعنوان:

مصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال

مشروع: المعجمية وصناعة المعجم

إعداد الطالبة:
بن عياد فتيحة

إشراف الأستاذ الدكتور:
عبد الحليم بن عيسى

أعضاء لجنة المناقشة: 2015/06/01

أ.د عبد الخالق رشيد.....رئيســـــــاً.

أ.د عبد الحليم بن عيسى.....مشرفا ومقرراً.

أ.د عمار مصطفاوي .....مناقشـــــــا.

أ.د محمد برُّونة.....مناقشـــــــا.

السنة الجامعية2014 /2015

قَالَ تَعَالَىٰ:

أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ ﴿٩﴾ ﴾

سورة آل عمران: ٨ – ٩

الإهداء

إلى والدي الكريم تغمده الله برحمته الواسعة

إلى أمي العزيزة بارك الله لها في عمرها

إلى الحاج الحسين والحاجة مباركة أطال الله في عمرهما

إلى زوجي و أبنائي : محمد إسلام ، حمزة ، فاطمة الزهراء ، عصام البشير حفظهم الله ورعاهم .

إلى إخوتي و أساتذتي الأفاضل وزملائي الكرام .

إلى كل من لبى نداء العلم .

فتيحة

مقدمة

مقدمة:

ظهرت الدراسات اللغوية منذ ظهور العلوم المعرفية المختلفة المسايرة لتطور الحضارات الإنسانية، إلا أن الاهتمام باللغة شكّل على الدوام ضرورة إنسانية من أجل الوقوف على طبيعتها ونظامها وخصائصها وقواعدها، الأمر الذي أدّى إلى تفرع الدراسات اللغوية المختلفة وتنوعها إذ هناك من ركّز مكوناتها ومستوياتها؛ الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي، ومنه من درسها في بعدها التداولي،هذا الأخير الذي أصبح موضوعا مألوفا في الدراسات اللسانية المعاصرة باعتباره حلقة وصل بين الحقول المعرفية الأخرى، المتمثلة في الفلسفة التحليلية و علم النفس المعرفي وعلوم التواصل.

ظهر الفكر التداولي مع بداية القرن التاسع عشر مع "شارل موريس Charle Morris"و"فريج Frege" كمذهب فلسفي، وقد تبلور أكثر في الدراسات اللغوية في الخمسينيات من القرن العشرين مع محاضرات "جون أوستين J. Austin "،التي تعدّ القاعدة الأولى في التأسيس الفعلي للتداولية المعاصرة، متمثلا في ظاهرة الأفعال الكلامية. لتتطوّر الرؤية بعد ذلك، وتتبلور بشكل أوسع مع تلميذه "سيرل Searle" وغيره.

ومع نهايات القرن الماضي تطوّرت اهتمامات التداولية لتتناول موضوعات أخرى متعلّقة بالاستعمال الفعلي للغة كخطاب صادر من مرسل محدد إلى مخاطب محدد، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل مما جعلها جديرة بأن تسمى "علم الاستعمال اللغوي".

لقد نتج عن تنوّع الاختصاصات وتعدّد العلوم تداخلا كبيرًا، مما أدى إلى تعدد مصطلحاتها؛ إذ يمكن إيجاد عدّة مفاهيم تنضوي تحت مصطلح واحد يتّفق على وضعه مجموعة من العلماء نتيجة بحثهم في مفردات اللغة، مما يؤدي إلى وقوع تداخل دلالي للدلالة على هذه المصطلحات.

فكانت التداولية من هذه العلوم التي وقع فيها هذا التشاكل في مصطلحاتها المتعدّدة؛ إذ كانت ترجمة للكلمة اللاتينية(pragmatique) والتي ترجمت بدورها إلى مصطلحات متعدّدة من حيث اللفظ، ومتنوّعة المفاهيم، وهذا ما جلب اهتمامي منذ انتمائي إلى حلقة البحث ضمن مشروع الماجستير.

وبعد وقوفنا على أهم المظاهر التفاعلية التي مرّ بها الدرس التداولي، اتّضح لنا جليا أنّ الاهتمام باللغة واستعمالاتها المختلفة شكّل على الدوام ضرورة إنسانية، اهتم بدراستها وإحصاء مصطلحاتها معظم الباحثين في كل زمان ومكان.

ومن هذه المعاينة كان سعيي أن أجمع بين الاهتمامين :اهتمامات التداولية المعاصرة، والاستعمالات المختلفة للمادة المعجمية كمدونة تطبيقية تنجلي فيها الاستعمالات المختلفة لمصطلحات التداولية. ولذلك ارتأيت أن يُوسم هذا البحث بـ:

"مصطلحات التداولية بين المعجم الاستعمال"

والمراد من هذا الجمع بين الدرس التداولي المعاصر والصناعة المعجمية الحديثة هو إبراز واقع صناعة المصطلح في الدرس التداولي ومقاربتها في ضوء مقتضيات الصناعة المعجمية، بالإضافة إلى منهجيات وضع المصطلح العلمي.

لهذه الأسباب حاولت إنجاز هذه المدونة، أَملاً منا إثراء مفاهيم النظرية التداولية والصناعة المعجمية المعاصرة بمحاولات تسهم في تطوير الدرس اللساني التداولي بعامة والمعجمي والمصطلحي بخاصة. ومنه كانت إشكالية البحث: كيف عالج الفكر الغربي المصطلح التداولي؟ وما الروافد المعرفية والأسس التي انطلق منها الدرس العربي في تلقّي المصطلح التداولي ووضع المقابل له؟ وهل استفاد دارسونا من منهجيات المصطلح العلمي ومن آليات الصناعة المعجمية في توليد المصطلح التداولي؟

لمعالجة هذه الإشكالية ارتأيت تأسيس البحث على مدخل نظري وفصلين تطبيقيين؛ كان المدخل بعنوان: المنهج التداولي بين النظرية والتطبيق؛ تعرّضت فيه لمفهوم التداولية في اللغة والاصطلاح، ثم تطرقت للمرجعية المعرفية للفكر التداولي؛ وقد تمثلت في الفلسفة التحليلية؛ وهي منبع ظاهرة الأفعال الكلامية باعتبارها أول مفهوم تداولي. ثم تطرقت للنظريات اللسانية الحديثة؛ حيث أسهمت المدارس اللسانية بأنواعها المختلفة من بنيوية وسيميائية وتوليدية تحويلية في إثراء النظرية التداولية بمفاهيم متعدّدة. ثم عرضت أهم المفاهيم التداولية من بينها: نظرية الأفعال الكلامية: باعتبارها أول مفهوم أسس للفكر اللساني التداولي على يد "جون أوستينJ. Austin "، إضافة إلى متضمّنات القول (Les implicites) وهي مفهوم تداولي يتمثّل في الجملة الملفوظة والظروف العامة المحيطة بها. أما "الاستلزام الحواري" فهو ما يرمي

إليه المتكلم بشكل غير مباشر في تواصله مع متلقيه ، جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر. كما أشرت إلى نظرية الملاءمة وهي نظرية تداولية معرفية تهدف إلى تفسير الملفوظات في الطبقات المقامية المختلفة.

أما الفصل الأول فقد عرضت فيه لأهم المصطلحات التداولية بين اللفظ والاستعمال، وقد عرضت مفهومها في اللغة ثم في الاصطلاح، وكذا استعمالاتها المختلفة. ومن بينها التداولية والبراغماتية و الذرائعية و السياقية والمقامية و علم المقاصد والإفعالية وغير ذلك.

والفصل الثاني خصَّصْتُهُ لقراءة مفاهيمية في مباحث التداولية، وقد ناقشت فيه نظرية الأفعال الكلامية ومصطلحاتها التي أرسى معالمها "جون أوستين J Austin" والتي قسّم فيها الفعل إلى خمسة أقسام رئيسة هي: أفعال الأحكام والأفعال التنفيذية، وأفعال التعهّد، وأفعال السلوك، وأفعال الإيضاح. إضافة إلى النظرية الحجاجية و مصطلحاتها، والتي ترى أنّ الحجاج فعل خطابي غائي، موجه من مرسل إلى متلقٍ قائم على سلسلة من التقنيات الحجاجية المتنوعة التي تتحقق في سياقات مقامية مختلفة داخل اللغة يهدف إلى غاية معينة، قائمة على الإثبات أو النفي بغرض التأثير والإقناع، ومن مصطلحات الحجاج: مصطلح الاستدلال، البرهان، والجدل، والخصام، والحوار، والإقناع، والنزاع، والمماراة، والاختلاف. ونظرية الاقتضاء ومصطلحاتها، باعتبار أن "الاقتضاء" هو الذي لا يدلّ عليه اللفظ، ولا يكون منطوقاً به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ. ومن مصطلحاته: الاستلزام، واللزوم المنطقي، والاستلزام الطبيعي، والاستلزام الحواري، ومبدأ التعاون وغيرها.

وختمته بخاتمة أودعتها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه المحاولات العلمية.

ولإجراء هذا البحث اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، القائم على المسح والاستقصاء باعتبار أن هذا المنهج يتماشى مع منطق الظاهرة اللغوية، إضافة إلى الوقوف على دلالات المصطلحات التداولية المتعددة ومقارنتها بغرض إدراك استعمالاتها المختلفة.

ومن أهم المصادر والمراجع التي جعلت منها ركيزة في هذا البحث، نذكر على سبيل المثال لا الحصر: معجم "مقاييس اللغة" لأحمد بن فارس(ت395هـ) الذي ذكر فيه الكثير من الاستعمالات المختلفة لبعض مصطلحات التداولية لغةً، والقاموس الموسوعي للتداولية لجاك موشلار وآن روبول والذي

يعد الجامع لكل المصطلحات التداولية في الاصطلاح. بالإضافة إلى كتاب "التداولية عند العلماء العرب" لمسعود صحراوي؛ وهي في أساسه مقاربة تداولية للمنهج التداولي بين الفكر الغربي والتراث اللغوي العربي. إضافة إلى مُؤلَّف "التداولية اليوم علم جديد في التواصل" لآن روبول وجاك موشلار الذَيْن قدّما فيه عرضاً متكاملاً لموضوع التداولية واهتماماتها باعتبارها علم استعمال اللغة، ومن ذلك العلاقة بالذكاء الاصطناعي وبعمل الدماغ البشري ومنه مشاكل تأويل اللغة في سياقات مختلفة، إضافة إلى العلاقة بين اللغة والحقيقة أو بين العقيدة والحقيقة. إضافة إلى مؤلف "المقاربة التداولية" لفرانسواز آرمينكو التي تناولت فيه مكوّنات المقاربة التداولية ممثلة في استعراض القوات السيميائية والدلالية والتواصلية عند كل من "بيرس" و "فريج" و "فيتغنشتاين" و"موريس" وغيرهم. والسياق عند "سيرل" وأفعال اللغة المباشرة وغير المباشرة إضافة إلى الإسهام الفلسفي للتداولية.

في خضم هذه الرحلة العلمية مع مصطلحات التداولية واجهتني بعض الصعوبات، من أهمها صعوبة المقاربة الدلالية بين بعض المصطلحات المتداخلة الاستعمال.

كما واجهتني ندرة بعض المصادر من بينها كتاب "البرهان في وجوه البيان" لابن وهب، وكتاب "مصنف في الحجاج – البلاغة الجديدة " Traite de l'Argumentation Nnouvelle rhétorique" ليرلمان Perelman وزميلته تيتكا Tyteca ".

ونرجو في الأخير أن نكون موفّقين في هذا الموضوع الّذي بذلنا فيه قصارى جهدنا، حتّى يكون على الوجه الّذي يتماشى و قيمته العلميّة، ولسنا ندّعي مِن خلال ذلك الإتيان بالجديد؛ بل إنّه جهد المُقلّ الّذي يرجو أن يقدِّم لأمتّه النّذر اليسير في سبيل خدمة كُتَّابها و لغتها، فعلّنا أن نكون أصبنا هذا الهدف في هذا البحث الّذي لا يسلم كغيره مِن البحوث مِن حاجته إلى التّصويب والتّنقيح الدّائم المتواصل.

وفي هذا المقام لا يسعني إلا أن أحمد الله على نعمة العلم أولا، وأن أوجه خالص شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل المشرف: الأستاذ الدكتور عبد الحليم بن عيسى على إرشاداته السديدة، التي لا يُجمل بي إغفال ذكرها منذ بداية المشوار، كما أنوّه بمجهودات ونصائح أستاذي الكريم: الأستاذ الدكتور عبد الخالق رشيد، فيما أعانني عليه لتخطي بعض العقبات، فلقد تعلّمت منهما الدقة والإخلاص في البحث،

أو بالأحرى معنى العصامية فيه، وحسبي هذا شرفا وفضلا، فلهما مني خالص التقدير والعرفان، راجيا من المولى عز وجل أن يجازيهما عني خير الجزاء، وأن يجعلهما نورا وذخرا لهذه الأمة جمعاء.

وهران في :2015/02/07

بن عباد فتيحة

مدخل:التداولية مفاهيمها ومباحثها:

1 - مفهوم التـــــــداولية.

1 - 1- التـــــــداولية لغة.

1 - 2- التــداولية اصطلاحا.

1 - 2 - 1 عند العـــــرب.

1 - 2 - 2 عند الغربييـــن.

2 - المرجعية المعرفية للفكر التداولي.

2 - 1 - الفلسفة التحليليـــــة.

2 - 2 النظريات اللسانيات الحديثة.

3 - أهم المباحث التداوليـــــة.

3 - 1 نظرية الأفعال الكلامية.

3 - 2 متضمنات القـــــول.

3 - 3 الاستلزام الحـــواري.

3 - 4 نظرية الملائمـــــــة.

3 - 5 الإشاريـــــــــات

عرف الدرس العلمي في الفكر اللساني نقلة نوعية على مستوى الأفكار والمناهج التي سعت إلى معالجة الظاهرة اللغوية ورصد طبيعتها ومكوناتها ووظيفتها، حيث تدرّج من البنية والعلاقات التي تحكمها إلى الدلالة الأصلية وما يتولد عنها من دلالات فرعية، وصولا إلى الاستعمال اللغوي في الطبقات المقامية المختلفة التي يتنزّل فيها، الأمر الذي فتح الفضاء الرحب للتداولية لتحقّق ما لم تحقّقه اللسانيات البنيوية أو اللسانيات التوليدية التحويلية في دراستها للسان البشري، ومن ثمّة جاء الدرس التداولي ليهتم باستعمال اللغة في الخطابات المنجزة.

1 ـ نشأة الفكر التداولي وتطوره:

تعدّدت مفاهيم التداولية في مختلف الدراسات ضمن هذا الحقل، وقد تحقّقت باستعمالات مختلفة ودلالات متقاربة، وهو ما يؤدّي بنا إلى الوقوف على الجانب التاريخي لنشأة الفكر التداولي وأهم المباحث التي تؤطّره.

2ـ المرجعية المعرفية للفكر التداولي:

ارتكزت التداولية في تأسيس درسها وبناء نظريتها اللسانية على روافد ابستمولوجية متنوّعة، باعتبار أنّ لكل مفهوم من مفاهيمها المختلفة مصدراً انبثقت منه؛ فنظرية الأفعال الكلامية –مثلا- هي «مفهوم تداولي منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية... وكذلك مفهوم نظرية المحادثة الذي انبثقت من فلسفة بول غرايس P. Grice ...»[1] ، كما تتوزّع هذه المصادر كذلك بين الفلسفة والمنطق، وبعض فروع اللسانيات الحديثة، نذكر منها:

2-1ـ الفلسفة التحليلية: وهي المنطلق التأسيسي لنشأة التداولية أو التيار الفلسفي الذي يجسّد المرجعية المعرفية لهذه الظاهرة اللغوية، كما تعتبر منبع الأفعال الكلامية باعتبارها أول مفهوم تداولي.

---

[1] . التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص17.

نشأت الفلسفة التحليلية «في العقد الثاني من القرن العشرين في فيينا بالنمسا، على يد الفيلسوف الألماني غوتلوب فريج Gottlob Frége (1848 - 1925) في كتابه أسس علم الحساب»[1]. وكان ذلك من خلال محاضرات ودروس في الفلسفة والمنطق طوّر بها الكثير من قضايا الفلسفة التحليلية، والتي أنتجت بدورها الفلسفة الأوستينية في اللغة من خلال تناولها للقضايا التداولية[2].

وممن اشتهروا ببحوثهم في هذا الموضوع كذلك نجد الفيلسوف النمساوي "لودفيغ فيتغنشتاين Wittgenstein "(1889- 1951) والذي سار على نهج "فريج Freeg " في نظره إلى الجانب الاستعمالي للغة، كما أسس اتّجاها فلسفيا جديدا سماه: "فلسفة اللغة العادية"، والتي تميّزت بالبحث في المعنى غير الثابت وغير المحدّد[3]، كما اهتم بدراسة العلاقة بين اللغة والفكر، وبيّن أنّهما غير منفصلين.

وجاء الفيلسوف اللغوي "جون أوستين John Austin"«الذي يعد ممن تأثّروا بفلسفة "فريج"؛ إذ قدّم محاضرات نشرت بعد وفاته سنة 1962، بعنوان "كيف ننجز أفعالا بالألفاظ؟" كما أنّه يعتبر أنّ بنية اللغة وبنية الفكر متساويان، وجعلهما شيئا واحدا»[4]، بالإضافة إلى عدد من الفلاسفة أمثال "جون سيرل John Searle" الذي طوّر نظرية الأفعال الكلامية باعتباره تلميذا لـ "أوستين"، و"هوسرل Husserl " ، و"كارناب Carnab " وغيرهم، والذين جمعتهم مسلّمة واحدة تمثّلت في أنّ اللغة هي الرّكيزة الأولى التي يعتمدها الإنسان في فهمه لذاته ولواقعه «وتلك رؤية مشتركة بين جميع تيارات الفلسفة التحليلية واتجاهاتها... »[5].

---

[1] – التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص18.

[2] – ينظر: في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي، ص50.

[3] – ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص20.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص53.

[5] – التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص21.

وقد لخّص "مسعود صحراوي" مفهوم الفلسفة التحليلية حسب الهدف الذي تسعى إليه في جملة من المطالب والاهتمامات من بينها:

ـ ضرورة التخلّي عن أسلوب البحث الفلسفي القديم، وخصوصا جانبه الميتافيزيقي.

ـ تغيير بؤرة الاهتمام الفلسفي من موضوع "نظرية المعرفة" إلى موضوع "التحليل اللغوي".

ـ تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية، ولا سيما مبحث "الدلالة" والظواهر اللغوية المتفرعة عنه[1].

فمن خلال هذه النّقاط يبدو لنا أنّ الفلسفة التحليلية قامت على أنقاض الفلسفة التقليدية منهجياً، والتي كان الجانب الميتافيزيقي يطغى عليها، إضافة إلى أنّها اهتمت بالجانب التحليلي للغة لا النظري الشكلي.

2- 2ـ النظريات اللسانيات الحديثة:

أسهمت المدارس اللسانية بأنواعها المختلفة من بنيوية وسيميائية وتوليدية تحويلية في إثراء النظرية التداولية بمفاهيم متعدّدة؛ لأنها «تنطلق جميعا من الاهتمام بالتواصل، والاستعمال الفعلي للغة؛ لأنّ ذلك ما يحدّد بنيتها التركيبية، إضافة إلى أن المتكلم يبني كلامه وفق ظروف التواصل، وطبيعة المتلقي، لا وفق مبادئ النظام أو حتى ما يرتبط به هو، بعدّه منتج الكلام»[2]. ومنه نجد أنّ بعض النظريات اللسانية تتّفق والتداولية في فكرة الاستعمال الفعلي للغة، حيث اهتم جميعهم بالتواصل، والذي يفرض التوافق بين

---

[1] . المرجع نفسه، ص22.

[2] – في اللسانيات التداولية ، خليفة بوجادي، ص62.

المرسل والمتلقي؛ لأنّ تحقيق مقصدية الخطاب مرهون بإنجازه وتوافر الذوات المتفاعلة فيه.

3- أهم المباحث التداولية :

تعدّدت المفاهيم التداولية بحسب تعدّد المصادر المعرفية التي انبثقت منها، باعتبار أنّ التداولية ارتكزت في نشأتها على جملة من العلوم كفلسفة اللغة، والبلاغة، وعلم الأصول، واللسانيات، وعلم الاجتماع وعلم النفس وغيرها. ومن أبرز المفاهيم التي تناولها الدارسون المعاصرون نجد:

3-1 نظرية الأفعال الكلامية:

تعتبر نظرية الأفعال الكلامية أول مفهوم أسس للفكر اللساني التداولي على يد "جون أوستين John Austin" بحيث تعدّ محاضراته بمثابة اللبنة الأولى التي أثرت هذا الحقل المعرفي وأدّت إلى تطويره. وقد «عدّ أوستين اللغة العادية المجال الوحيد في البحث العلمي، داعيا إلى تطويرها وتحسينها، بغية الكشف عن أسرارها، فأفضل طريقة لطرح القضايا وفهم الوقائع، هي فحص اللغة العادية/ المألوفة، في مقابل اللغة العلمية، ذلك أنّه من الصّعب إدراك الواقع بغير اللغة»[1]. وهي تلك اللغة التي تعدّ وسيلة للتواصل اللغوي، ومن ثمة توصّل إلى ما يسمى بـ "الفعل الكلامي Acte de language" الذي يرتبط بالإنجاز؛ أي «إن قولنا شيئاً ما يعني أننا قد تصرفنا أو فعلنا شيئاً ما أو على وجه آخر إن النطق بشيء ما هو حصول تعلق المفعولية؛ إذ التصرف يحتاج في حدوثه إلى النطق»[2]. ومن ثمّة اتّجه اهتمام "جون أوستين John Austin" إلى الفعل الكلامي الذي حدّه بقوله: «أما الفعل الكلامي فهو النطق ببعض الألفاظ أو

---

[1] . تداوليات الخطاب السياسي، نور الدّين اجعيط، الأردن، ط1، 2012، ص68.

[2] . نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون لانكشو أوستين، ت: عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق، ط2، 2008، ص123.

الكلمات أي إحداث أصوات على إنحاء مخصوصة، متصلة على نحو ما بمعجم معين، ومرتبطة به، ومتمشية معه، وخاضعة لنظامه»[1]. وغايته من هذا الاهتمام هو تمييزه عن بقية الأفعال الأخرى كالفعل الفونتيكي الصوتي الذي عدّه مجرد فعل التلفّظ ببعض الأصوات المقروعة المحمولة في الهواء، والفعل الخطابي الذي اعتبره طريق تأدية الإنجاز، وكيفيته باستعمال تلك الألفاظ، مقرونة إلى حد ما، وبمعنى ما، بالمعنى والمرجع. ومن ثمّة فالفعل الكلامي يتمثّل في كل قول صادر عن متلفّظ ما يحمل قوّة إنجازية غرضها التأثير في المتلقي، الأمر الذي أكّده مسعود صحراوي بطرحه: «وفحواه أنّه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي انجازي تأثيري»[2].

ونلمح هذا في تصور "جون أوستين John Austin" أن كل جملة بمجرد التلفّظ بها على نحو جاد توافق على الأقل إنجاز عمل قولي وعمل متضمن في القول، وتوافق أحيانا كذلك القيام بعمل تأثير القول[3]. ففعل الكلام هو التلفظ بالكلمات من حيث هي وحدات لسانية منتمية إلى معجم ما. الأمر الذي يجعل من اللغة عند استعمالها إنجازًا.

وقد ميّز"أوستين" بين ثلاثة أقسام للأفعال الكلامية بحسب مراحل تحقّقها وهي كالآتي[4]:

أ ـ فعل القول: الذي يتحقق ما إن نتلفظ بقول ما في سلسلة أصوات أو كلمات.

ب ـ الفعل الإنجازي: هو الذي نؤديه بقولنا شيئا.

ج ـ الفعل التأثيري: هو العمل الذي يتحقق نتيجة قولنا شيئا ما؛ قائم على التأثير في المتلقي.

---

[1]. نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون لانكشو أوستين، ص124.

[2]. التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص40.

[3]. ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، جاك موشلار، آن روبول، ترجمة: سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص32.

[4]. ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون لانكشو أوستين، ص 123 . 125.

استندت نظرية الفعل الكلامي عند "جون أوستين John Austin" على التمييز بين نوعين من الملفوظات[1]:

1- الثابتة التقريرية Constatifs والتي تمثل حالات الأشياء، وهي قابلة لأن تكون حقيقية أو خاطئة.

2- الملفوظات الانجازية Performatifs، وترتبط بشروط تحقيقها، التي تحملها حال النطق بها.

وبمساعدة بعض الشروط الظرفية الأخرى نحو: "أعلن عن افتتاح الجلسة". وبذلك فهو يعارض مبدأ الصدق والكذب الذي يحكم الجملة عموما، فاللفظ الثابت هو الذي يمثل حالة الشيء نحو: "العصفور فوق الشجرة"؛ وهو يحتمل الصدق أو الكذب. أما اللفظ الإنجازي فحين ينطق به نريد من ورائه إنجاز فعل، نحو: سنحتفل غداً؛ فهذه الجملة تعارض مبدأ الصدق أو الكذب.

ثم جاء من بعد تلميذه "جون سيرل John Searle" الذي طوّر نظرية أوستين بتقديمه تقسيما آخر للأفعال الإنجازية. وقد سماها نقاط تمريرية وربطها بنظرية القصدية؛ لأنّ النقطة الكلامية في نظره هي التي تحدّد كلا من اتجاه الملاءمة وما هي الحالة القصدية المعبر عنها في أداء الفعل الكلامي. وقد أورد ذلك في خمسة أصناف وهي كالآتي:

1- الإثباتيات(Assertives) : وتسمى كذلك الإخباريات ونقطة الفعل الكلامي الإثباتي هو التعهد للمستمع بحقيقة الخبر؛ أي تكمن غاية هذا النوع من الأفعال، إسناد المسؤولية للمتكلم عن وجود وضع الأشياء والغرض الإنجازي في

---

[1]. في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي، ص53، 54.

هذه الأفعال هو أن ينقل المتكلم واقعية ما[1]، و تحتمل أفعال هذا الصّنف الصدق والكذب ويتضمّن هذا النوع من الأفعال بالمقابل في تقسيم "جون أوستين John Austin" أفعال الإيضاح وأفعال الأحكام.

2- التوجيهات (Directives): والنقطة التمريرية فيها هي محاولة جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائماً مع المحتوى الخبري للتوجيه. وغرض التوجيه جعل المتلقي ينجز عملا معيّنا وهذا غرضه الإنجازي، ويدخل في هذا الصّنف: النصح، الإذن، الأمر، الاستفهام...ويقابل هذا النوع في تقسيم "جون أوستين John Austin" أفعال السلوك وأفعال القرارات.

3- الالتزاميات (Commissives): وكل إلزامي هو تعهّد من المتكلّم لمباشرة مساق الفعل الممثل في المحتوى الخبري. وفيها يلتزم المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل وشرطه الإخلاص؛ وهو القصد. والظاهر أنّ التوجيهات والإلتزاميات يشتركان في اتجاه المطابقة؛ لأنّ في التوجيهات يحاول المتكلّم التأثير في السامع، ومرجع التوجيهات هو السامع، بينما الالتزاميات مرجعيتها المتكلم والمطابقة جعل الكلمات تطابق العالم الخارجي[2].

4- التعبيريات (Expressives): وهدفها هو التعبير عن شرط الصدق للفعل الكلامي وتقابل هذه الأفعال أفعال الممارسة عند "جون أوستين John Austin" مع شرط صدقها، ويشترط في الأفعال التعبيرية الإخلاص ويدخل في هذا الصّنف: أفعال الشكر والتهنئة والاعتذار والتعزية.

---

[1] – ينظر: خطاب الحجاجو التداولية– دراسة في نتاج ابن الأدبي، عباس حشاني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2013، ص 264– 265.

[2] . ينظر:آفاق جديد في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، مصر، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 71.

5- التصريحات (Déclarations): وتسمى كذلك الإعلانيات؛ وهدفها إحداث تغيير في العالم بتمثيله و كأنه قد تغير[1]. و لا تحتاج هذه الأفعال لشرط الإخلاص، ونجاح هذه الأفعال في مطابقة المحتوى القضوي للعالم الخارجي، «واتجاه المطابقة في هذه الأفعال قد تكون من الكلمات إلى العالم، ومن العالم إلى الكلمات، وأهم ما يميّز هذه الأفعال أنّها تحدث تغييرا في الوضع القائم وهذا الأخير غايتها»[2]. وتكون هذه الأفعال حين التلفظ ذاته. ويدخل هذا الصّنف في الأفعال الدالة على الإعلان.

كما أضاف "جون سيرل John Searle" لنظرية الأفعال الكلامية مبدأ قوياً هو مبدأ التعبيرية الذي عرّفه كما يلي: «عندما يريد المتعلم التعبير عن دلالة ما، فهناك تعبير مناسب أو صيغة صحيحة حاملة لهذه الدلالة»[3]. ويتجلى ذلك في المقاصد والمواضعات المتعارف عليها.

أما الإسهام الآخر لـ "جون سيرل John Searle" فقد تمثّل في «تحديده للشروط التي بمقتضاها يكلّل عمل متضمّن في القول بالنجاح فيميّز بين القواعد التحضيرية ذات الصلة بمقام التواصل... وقاعدة المحتوى القضوي يقتضي الوعد من القائل أن يسند إلى نفسه إنجاز عمل في المستقبل والقواعد الأولية المتعلقة باعتقادات تمثّل خلفية من تلفّظ بأمر أن ينجز العمل الذي أمر به... والقاعدة الجوهرية التي تحدّد نوع التعهّد الذي قدّمه أحد المتخاطبين... وقواعد المقصد

---

[1] - اللغة والعقل والمجتمع، جون سيرل، ت:سعيد الغانمي، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2006، ص 217 . 220.

[2] - خطاب الحجاج والتداولية- دراسة في نتاج ابن الأدبي، عباس حشاني، ص 265.

[3] - تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، ص71.

والمواضعة التي تحدّد مقاصد المتكلم والكيفية التي ينفذ بها هذه المقاصد» [1]. وهي كلّها شروط أداء الفعل اللغوي أداءً موفقاً، وتحوله من حال إلى حال أخرى.

وقد وضع "عباس حشاني" مخططا يوضّح فيه تصنيف الأفعال كما صنّفها "جون أوستين John Austin" و"جون سيرل John Searle"[2]

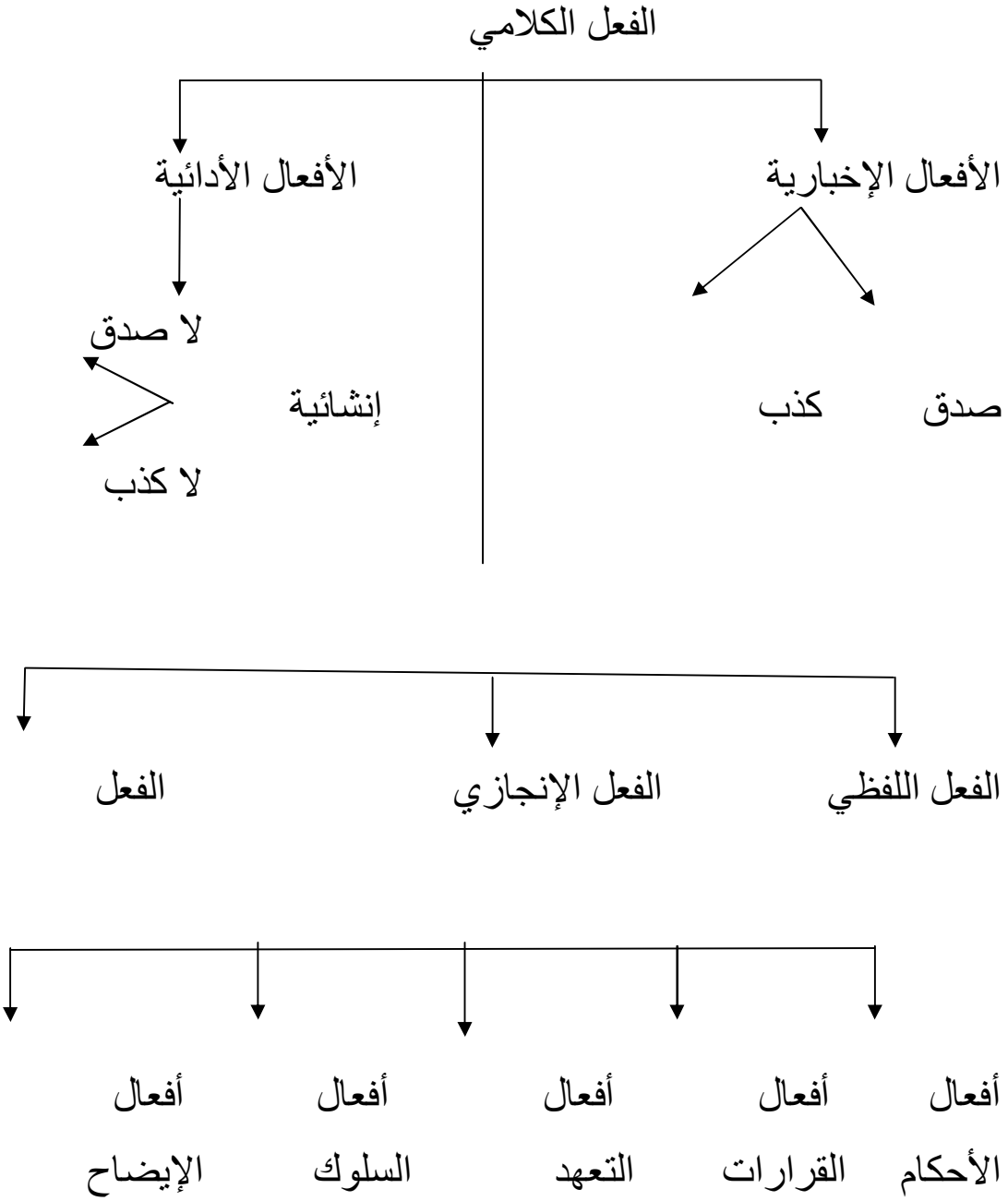

[1] – التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، جاك موشلار، آن روبول ، ص34.

[2] – خطاب الحجاج والتداولية– دراسة في نتاج ابن الأدبي، عباس حشاني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2013، ص266.

وقد وضع "جون سيرل John Searle" اثني عشر مقياسا لنجاح الفعل الإنجازي؛ منها غاية الفعل، وتوجيهه، و حالته السيكولوجية وسماها شروط النجاح[1].

وبهذا استطاع "جون سيرل John Searle" تطوير نظرية "جون أوستين John Austin" للأفعال الكلامية على أساس الأفعال الإنجازية، بتركيزه على مبدأ التعبيرية. كما توالت الدراسات المتعلقة بالفعل الكلامي من بعده.

2-3 متضمّنات القول (Les implicites):

هي مفهوم تداولي يتمثل في الجملة الملفوظة والظروف العامة المحيطة بها، وهي تتبني على نمطين هما:

أ- الافتراض المسبق(Pré-supposition): ويعنى بالمعلومات المشتركة بين المرسل والمتلقي؛ أي يكون الكلام الموجه من المرسل مدركاً سلفاً لدن المتلقي، «ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم»[2]. وهي افتراضات تساعد على نجاح عملية التواصل فإذا قال رجلٌ لآخر: "اِغلق الباب أو لا تغلق الباب"، فالافتراض المسبق هنا هو أنّ الباب مفتوح، كما أن الكلام يؤسس على أساس هذه المعلومات والافتراضات السابقة.

ب- الأقوال المضمرة (Les Sous entendus): وهي ثاني نوع من متضمنات القول، و تحدد على أساس وضعية الخطاب و القول المضمر هو «كتلة

---

[1] – في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي، ص100.

[2] – التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص30.

المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث»[1].فمعنى القول يفهم من خلال سياق الحديث باعتباره المقتضى الضمني للخطاب، على عكس الافتراض المسبق الذي يحدّد بناءا على معطيات تسبق القول.

3-3-الاستلزام الحواري: ويرجع هذا المفهوم إلى الفيلسوف "بول غرايس Paul Grice" وهو «المعنى التابع للدلالة الأصلية للعبارة»[2]. وفي تعريف آخر " هو ما يرمي إليه المتكلم بشكل غير مباشر، جاعلا مستمعه يتجاوز المعنى الظاهري لكلامه إلى معنى آخر"[3].

فالاستلزام الحواري هو المعنى المتضمّن في العبارة، والذي يتحقّق بعد معناها الحرفي أو الاقتضاء في اصطلاح الأصوليين، واللزوم الطبيعي في اصطلاح المناطقة. كما نستنتج أنّ هناك اختلافا بين ما يقال وما يقصد، فما يقال يتجلّى في الكلمات حرفيا، أما ما يقصد فهو ما يريد المتكلم توصيله بطريقة غير مباشرة إلى المتلقي. ولذا حاول "غرايس" توضيح الاختلاف بين المعنى الحرفي والمعنى الاستلزامي، وهذا ما سماه الاستلزام الحواري، ويتضّح ذلك من خلال الحوار بين الأستاذين(أ) و(ب) :

الأستاذ(أ) : هل الطالب (ج) مستعدّ لمتابعة دراسته في الجامعة في قسم الفلسفة؟

الأستاذ(ب) : إنّ الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز فهذه الجملة لها معنيين:

الأول: حرفي : وهو أنّ الطالب(ج) من لاعبي الكرة الممتازين

---

[1] – التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص32.

[2] – الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، 2011، ص18.

[3] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

والثاني: استلزامي: وهو أنّ الطالب (ج) ليس مستعدا لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة[1]

ولتوضيح هذه العلاقة القائمة بين المعنى الحرفي والمعنى الاستلزامي اقترح "غرايس" مبدأ سماه بـ: "مبدأ التعاون" وهو من أهم المبادئ التي تعتمدها التداولية في إنجاح عملية التواصل بين الناس، ويتجسّد هذا المبدأ في أربعة أحكام:

1- حكم كميّة (Quantité): مؤداها "اجعلوا خطابكم أكثر غنى بالأخبار، على ألّا يتعدّى ذلك حدّه، ليصبح هدفا في التواصل".

2- حكم كيفيّة(Qualité) : مؤداها «لا تقل ما تعتقد في خطئه، ولا تفتقد البراهين الكافية عنه».

3- حكمة العلاقة(Relation) : "كن دقيقا !".

4- حكمة الصيغية(Modalité) : « كن واضحا، دون التباس، وموجزا ومنظما»[2].

وهي ما سماها "طه عبد الرحمان" قواعد التخاطب وهي أربعة أقسام:

1ـ قاعدتا كم الخبر،وهما:

أـ لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

ب ـ لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

2ـ قاعدتا كيف الخبر، وهما:

أـ لا تقل ما تعلم كذبه.

ب ـ لا تقل ما ليست لك عليه بيّنة.

3ـ قاعدة علاقة الخبر بمقتضى الحال، وهي:

---

[1] – ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص33.

[2] – المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، ط1، 1987، ص54.

ـ ليناسب مقالك مقامك.

4ـ قواعد جهة الخبر، وهي:

أ ـ لتحترز من الالتباس.

ب ـ لتحترز من الإجمال.

ج ـ لتتكلم بإيجاز.

د ـ لترتب كلامك[1].

ومن ثمة فمبدأ التعاون قائم على ضبط القول وعدم حشوه بما لا فائدة منه؛ أي ألّا يكون في التواصل الكلامي زيادة أو نقصان، كما لا يوجه المتكلم ما يُشك في صحته ولا دليل له عنه وأن يكون الكلام مناسبا للموضوع، إضافة إلى تجنّب اللبس والغموض مع ترتيب وإيجاز ما يقال.

وقد قدّم "غرايس Grice " توضيحا للعبارات اللغوية مثل عبارة «هل إلى مردّ من سبيل؟ لمعرفة دلالات هذه العبارة وضع "مسعود صحراوي" شكلاً مشجّراً وضّح فيه ذلك كالآتي»[2] :

الحمولة الدلالية للعبارات اللغوية

[1] . اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمان، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، ص 238.

[2] –التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي ، ص36.

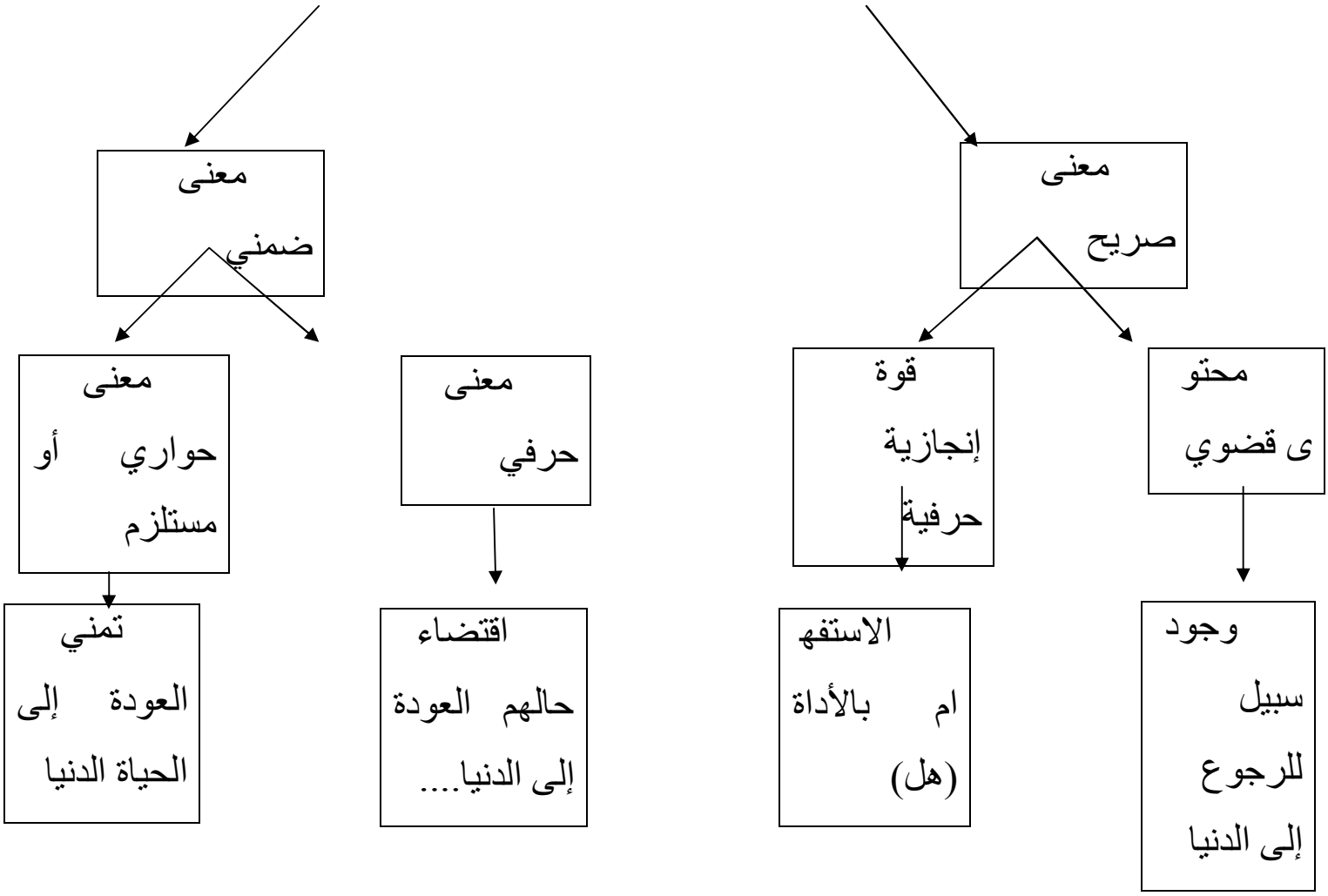

3–4 نظرية الملاءمة(Théorie de la pertinence) : وهي مفهوم ولد من رحم علم النفس المعرفي على يد كل من اللساني البريطاني "ديدر ولسن" D Wilson والفرنسي "دان سبربر"D Sperber ، «وهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعد في نفس الوقت نظرية إدراكية»[1]. فالملائمة ترتبط بالعقل و إمعانه في تأويل الملفوظات.

تعدّ نظرية الملاءمة قراءة جديدة لمبدأ الملاءمة الذي يقوم عليه مبدأ التعاون عند "غرايس Grice" باعتباره أساسا مركزيا لجميع المسلمات وتعميما للتواصل

[1] – التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص36.

الموصوف بـ«المناسب الاستدلالي Inferential Ostensive»[1]؛ أي يمكن لنظرية الملاءمة أن تعوض كل المسلمات؛ "مسلمة الكم" والقائمة على المساهمة بما هو مناسب لمضمون الموضوع لا زيادة ولا نقصان، و"مسلمة الكيف" والقائمة على التحدّث بوضوح وبطريقة لا لبس فيها، وهي تنوب عن كل هذه المسلمات كونها قائمة على أن يكون حديثنا مناسبا والمناسب الاستدلالي تطلق على استعمال المرسل العبارة المناسبة للموضوع وأن يكون دقيقا وواضحا في ذلك، وفهم المتلقي ما يقصد من خلال المعلومات المقدمة من قبل المرسل «فالتواصل، في نظر "سبربر Sperber " و"ولسن Wilson" ، يقوم على هذا الأساس»[2]؛ أي على أساس المناسب الاستدلالي.

لكن "سبربر Sperber" و"ولسنWilson " يريان أنّه لا يمكن استبدال نظرية الملاءمة بكل مسلمة من مسلمات مبدأ التعاون؛ بل «يقترحان مبدأ عاماً هو "مبدأ المناسبة"؛ يرتبط ارتباطا وثيقا بمفاهيم المقاصد الإخبارية والتواصلية؛ أي المخاطب لا يكون ملزما فيه أن يكون حديثه مناسبا، فكل قول يولّد لدى المخاطب انتظار المناسبة الخاصة به» [3]. وعليه فهو يتوقف على التأويل التداولي للعبارات.

كما يرى "سبربر" Sperber و"ولسن"Wilson أنّ "مبدأ المناسبة" يتطلّب من المتكلّم جهدا معرفيا لبناء السّياق ونتائجَ نتوصل إليها من العملية الاستدلالية[4]. فالمناسبة عندهما قائمة على كفاءة المرسل التواصلية وإدراكه لظروف وملابسات إنتاج الخطاب ومراعاتها.

3 - 5 - الإشاريات (Deictics):

---

[1] – ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص38.

[2] – المرجع نفسه الصفحة نفسها.

[3] –ينظر: التداولية اليوم، آن روبول، جاك موشلار، ص82– 83.

[4] – التداولية اليوم، آن روبول، جاك موشلار ، ص85.

وهي علامات لغوية لا يتحدّد مرجعها إلا في الخطاب التداولي؛ لأنّها خالية من أي معنى في ذاتها وفي ذلك يقول إبراهيم بركات: «يتّفق النحاة جميعا على أنّ الأسماء المبهمة يعني بها أسماء الإشارة، وقد خصّ بعضهم المبهمات بأسماء الإشارة وحدها»[1]. وهو ما يظهر لدى باحثي تداولية الدرجة الأولى التي تعنى بدراسة الرموز الإشارية؛ أي تدرس«التعابير المبهمة حتماً ضمن ظروف استعمالها؛ أي سياق تلفظها»[2]. فما هو سياق الدرجة الأولى إذن؟ إنه «الموجودات، أو محددات الموجودات، ومن ثم فالسياق الوجودي والإحالي هو: المخاطبون، ومحددات الفضاء والزمن»[3]. إلاّ أنّ للمبهمات دوراً نحوياً ووظيفية دلالية في بنية الخطاب. ودورها أساسي في تكوينه وتداولها بين المرسل والمرسل إليه يجعلها مرجعا بين الأول والثاني في تبادل أطراف الحديث. مثل الخطاب الذي حصل بين خالد بن صفوان وبلال بن أبي مررة، إذ «قال خالد بن صفوان له [لبلال] بحضرة يوسف: الحمد لله الذي أزال سلطانك، وهد ركنك، وغير حالك، فوالله لقد كنت شديد الحجاب مستخفا بالشريف، مظهرا للعصبية، فقال له بلال: إنّما طال لسانك يا خالد لثلاث معك هن علي: الأمر عليك مقبل وهو عني مدبر، وأنت مطلق، وأنا مأسور، وأنت في طينتك وأنا في هذا البلد غريب»[4]. فلو تمعّنا في هذا الخطاب لوجدنا أن كلا منهما استعمل مجموعة من الإشاريات مكتفيا بها في خطابة وهي:

كاف الخطاب (كـ)، الاسم الموصول (الذي)، ضمير الغائب (هن)، اسم الإشارة (هذا)، ضمائر المتكلم وضمائر المخاطب (أنا - أنت). كما تعد «ضمائر "أنا"، و"أنت"، و "هو"، وإشارات "هذا" و "ذاك"، و "الآن"، تعابير تختلف إحالتها

---

[1] – الإبهام و المبهمات في النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، مصر، دار الوفاء، 1987، ص33.

[2] – المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ص38.

[3] –المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[4] – الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1989، ج2، ص264.

بالضرورة، بحسب ظروف استعمالها، أي وفقاً لملفوظها في السياق، فهي تشير في البداية إلى التمفصل اللساني، الذي تنبثق عنه، قبل إحالتها على فرد(متكلم)، وعلى مكان، وفترة زمنية. من ثم تعد دراستها، عند هانسون مكوناً للدرجة التداولية الأولى»[1].

وهناك إشاريات أخرى ذات حضور أقوى في بنية الخطاب العميقة عند التلفظ به، ممثّلة في (أنا وهنا والآن)، ولا تتحقق عملية التلفّظ بالخطاب إلاّ بها، كما يتجلّى وجودها في كفاءة المرسل اللغوية؛ لأنّ التلفّظ يحدث من ذات سمات معينة، في مكان معين، وزمان معين؛ أي مكان التلفّظ ولحظته[2]، ولنلاحظ المثال التالي : "أكتب الدرس" فبنية الخطاب في صورتها العميقة هي:

"أنا أقول لك، هنا، أكتب الدرس الآن"؛ فهنا ذات طبيعة تداولية؛ لأنّها تهتم مباشرة بالعلاقة بين التركيب اللغوي والسياق الذي تستخدم فيه. ومن ثمة فللإشاريات دور هام في عملية التواصل اللغوي، وهي أنواع.

3-5-1- الإشاريات الشخصية:

وهي كل الضمائر الشخصية الدالة على المتكلم أو المخاطب أو الغائب، فالذات المتلفظة تدل على المرسل في السياق، وتتغير بتغير السياق الذي تلفظ فيه. باعتبارها محور التلفظ في الخطاب تداوليًا. لأن الأنا قد يحيل على المتلفظ مهما كانت طبيعته إنساناً، ا ِ معلماً، أو أباً، أو غيره.

أما ممارسة التلفظ فهي التي تدل على المرسل في بنية الخطاب العميقة مما يجعل حضور الأنا في كل خطاب متلفظ به.

فلو تلفظ المرسل بالخطاب التالي مخبر غيره، "سقط الثلج"؛ فالبعد الإشاري في بنيه الخطاب العميقة هو "أنا أقول، سقط الثلج" إذ لا يتلفظ المرسل بضمير المتكلّم

---

[1] - المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ص 41.

[2] – ينظر: استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص 82.

ابتداءً في خطابه خاصة عند اجتماعه بالمرسل إليه؛ لأنّ المشاهدة هي التي تفسّر ضمير المتكلّم وضمير المخاطب. فضمير المخاطب هنا ضمني.

والضمائر المستترة في النحو العربي ضرب من الإشاريات التي تدرك الإحالة عليها من السياق، فلا يتلفظ بها المرسل لدلالة الحال عليها، ويتطلب البعض منها حضور أطراف الخطاب حضوراً عينياً، في الأمر والنهي مثلاً: ففعل الأمر ينطوي على "أنت"، الذي يوجه إليه الخطاب، وبالتالي تنوعت الضمائر بين المستتر وجوباً والمستتر جوازًا[1]. فالإشاريات الشخصية هي التي تحمل وظيفة تداولية في الخطاب وتكون مقدرة.

3 - 5- 2 - الإشاريات الزمانية:

وتتجلّى في الألفاظ الدالّة على الزمان (لحظة – الآن – بعد - ساعة ... الخ)، وتعتبر لحظة التلفّظ المرجع، فعلى المرسل إليه أن يدرك لحظة التلفّظ فيتّخذها مرجعاً يحيل عليه، ويؤول مكونات التلفظ اللغوية بناءً على معرفتها، ومثل لذلك الشهري بقوله: "سأعود بعد ساعة"[2]؛ إذ يرى أنّه لكي يبني المرسل إليه توقعه لا بدّ من معرفة لحظة التلفّظ بالخطاب، ويتّضح ذلك جليّا في خطابات الإعلانات التجارية مثل: "انتهزوا فرصة التخفيضات الآن"[3]؛ فمرجع الأداة الإشارية الزمانية (الآن) هو لحظة التلفّظ بها، إلا أنّه يصعب تحديد هذه اللحظة تحديدا دقيقا، فقد تمتدّ لبضعة أيام أو أشهر أو سنوات ...، وقد تقتصر دلالتها على لحظة التلفّظ فقط.الأمر الذي يؤدي بمنتج الإعلان التجاري استثمار تداولية هذه الإشارة في خطابه الإعلاني، وذلك من خلال نقل

---

[1] - ينظر: استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص 82 . 83.

[2]. استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص 83.

[3]. المرجع نفسه، ص 84.

المركز الإشاري إلى الإطار الزماني المكاني الذي يطلع فيه السامع أو القارئ على النص.

3-5-3- الإشاريات المكانية:

وتتجلى في الألفاظ الدالّة على المكان (الظروف، أسماء الإشارة، يمين، يسار، وراء، قدام، هنا، هناك ... إلخ)، فتحديدها لموقع التلفظ يعدّ إسهاما في الخطاب، وتحديد المرجع المكاني يرتكز على تداولية الخطاب، وهو ما يؤكّد أهمية استعماله لمعرفة مواقع الأشياء؛ لأنّ «في كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم. تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة»[1]. وقد مثل لذلك الشهري بقول السائق "تقع الجامعة على يميني"[2]، أو وصف مكان مسجد لغريب لا يعرف طريقه، "يقع المسجد على بعد كيلومتر واحد"[3]. فلا يستطيع المرسل إليه تحديد المكان إلا إذا استطاع أن يعرف اتجاه سير المرسل، ومثله تحديد موقع المسجد.

فمعرفة المواقع في كلا الخطابين تستلزم معرفة مكان التلفّظ، واتجاه المتكلم وإلا وقع اللبس، وتحاشيا لذلك فإنّ المرسل يعمد إلى افتراض موقع المرجع وموقع المرسل إليه.

---

[1] . التداولية عند علماء العرب ،مسعود صحراوي، ص 30، 31.

[2] . استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص،84.

[3] . استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ص،84.

3 – 5 – 4 . الإشاريات الاجتماعية:

وهي ألفاظ أو عبارات تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين والمخاطبين من حيث هي علاقة رسمية أو غير رسمية، أو علاقة حميمة، أو غير حميمة، أو غير ذلك من مستويات العلاقة.

والعلاقة الرسمية تدخل فيها صيغ التبجيل، في مخاطبة من هم أكبر سنا ومقاما من المتكلم، كاستخدام "Vous" في اللغة الفرنسية للمفرد المخاطب تبجيلا له، أو مراعاة للمسافة الاجتماعية، أو حفظا للحوار في إطار رسمي. أما الاستعمالات غير الرسمية والحميمة فتتخلص من هذه القيود جميعا.

والإشاريات الاجتماعية في اللغة العربية تشمل جملة من الصيغ المعبرة عنها كـ:

1- الألقاب مثل فخامة الرئيس، الإمام الأكبر، جلالة الملك، سمو الأمير، فضيلة الشيخ...إلخ.

2- السيد، السيدة، الآنسة...إلخ.

3- حضرتك، سيادتك، سعادتك، جنابك...إلخ.

4- معالي الباشا، هانم...إلخ[1].

فتحديد طبيعة العلاقة الاجتماعية بين الذوات المتخاطبة مسألة نسبية[2]؛ إذ تختلف من حيث قرب أو بعد الأطراف، سواء كان القرب أو البعد مادياً أو اجتماعياً أو نفسياً، كما تختلف من موقف لآخر بحسب السياق.

فالإشاريات الاجتماعية هي التي تسهم في تحقيق إقامة التواصل في الخطاب وتعزز الثقة بين المتخاطبين من أجل إنجاح التخاطب أو الحوار.

---

[1] . آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص 25.

[2] . المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ص42.

وفي الأخير يمكن القول إن التداولية كمفهوم إجرائي ظهرت كطرح فلسفي مع شارل موريس ووليام جيمس لتتبلور فيما بعد في حقل الدراسات اللغوية قوامها الاهتمام باستعمالات اللغة في الطبقات المقامية المختلفة، ومن رحم دراستها انبثقت جملة من المفاهيم شكلت اللبنة الأولى لمجالات اهتمامها، ومن بينها: نظرية الأفعال الكلامية مع جون أوستين سنة (1957)، فتطورت بإضافة مبدأ التعاون ومسلمات المحادثة كمبدأ مساهم في إنجاح العملية التواصلية مع بول غرايس سنة(1967) مما أدى إلى بروز نظريتي المحادثة والملائمة، ثم حققت نقلة أخرى بإضافة مفهوم القوة الإنجازية المتضمنة في القول على يد جون سيرل(1969) الذي ركز على الدلالة التوليدية ومنه إلى ما يسمى بالمنطق الإنجازي. فتطورت بعد ذلك لتشمل الإشاريات، والحجاج، واستراتيجيات الخطاب، والاقتضاء التداولي وغيرها من المفاهيم اللسانية التداولية المتعددة.

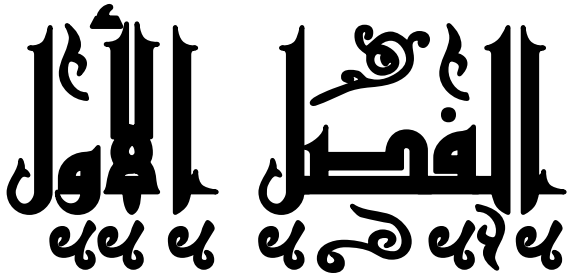

الفصل الأول: "التداولية" ومصطلحاتها بين اللفظ والاستعمال

1- مصـــطلح التداوليــة.

2- مصـــطلح الذرائعيــة.

3- مصطــلح البراغماتية.

4- مصطــلح السياقيـــــة.

5- مصطــلح المقاميـــــة.

6- مصطلح علم المقاصد.

7- مصطــلح الإفعالّيـــــة.

عرفت "التداولية" كمفهوم لساني تعدداً مصطلحاتياً و معرفياً مما جعلها ترتكز في أصول تسمياتها على حقول معرفية متنوعة لوضع المصطلح و مفهومه وكذا ضبطه، ومن بين هذه المصطلحات نجد:

1 - مصطلح التداولية:

تعتبر "التداولية Pragmatique" فرعا من فروع الدراسات اللسانية الحديثة، وظهورها كان إبّان خمسينيات القرن العشرين بعد الاتّجاهين البنيوي والتوليدي التحويلي. تُعنى بدراسة الاستعمال اللغوي وعلاقته بالمرسل والمرسل إليه. ويعود

استعمالها كمصطلح إلى الفيلسوف الأمريكي " تشارلز موريس Charls Mouris"، انطلاقا من اهتمامه بالسيميائيات وتمييزه بين فروعه الثلاثة :

1. التركيب Syntaxe : وهو دراسة العلاقة الشكلية بين العلامات بعضها البعض.

2. الدلالة Sémantique : وهي دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تُؤَوَّلُ إليها هذه العلامات.

3. التداولية Pragmatique : وهي دراسة علاقة العلامات بمستعمليها وبمؤوليها.

وقد اهتم الدارسون بهذا المنهج نتيجة تغاضي الاتجاهات اللسانية السابقة عن معالجة اللغة في الاستعمال. ويرى "ليفنسون Levinson Stephen ": «أنّ الأساس الأول في نشوء المنهج التداولي كان بمثابة ردّة فعل على معالجة (تشومسكي) للغة بوصفها شيئاً تجريدياً، أو قصرها على كونها قدرة ذهنية بحثه، غفلا من اعتبار استعمالها ومستعملها ووظائفها، ثم استعرض عدداً من الدوافع العامة التي كانت وراء تطور المنهج التداولي، إذ كان منها ما يتعلق بالتراكيب، وتحديد المراجع، ومنها ما يتعلق بدلالة الخطاب في السياق، والتعامل الاجتماعي بين طرفي الخطاب»[1]. فـ"لفنسون" يرى أنّ السبب الرئيس في ظهور المنهج التداولي هو إغفال الاستعمال اللغوي من قبل الفكر اللساني التوليدي التحويلي، وتركيزه على الجانب الدلالي فقط.

وقد تبلورت الدراسات التداولية في اتجاهات متنوعة استطاع بعض الدارسين الغربيين ومنهم "هانسون Hansson"، و"فيومين Vuillemin " و" بول كوشي Paul Gochet"، "وسيرل Searle"، و"ديكروDucrot"، و"روسلRussell"، و"أوستينAustin" وغيرهم أن ينهضوا بها تنظيراً وتطبيقاً، وقد حذا حذوهم ثلة من

---

[1] –– استراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري، لبنان، بيروت، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط1، 2004، ص 21.

الدارسين العرب على غرار أبي بكر العزاوي، وطه عبد الرحمن، وأحمد المتوكل، ومسعود صحراوي، وحافظ إسماعيل علوي، لتستقل بنفسها علماً قائماً بذاته له تصور وأفكار، ومرجعية معرفية.

1 ـ مفهوم التداولية:

1-1 التداولية لغة:

جاء في مقاييس اللغة، في باب الدال والواو وما يثلثهما أن: «الدال والواو واللام أصلان : أحدهما يدل على تحول شيء من مكان إلى مكان، والآخر يدلّ على ضُعفٍ واسترخاءٍ.

فأما الأول فقال أهل اللغة: أندال القومُ، إذا تحوّلوا من مكان إلى مكان. ومن هذا الباب تَدَاوَلَ القوم الشّيءَ بينهم: إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدَّولة والدُّولة لغتان. ويقال بل الدُّولة في المال والدُّولة في الحرب، وإنّما سمِّيا بذلك من قياس الباب؛ لأنّه أمر يتداولونه، فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا.

وأمّا الأصل الآخر فالدَّويل من النبات: ما يبس لعامِهِ، قال أبو زيد: دال الثّوب يدول، إذا بلى ... ومن هذا الباب اندال بطنُه، أي استرخى»[1].

ومن ثمة فمادة دول في المقاييس لها معنيان:

-الأول: يدل على دوران الشيء وتبادله من مكان إلى آخر.

-الثاني: يدلّ على قدم الشيء وضعفه واسترخائه.

أما ابن منظور في "اللسان"، في مادة (د و ل) فقال: «يقال صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه مرّة لهذا ومرة لهذا... وهو ما يتداول من المال فيكون لقوم دون قوم... كي لا يكون الفيء دولة أي متداولاً... وفي حديث الدعاء حدّثني بحديث سَمعتَه من

---

[1] . مقاييس اللغة، باب الدال والواو وما يثلثهما، أحمد ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر والطباعة، ،ج 2، ص314. 315.

رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتداوله بينك وبينه الرِّجال أي لم يتناقله الرِّجال وترويه واحداً عن واحدٍ إنّما ترويه أنت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم... ودَوَالَيْكَ أي تداولا بعد تداول... ويقال تداولنا العَمَلَ والأمر بيننا بمعنى تعاورناه فعَمِلَ هذا مرّة وهذا مرّة»[1].

فتعريف ابن منظور لا يختلف عن مفهوم ابن فارس، وكلاهما مرتبط بمعنى التبادل والتناقل ففي قول "ابن منظور" كيلا يكون الفيء شيئا يتداوله الأغنياء بينهم ويتعاورونه، فلا يصيب الفقراء، بمعنى تداول المال بين الأغنياء؛ أي تناقله بينهم مرّة لهذا ومرّة لذاك، فلم يخرج إلى الفقراء، «وقد اكتسب مفهوم التحول والتناقل من الصيغة الصرفية (تفاعل) الدالة على تعدد حال الشيء كما ينتقل المال من هذا إلى ذاك أو الغلبة في الحرب من هؤلاء إلى هؤلاء»[2].

وقد وردت مادة (د و ل) في القرآن الكريم بنفس المفهوم في قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾[3].

وعليه فالمعنى اللغوي للتداولية لا يخرج عن معنى التبادل والتناقل والدوران والتحول.

2-1 التداولية اصطلاحا:

على الرغم من الجهود التي بذلت من قبل الباحثين المحدثين من أجل وضع تعريف واضح وشامل للتداولية إلا أنّها بقيت غامضة دائما، وذلك راجع إلى أنّ

---

[1] . لسان العرب، مادة دول، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزملاؤه، القاهرة، دار المعرفة، مج2، ج 17، ع3، ص1455، ع1، ص 1456.

[2] . في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بو جادي، بيت الحكمة: الجزائر، ط1، 2009، ص146.

[3] . سورة آل عمران؛ الاية 140.

«مفهومها تتقاذفه مصادر معرفية عديدة»[1]، إضافة إلى تعدّد المصطلحات التي ترجمت إليها الكلمة الأجنبية "Pragmatique" إلى اللغة العربية، منها على سبيل المثال: الاتصالية، المقامية، الذرائعية النفعية إضافة إلى التداولية.

1-2-1 عند العرب:

اهتم كثير من الدارسين العرب بتقديم مفهوم شامل للتداولية يتماشى والهدف الذي تسعى إلى تحقيقه، ومن هؤلاء "مسعود صحراوي" في كتابه "التداولية عند العلماء العرب"، الذي قدّم تصوّره لهذا العلم، وبعد أن لفت الانتباه إلى أنّ ميدان النقد والدراسات اللسانية لم يصبح حكرا على التيّارين البنيوي والتوليدي فحسب؛ بل إنّ الساحة النقدية صارت تعجّ بالنظريّات، والمفاهيم اللغوية المتباينة، والتي تمخّض عنها ميلاد عدد من التيارات اللسانية، ثم يعرج على التيار التداولي بقوله: «هو مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب"، والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة تواصلية "واضحة" والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية»[2].

وفي حديثه عن الفرق بين المنهج البنيوي والمنهج التداولي، يصفها بأنّها: «...ليست علما لغويا محضا بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية

---

[1] – المرجع نفسه، ص63.

[2] . التداولية عند العلماء العرب . دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، "ط1، 2005، ص05.

ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال، ويدمج من ثمّ، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة التواصل اللغوي وتفسيره»[1]. وعليه فالتداولية علم لساني يدرس طريقة استعمال النّاس للغة أثناء أحاديثهم وتواصلهم الكلامي، إضافة إلى كيفية تأويلهم لها.

كما عرّفها "عبد الهادي بن ظافر الشّهري" انطلاقاً من وجهة نظر المرسل «بأنّها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجهه عند إنتاج الخطاب، بما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللغوية، في ضوء عناصر السِّياق، بما يكفل له ضمان التوفيق من لدن المرسل إليه عند تأويل قصده وتحقيق هدفه»[2].

وقد حدها حافظ إسماعيلي علوي بقوله: «إن التداوليات هي علم الاستعمال اللغوي، وإنها بحق علم جديد في التواصل»[3].

ويعرفها "عمر بالخير" قائلا: «والتداولية هي عبارة عن مجموعة من النظريات نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات ومتفقة في أن اللغة هي نشاط يمارس ضمن سياق متعدد الأبعاد»[4].

واستنادا إلى هذه المفاهيم المذكورة فالتداولية إذاً هي العلم الذي يقوم بدراسة المفاهيم، والألفاظ والأفكار التي لها علاقة بالاستعمال اللغوي، وكذا بتفسير ما يعنيه الناس في سياق معين وكيفية تأثير السِّياق في ما يقال.

1-2-2 ـ عند الغرب:

أشار العديد من الباحثين الغربيين إلى مفهوم التداولية إلا أنّ انطلاقتهم كانت من الدرس الفلسفي والمنطقي على وجه الخصوص؛ إذ عرّفها "شارل موريسMorris

---

[1] . المرجع نفسه، ص16.

[2] . استراتيجيات الخطاب . مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 2004، ص22.

[3] . التداوليات: علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، الاردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011، ص3.

[4] . تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، ط1، 2003، ص8.

C" بقوله: «التداولية جزء من السيميائية، التي تعالج العلاقة بين العلامات، ومستعملي هذه العلامات»[1]. ومنه فالتداولية في نظر "موريس" لا تقتصر على دراسة اللغة المنطوقة فحسب وإنّما تتعدى ذلك إلى دراسة العلامات والإشارات التي يتواصل بها غير الإنسان.

أما الباحثان اللسانيان "آن ماري دييرMarie diller Anne " و"فرانسواز ريكاناتيFrancois Ricanati "فقد أشارا إلى أنّ: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك مقدرتها الخطابية»[2]. فهما يقرّان أنّ التداولية تهتم بالجانب الدلالي للغة بعد توظيفها.

وحدّها "فرانسيس جاكFrancis Jacques "أنّها «دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، في نفس الوقت»[3].كما اقترح الباحث اللساني والتداولي تعريفات عديدة في كتابه Pragmatics، وهي:

-التعريف الأول: مادام التركيب دراسة للخصائص التأليفية بين الكلمات، والدلالة بحث في المعنى وما يعكسه من أشياء (ملموسة أو مجردة)، فإن التداولية دراسة للاستعمال اللغوي Language Usage الذي يقوم به أشخاص لهم معارف خاصة ووضعية اجتماعية معينة.

-التعريف الثاني: التداولية دراسة للمبادئ التي تؤهلنا لإدراك غرابة بعض الجمل أو عدم مقبوليتها أو لحنها أو عدم ورودها في لغة المتكلم.

---

[1] . المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، ص8.

[2] . المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] . التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، سوريا،دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص19.

-التعريف الثالث: دراسة للغة في إطارها الوظيفي أو من وجهتها الوظيفية Functional Perspective وهذا يعني شرح وفهم البنيات اللغوية بالاعتماد على علل واستدلالات غير لغوية Nonlinguistics.

-التعريف الرابع: التداولية جزء من الإنجاز part of perfomance (بمفهوم تشومسكي) وهذا ما ذهب إليه Katz _ Fodor حيث اعتبر النظرية التداولية أو نظرية الانتقاء التركيبي يومئذ Theory of Setting Selection تتعلق بدراسة الجمل الصحيحة في سياقاتها.

-التعريف الخامس: التداولية دراسة للعلاقات بين اللغة والسياق، أو هي دراسة لكفاية مستعملي اللغة في ربطهم اللغة بسياقاتها الخاصة.

-التعريف السادس: التداولية دراسة لظواهر بنية الخطاب اللغوي من تضمينات واقتضاءات أو ما يسمى بأفعال اللغةSpeech Actes.

-التعريف السابع: التداولية دراسة كل مظاهر المعنى Aspects of Meaning من غير فصلها عن نظرية الدلالة، إلا أن الدلالة محدودة في عنصر شروط الصدق Thruth conditions في حين تتناول التعابير التي لا تعلل بشروط الصدق (الملفوظات الإنشائية، عللها مقامية إنجازية).

ومن ثمّة فحصيلة التعريفات المذكورة وجهان: الدلالة و الاستعمال، هذا الأخير الذي يتضمن أربعة عناصر وهي: المستعملون للغة، وقُصُودُهُم، والسياق، والمقام[1].

وعليه فكل هذه الجهود الرامية إلى تحديد تعريف جامع مانع للتداولية تشير إلى أنها دراسة متعلقة بتحقق اللغة في الخطاب المنجز(الملفوظ) في الطبقات المقامية المختلفة التي يتنزل فيها.

---

[1] . الأسس الإبستيمولوجية والتداولية: للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006، ص 265.

2 ـ التعدّد المصطلحاتي للتداولية:

تعود كلمة التداولية في أصلها الأجنبي إلى مصطلح Pragmatique بالفرنسية وPragmatics بالإنجليزية " ومرادفا لبراغماتية، والبراغماتيك، البرجماتية والبراجماتيك باعتبار هذه الاصطلاحات نقلا حرفيا للكلمة الأجنبية "[1]، «ومبناها على الجذر (Pragma)، ومعناه الفعل (Action)، ثم صارت بفعل اللاحقة، تطلق على كل ما له نسبة إلى الفعل أو التحقق العملي»[2]. وفي هذا المقام يقول عبد المالك مرتاض:«وقد اصطنع في العربية النقدية المعاصرة على أنه "تداولية" في حين أننا نشك في أنه كذلك بهذه الصفة التي ورد عليها، في أصل استعمالي غربي، لأن صيغة هذا الاستعمال (Pragmatics/ Pragmatique) لا تدل على وجود ياء النزعة المعرفية(علمية أو فلسفية أو أدبية) والتي يطلق عليها النحاة العرب بغير إقناع "الياء الصناعية" فالأجانب يصطنعون صيغة أخرى لما يقابل هذه الياء أو اللاحقة الثنائية على الأصح "يه" (Pragmatisme / pragmatism) فكيف نترجم نحن العرب مفهومين اثنين أصلهما بصيغة عربية واحدة ؟ ... ولذلك نقترح أن تطلق على مقابل المفهوم الأول "التداول" (أي تداول اللغة)... وعلى المفهوم الآخر المنصرف إلى النزعة المذهبية: "التداولية" وذلك حتى نطوّع العربية»[3]. الأمر الذي ينبئ بوجود فرق في تسمية التداولية بين الفكر الغربي والفكر العربي انطلاقاً من القواعد الصرفية والنحوية التي ترتبط بكل لغة على حده.

يعد مصطلح "التداولية" الأكثر استعمالا من المصطلحات الأخرى التي ترجمت إليها الكلمة الأجنبية(Pragmatique)، ويعتبر "طه عبد الرحمن" أول م مصطلح أشار

---

[1] – ينظر: في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي، ص65.

[2] – في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، نواري سعودي أبو زيد، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص18.

[3] – تداولية اللغة بين الدلالية والسياق، عبد المالك مرتاض، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 10، 2005، ص66-67.

إلى مصطلح التداولية حيث يقول: «وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح التداوليات مقابلا للمصطلح العربي (براغماتيقا) لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيين: الاستعمال والتفاعل معا، ولقي منذ ذلك الحين قبولا من لدن الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم»[1] . الأمر الذي يجعل من مصطلح التداولية الأكثر رواجاً لدى الدارسين العرب.

ويفضّل "جورج يول George Jul" مصطلح "التداولية"، ويتّضح ذلك من خلال قوله: «إنّني فضلت ترجمة المصطلح Pragmatics إلى "التداولية" بدلا من "البرجماتية" أو "المقامية"، وذلك لأنّ التداولية في رأيي هي المكافئ الأنسب، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الـ Pragmatics هي بالأساس دراسة اللغة من منظور "تداولها" بين مستعمليها»[2]. وهو ههنا يفرق بين التداولية التي تُعنى بدراسة الاستعمال اللغوي و المقامية.

وذهب "مسعود صحراوي" مذهب سابقيه في رصده حدود المصطلح ترجمةً إذ أظهر تفضيله لترجمة Pragmatics إلى العربية بمصطلح التداولية ويقول: «التداولية ترجمة للمصطلحين: المصطلح الإنجليزي Pragmatics...، والمصطلح الفرنسي Pragmatique بنفس المعنى وليس ترجمة لـ La pragmatisme الفرنسي، لأن هذا الأخير يعني "الفلسفة النفعية الذرائعية"، أما الأول فيراد به هذا العلم التواصلي الجديد الذي يفسّر الكثير من الظواهر اللغوية... ولذلك لا نتّفق مع الباحثين العرب الذين ترجموا مصطلح La pragmatique/ Pragmatics بـ "الذريعية" أو "الذرائعية" أو غيرهما من المصطلحات المتحاقلة معهما»[3]. وهو بهذا يقرّ أنّه لا فرق بين الترجمتين

---

[1] – في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000، ص27.

[2] – التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2010، ص15.

[3] – التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص15.

الفرنسية والانجليزية، فكلاهما يفيد مفهوم التداولية التي تفيد الاستعمال والتفاعل اللغويين.

وفي الأخير نخلص إلى أنّ استعمال مصطلح "التداولية" يعد الأنسب نظراً لشيوعه بين الدارسين في ميدان اللغة واللسانيات من جهة، وأنّه يحيل على التفاعل والحوار والتخاطب والتواصل والتداول بين الأطراف المتلفظة من جهة أخرى، إضافة إلى أنّ المعنى المعجمي للتداول يتمحور حول الاستعمال.

2 ـ مصطلح البراغماتية :

اشتملت هذه الكلمة على عدة ترجمات «فمنهم من يترجمها "براجماطية" أو "براغماتية" وهناك من يراها "العاقبية" أو هي "التجريبية" أو "العملية" عند البعض أو الذرائعية عند البعض الآخر»[1]. وهذه الترجمات تختلف بحسب تكوين المترجم وتوجهاته الفكرية.

فكلمة البراغماتية مشتقة من اللغة اليونانية "براغما Pragma" أو "براغماطا Pragmata" التي تعني الفعل[2]. لذلك كانت نظرية الأفعال الكلامية من المفاهيم الأولية المؤسسة للفكر التداولي ككل.

ومن رواد هذا الاتجاه نجد:

أ ـ تشارلز بيرس charles pierce: وهو المؤسس الأول للبراغماتية، حيث يؤكد أنّه «أيّة عبارة تزعم أنّها لها حقيقة ينبغي أن تكون لها نتائج عملية، أي أنها يجب أن تسمح بإمكان قيام فعل معيّن في المستقبل، وتكوين استعداد للتصرّف على هذا النحو في

---

[1] – فلسفة الخبرة، جون ديوي نموذجا، محمد جديدي ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان،ط1، 2014، ص16.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

كافة الظروف المماثلة. وهكذا يقال إن معنى قضية ما هو هذه النتائج ذاتها»[1]. ومنه نظر البراغماتيون إلى النتائج العملية، أي أنّ «المدلول العقلي لكلمة من الكلمات، أو عبارة من العبارات، إنما يكون فقط في تأثيرها المقصود في مجرى الحياة، لذلك فإنّ الشيء إذا لم يكن ناتجاً من التجربة فلا يمكن أن يكون له أيّ تأثير مباشر على السلوك»[2]. فالمذهب البراغماتي لا يرتكز على مقدّمات الأفكار؛ بل على النتائج المترتّبة على تلك الأفكار، فالعبرة عنده بالنتائج وليس بالمبادئ، ويكون بهذا قد ربط البراغماتية بكل ما هو عملي فالفكرة التي لا تنتهي بسلوك عملي ليست فكرة وهي الصيغة التي استمد منها "وليام جيمس" مذهبه البرجماتي[3].

إن مصطلح "البراغماتية" في معجم غريماس وكورتيس مقيد بإخضاع الدراسة والوصف والتحليل المرتبط باستعمال اللغة في السياقات المقامية المختلفة لمقتضيات النظرية (من بساطة وانسجام وشمول وعلمية) ويتّضح ذلك في طرحهما: «وهكذا ندرك الفرق الحاسم بين تصورنا [للتداولية]، وهو تصور يأخذ بعين الاعتبار مجموع أنشطة الإنسان كما هي موصوفة في الخطابات، وذلك بمفصلتها وفق ثنائية التداولي/ المعرفي»[4]. ومن ههنا لا يمكن فهم المفهوم الشامل لهذا المصطلح إلا بالنظر إليه في السياق الشامل الذي يؤسسه المعجم، هذا مع أنّ المصطلح عندهما واضح الاختلاف. أما ثنائية "التداولي/المعرفي" فتتألف من مصطلحين معرفان في المعجم حيث يتحدد مفهومهما. بينما التصور الأمريكي للتداولية يرمي إلى استخلاص شروط التواصل اللغوي، وعلى هذا النحو يتّضح أنّ التداولية عند غريماس وكورتيس أشمل؛ لأنّها تنكب

---

[1] – حكمة الغرب، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، برتراند رسل، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء، مصر، الإسكندرية، ط1، 2009، ج2، ص243.

[2] – فلسفة الخبرة، محمد جديدي، ص31.

[3] – ينظر: حكمة الغرب ، برتراند رسل، ص243.

[4]- (A.J) Greimas et (J) Courtes, Sémiotique. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, H.U, Paris, 1979, p. 299.

على "مجموع أنشطة الإنسان " كما تجليها الخطابات، في حين أن التصور الأمريكي محدود في وجه واحد من وجوه أنشطة الإنسان هو "التواصل اللغوي"، ليس إلا.

3ـ الذرائعية Pragmatisme

هي كلمة مشتقة من ذرع، «والذريعة: الوسيلة. وقد تَذَرَّعَ فُلانٌ بذريعة، أي توسَّلَ، والجمعُ الذَّرائعُ...والذَّريعةُ: السّببُ إلى الشَّيء، ...ويُقال: فلانٌ ذريعتي إليك، أي سببي ووُصْلَتِي الذي أتَسَبَّبُ به إليك»[1]. فالذّريعة في اللغة ما كان رابطاً سبباً في تحقيق المنفعة.

ظهر مصطلح "الذرائعية Pragmatisme " كمذهب فلسفي في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر الميلادي، ويعد "جون ديوي John dewey" من روّاد هذا المذهب. إذ كانت فلسفته تعتمد في أصلها على فلسفة "بيرس" إلا أنّها تختلف عنها في الفروع، فقد سمّاها بـ "الوسيلية" أو "الذاتية" أو"الذرائعية"[2]، وسميت هكذا لأنها «تعتبر الأفكار وسائل وأدوات وذرائع يتكيف بها الإنسان مع محيطه، وهي خطط ومشروعات للعمل يقاس مدى نجاحها وفاعليتها بمقدار ما تؤدي إليه من تحقيق أغراض الكائن البشري في التكيف والتوازن والملائمة مع بيئته الاجتماعية والمادية»[3]. ومن ثمة فتفكير الإنسان في كيفية التفاعل مع مفاهيم الواقع هو وسيلة ضرورية وأساسية لفهم الوجود.

أما وليام جيمس William james: فهو فيلسوف براغماتي، اهتم بكل ما هو عملي، والمعنى المقصود من استعماله لهذه الكلمة «إنما هو الملموس، المتميّز،

---

[1] . لسان العرب، ابن منظور، مادة (ذ ر ع)، مج 3،ج 17، ص1498، ع1.

[2] . ينظر: فلسفة الخبرة، محمد جديدي، ص36.

[3] . فلسفة الخبرة، محمد جديدي، ص36.

الفردي، الخاص والفعال لا المجرّد والعام وعديم الفعالية»[1]. فالأفكار التي تعطي نتائج عملية مادية تكون نافعة للإنسان، أما الأفكار المجرّدة، العامة التي لا تتحول إلى عمل فهي ليست نافعة، وقد أضاف "جيمس" الصدق (الحقيقة) إلى ذلك حيث «يصرّ في نظريته عن الصدق العقلي على تأكيد الطابع الإنساني من خلال الأغراض التي تعود على السلوك»[2]؛ أي أنّ الصدق هو كل ما يؤدّي بالإنسان إلى الوصول لأغراضه، وهو بهذا ربط الصدق بالمنفعة، فإذا كانت الأفكار صادقة فهي نافعة، وإن كانت كاذبة فهي غير نافعة.

نستخلص في الأخير أنّ مصطلح "الذرائعية" يشاكل مصطلح النفعية وهو ما يؤكده "مسعود صحراوي" أنّ ترجمة "مصطلحle Pragmatisme" الفرنسي يعني "الفلسفة النفعية الذرائعية"[3].

يتّضح مما سبق أنّ المصطلحات الثلاثة المتمثّلة في البراغماتية والنفعية والذرائعية في هذا المقام لا تعني مفهوماً واحداً، فالبراغماتية كانت مع "تشارلز بيرس"، والنفعية مع "وليام جيمس"، والذرائعية مع "جون ديوي".

ولكن لا ينبغي خلطها بمفهوم التداولية «فهي مذهب يتخذ القيمة العملية التطبيقية قياسا للحقيقة، معتبرا أن الحقيقة المطلقة غير موجودة وأنه لا شيء حقيقيا إلا كل ما ينجح»[4]؛ فالتداولية في هذا الطرح تتعلّق بكل ما هو نفعي مرتبط بحقيقة يقينية مدركة، ثم توسّعت مع غريماس وكورتيس لتشمل كل التفاعلات العقلية الخطابية الصادرة عن الإنسان في إطار نشاطه التواصلي.

---

[1] – فلسفة الخبرة، محمد جديدي، ص33.

[2] – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] . ينظر: التدولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص15. و الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص109.

[4] . التداولية اليوم، آن روبول وجاك موشلار، ص28.

4_ مصطلح السياقية:

1 ـ لغة: السياق كلمة مشتقة من الجذر (س و ق) ، جاء في مقاييس اللغة أن «السين والواو والقاف أصلٌ واحدٌ، وهو حدُّوُّ الشَّيْءِ. يقال ساقَه يَسُوقُه سَوْقًا. والسِّيقَة مِنَ الدَّوَابِ... والسُّوقُ مشتقة من هذا لما يُسَاقُ إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره، والجمع سُوق، إنما سميت بذلك لأن الماشي ينساق إليها»[1].

وجاء في "اللسان" مادة (س و ق): «السَّوْقُ: مَعْرُوفٌ. ساق الإبِلَ وغيرَها يسوقُها سَوْقاً وسِيَاقاً، وهو سَائِقٌ وسَوَّاقٌ»[2]...، «وفي الحديث: وسَوَّاقٌ يَسُوقُ بهنَّ، أي حادٍ يَحْدُو الإبلَ، فهو يسوقُهُنَّ بِحُدائِهِ، ...وقد انساقَت وتَسَاوَقَتِ الإبلُ تَسَاوُقاً إذا تَتَابَعَتْ، وكذلك تَقَاوَدَت فهي متَقَاوِدَةٌ ومُتَسَاوِقَةٌ...، وسَاقَ إليها الصَّدَاقَ والمَهْرَ سِيَاقاً وأَسَاقَهُ، وإذا كان دَرَاهِمَ ودَنَانِيرَ، لأنَّ أَصْلَ الصَّدَاقِ عند العربِ الإبِلُ، وهي التي تُسَاقُ»[3]. ومن ثمة فالمعنى الأصلي لمفهوم السياق لغة في المعجمين يشير إلى حدوِّ الشيء وتتابعِه، أي تواليه، الواحدُ تلو الآخر.

2- اصطلاحا:

تعدّد مفهوم السياق اصطلاحاً بحسب نظرة كل دارس ينتمي إلى اتجاه معين، وقد عرفه "فيرث firth" بأنه «جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، ومن هذه العناصر شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع ـ إن وجدوا ـ وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، والعوامل والظواهر

---

[1] . مقاييس اللغة، باب السين والواو وما يثلثهما، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج3، ص117.

[2] . لسان العرب، مادة سوق، ابن منظور، تحقيق: عبد الله الكبير وزملاؤه، دار المعارف، القاهرة، مج3، ص2153، ع3.

[3] . المرجع نفسه، ص1254، ع1.

الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي...وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة»[1]. ويطلق على هذا النوع من السياقات سياق الموقف.

يُعْتَبَرُ "جون فيرث J Firth- " رائد النظرية السّياقية، والذي يرى أنّ «الميزة الجوهرية التي تتميّز بها اللغة الإنسانية هي وظيفتها الاجتماعية، وأنّ إنتاج الملفوظات اللسانية يتم في إطار سياق الموقف الاجتماعي والثقافي»[2]؛ أي أنّ اللغة ههنا ظاهرة اجتماعية يشترك في إنتاجها جميع الظروف النفسية والعاطفية والاجتماعية. «وتدفع أهمية السياق بماكس بليك إلى إعادة تسمية البراغماتية بالسياقية»[3]. الأمر الذي أدّى بكثير من الدارسين إلى مقاربة مصطلح التداولية بالسياقية.

كما يرى "فان دايك Teuna Van Dijk" أنّ السياق يتجسد بين جماعة لسانية تترابط فيما بينها برابط لغوي إضافة إلى ضروب الاتفاق والتواطؤ الكفيلة بتحقيق فعل إنجازي مشترك «وبينما يكون الموقف التواصلي جزءاً واقعياً، على وجه تجريبي، من عالم حقيقي، يوجد فيه عدد كبير من الأحداث، مما ليس لها ارتباط متسق مع العبارة(سواء كموضوع أو كفعل)، من نحو درجة حرارة المتكلم أو طوله أو كون العشب ينمو، فإن السياق هو عبارة عن تجريد عالي الصورة المثالية مأخوذ من مثل هذا الموقف، وهو يحتوي فقط على أحداث تعين على نحو مطرد مناسبة العبارات المتواطأ عليها. وجزء من مثل هذه السياقات قد يكون على سبيل المثال أفعال كلام المشاركين وتكوينهم الداخلي(معرفتهم، واعتقاداتهم، وأغراضهم، ومقاصدهم) كما قد تكون الأفعال

---

[1] . علم اللغة ـ مقدمة للقارئ العربي ـ محمود السعران، مصر القاهرة، دار الفكر العربي،1999، ص252.

[2] . مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص154.

[3] التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011، ص74.

المنجزة ذاتها وبنياتها والصفة الزمانية والمكانية للسياق حتى يمكن وضعها في محل من عالم ممكن متحقق».[1]

وعليه فإنّ السياق يكمن في الكل الظروف والحيثيات المحيطة بعملية إنتاج الخطاب التواصلي. «فليس السياق مجرد حالة لفظ، وإنما هو على الأقل متوالية من أحوال اللفظ. وفضلاً عن ذلك، لا تظل المواقف متماثلة في الزمان، وإنما تتغير. وعلى ذلك فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث»[2].

أما " فرانسواز أرمينكو Françoise Armingaud " فنظرت إليه كمفهوم مركزي يمتلك طابعاً تداولياً، إلا أنّها تقر بعدم تحديد أين يبدأ وأين ينتهي؟ مما جعلها تقدّم لنا أربعة أنماط من السياقات في إطار موحد قائم على الطابع التمييزي لكل نمط وهي[3]:

أ ـ السياق الظرفي والفعلي و الوجودي والإحالي: ويتجلى في هوية المتخاطبين، وقواسمهم المشتركة ممثلة في المحيط، والمكان والزمان اللذان يتحقق بهما الغرض، وكل ما يندرج في الدراسة الإشارية. وهنا إحالة على الأفراد الموجودين في العالم الواقعي.

ب ـ السياق الموقفي أو التداولي: ويكمن في الوسيط الثقافي، ويتميز "الموقف" بالاعتراف به اجتماعياً كمتضمن لغاية أو غايات، وعلى معنى ملازم، تتقاسمه الشخصيات المنتمية إلى الثقافة نفسها، ومن ثمة تندرج الممارسات الخطابية في مواقف محددة ضمنياً تارة، وتارة من خلال إعلان خاص. وتكون الأقوال المعلنة، غير لائقة فيما يظهر. وقد مثلت للسياقات المواقفية بـ: إحياء احتفال كنائسي، و المزايدة على

---

[1] . النص والسياق، فان دايك، تر: عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق، 2000، ص257.

[2] . النص والسياق، فان دايك، ص258.

[3] . ينظر: المقاربة التداولية، فر انسواز أرمينكو، تر: سعيد علوش، المغرب، مركز الإنماء القومي ، ص48 . 49.

الأعمال، و المناقشة بين برلمانيين في جلسة علنية، و التحدث بسر ما في الأذن، والمداعبات الرديئة بين الأصدقاء، إضافة إلى الأدوار التفاعلية المؤسساتية إلى حد ما، وغيرها.

ج ـ السياق المتداخل الأفعال: ويقصد به تسلسل أفعال اللغة في مقطع متداخل الخطابات؛ إذ يتخذ المتخاطبون أدواراً تداولية محضة، هي الاقتراح والاعتراض، والتضييق. ويستدعي فعل لغة ما فعلاً آخر، إلا أنه يخصص بحسب بعض العوائق المقطعية، لأن تسلسل أفعال اللغة قضية منتهية.

د ـ السياق الاقتضائي: ويتكون من كل ما يحدس به المتخاطبون من اقتضاءات؛ أي من اعتقادات، وانتظارات، ومقاصد.

وأخيرا نستنتج أن " فرانسواز آرمينكو Françoise Armingaud " ترى أن السياق ذو طابع تداولي يرتكز الأطراف المتفاعلة تواصلياً من متخاطبين والملابسات التي تحف عملية التلفظ.

ونجد تعريفا آخر لـ "إبراهيم فتحي" يصفه بأنّه: «بناء نصّي كامل من فقرات مترابطة، في علاقته بأيّ جزء من أجزائه أو تلك الأجزاء التي تسبق أو تتلو مباشرة فقرة أو كلمة معيّنة. ودائما ما يكون السّياق مجموعة من الكلمات وثيقة الترابط بحيث يلقي الضوء لا على معاني الكلمات المفردة فحسب بل على معنى وغاية الفقرة بأكملها»[1] . فالسياق من خلال التعريفين المذكورين هو تلك الألفاظ التي تسبق أو تلحق الكلمة أو الجملة المراد معرفة دلالتها، والتي تكون مرتبطة بها ارتباطا وثيقا.

فالسياق هو مجموعة الظروف المادية والمعنوية المحيطة بعملية التلفّظ، والتي تتحكم في إنتاج الخطاب.

---

[1] . معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000، ص44.

وللسّياق أهمية بالغة في معرفة معنى الكلمة أو الجملة، حيث يقول "مارتيني Martinée": «إنّ العنصر اللساني ليس له في الواقع معنى إلا في سياق ومقام معينين»[1]. فـ"مارتيني Martinée" أدرك دور السياق في تحديد دلالة الكلمة؛ أي خارج السّياق لا تتوفر الكلمة على معنى[2]، ومنه لا يمكننا تحديد المعنى الذي تؤدّيه الكلمة إلا إذا وجدت في سياق معيّن، الأمر الذي تؤكده مقاربة "سبربر وولسن" على أنّ «السياق ليس أمراً معطى دفعة واحدة، إنما يتشكل قولاً إثر قول»[3]. أي أن السياق عندهما مجموعة الأقوال المتوالية و المتعالقة برابط سببي.

إضافة إلى أننا عندما نبحث عن دلالة لفظة ما فإننا نبحث عن استعمالها حيث إنّه «لا يبحث عن معنى الكلمة بل عن استعمالها، لأن لها معنى أساسيا وآخر سياقيا، والسّياق هو الذي يوضّح الغرض المقصود الذي من أجله وظّفت هذه الكلمة أو تلك، ومن ثم لا يمكن الاعتماد الحرفي على المعنى الحرفي للكلمة ولا المعنى الحرفي للجملة في بعض الاستعمالات»[4]، ويتضح ذلك أيضا من خلال قول "فيتغنشتين Wittgenstein" أنه «لا تفتش عن معنى الكلمة وإنّما عن الطّريقة التي تستعمل فيها»[5]، وبناء على هذا يعد السّياق من أهم المواضيع التي اهتم بها الفكر اللساني التداولي المعاصر، ويكمن في الحدث التواصلي الإبلاغي الذي يرتكز أساسا على العلاقة بين أفعال القول والنص، لأن فهم الخطاب وإدراك مضامينه لا يتحقّق إلا بمعرفة السّياق الذي يمثّل الظروف المحيطة بإنتاج الخطاب.

---

[1] . مباديء في اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ت: سعدي زبير، الجزائر، دار الآفاق، ص37.

[2] . ينظر: مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص31.

[3] . التداولية اليوم،علم جديد في التواصل، آن روبول و جاك موشلار، تر: سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني، لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط3، 2003، ص77.

[4] . المدارس اللسانية، أحمد عزوز، ص185.

[5] . مدخل إلى علم الدلالة الألسني، مجلة الفكر العربي المعاصر، موريس أبو ناضر، العدد ج، رقم 18/ 19، 1982، ص33.

إنّ نظرية السياق في الفكر التداولي تقوم على«مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تؤكّد في مجملها على ضرورة بيان معنى الجملة الملفوظ بها لدى المتلقي؛ إذ يعمل المتكلّم قدر استطاعته على إيصال فكرة أو شعور ما إلى متلقٍ موجود أو مفترض، فيبدأ باختيار التركيب المناسب لما يريد أن يقوله في ضمن موقف خاص أو سياق ثقافي عام»[1]. وهو ما يفسّر أنّ للسياق عناصر ثلاثة يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: العنصر الذاتي: ويشمل معتقدات المتكلم + مقاصده + اهتماماته + رغباته.

ثانيًا: العنصر الموضوعي: ويشمل الوقائع الخارجية(الظروف الزمانية والمكانية).

ثالثًا: العنصر الذواتي: ويشمل المعرفة المشتركة Mutual Knowledge بين المتخاطبين، أو ما يسمى بالأرضية المشتركة Common Ground، وهي معرفة معقدة التركيب[2].

ومن ثمة فقد ميّز علماء اللغة بين أربعة أنواع من السّياق وهي:

1 ـ السياق اللغوي:

وهو السياق اللساني الذي يتخذ من اللغة مادة له؛ أي هو «البيئة اللغوية للنص من مفردات وجمل وخطاب»[3]. وقد حده "أحمد حساني" بقوله: «السياق اللساني هو الحوالية، أو المحيط الدلالي الذي يحدد مدلول العناصر اللسانية، فيختلف المدلول باختلاف السّياقات التي يرد فيها»[4]، وعليه فالسياق اللغوي يعنى بتحديد دلالة الكلمة داخل السياق الموجودة فيه، حيث قد تتغير دلالتها داخل جملة أخرى، ونمثل لذلك بكلمة "ضرب" والتي تختلف دلالتها من سياق إلى آخر، ففي قوله تعالى ﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ

---

[1] . السياق والمعنى. دراسة في أساليب النحو العربي. عرفات فيصل المنّاع، لندن، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2013، ص13.

[2] الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، إدريس مقبول، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006، ص305.

[3] السياق والمعنى. دراسة في أساليب النحو العربي ،. عرفات فيصل المنّاع، ص13.

[4] . مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص154.

﴿ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًاۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْۖ كُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ مِن رِّزْقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [1]. فدلالة الكلمة هنا هي "الإصَابَة"؛ أي إصابة الحجر بالعصى، وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾ ﴾ [2]. جاءت بمعنى "سَافَرْتُمْ" ، أما في قوله تعالى: ﴿ فَضَرَبْنَا عَلَىٰٓ ءَاذَانِهِمْ فِى ٱلْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا ﴾ [3]. فمعناها "أَنَمْنَاهُمْ"، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [4]. وهنا جاءت بمعنى اجعل لهم طريقا في البحر[5]. فدلالة كلمة "ضرب" تنوعت واختلفت بين الإصابة، والسفر والنّوم والجعل وذلك لتنوع السِّياقات اللسانية التي وردت فيها، وينطبق هذا التحول على أغلب المداخل المعجمية التي تكون الرصيد المعجمي للسان العربي.

فالنص أو الخطاب ـ من وجهة نظر أصحاب النظرية السياقية ـ يجب أن «يحلّل وفق المستويات اللغوية (linguistic level) المختلفة: المستوى الصوتي(Sonic level)، والمستوى الصرفي(Morphological level)، والمستوى النحوي(Syntactic level)، والمستوى المعجمي (lexical level) كخطوة أولى في طريق فهم المعنى»[6]. الأمر الذي يجعل من التحليل اللساني للنصوص وفق مستوياتها المختلفة ضرورة حتمية لفهم مضامينها.

---

[1]. سورة البقرة، الآية 60.

[2]. سورة النساء، الآية 101.

[3] سورة الكهف، الآية 11.

[4]. سورة طه، الآية 77.

[5]. ينظر مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص156.

[6]. السياق والمعنى. دراسة في أساليب النحو العربي. عرفات فيصل المنّاع، ص13. 14.

2 ـ السِّياق العاطفي (الانفعالي):

يرتبط السياق العاطفي بالحالة النفسية والعاطفية لمنتج الخطاب وقد تكون تجلياتها واضحة في الملفوظ، الأمر الذي يؤكده "ستيفن أولمان" بقوله : «السِّياق وحده هو الذي يوضح لنا ما إذا كانت الكلمة ينبغي أن يؤخذ على أنها تعبير موضوعي صرف، أو أنها قُصِدَ بها أساساً التعبير عن العواطف، والانفعالات وإلى إثارة هذه العواطف والانفعالات. ويتضح هذا بخاصة في مجموعة معيّنة من الكلمات نحو: حرية وعدل التي تشحن في كثير من الأحيان بمضامين عاطفية، بل أنّ بعض الكلمات المستعملة في الحياة اليومية العادية قد تكسب نغمة عاطفية قوية، وغير متوقعة في المواقع الانفعالية»[1]. ومن ثمة فالسّياق العاطفي هو الذي يحدد دلالة الكلمة أو الجملة من منطلق درجة الانفعال المصاحبة لعملية التلفظ وذلك من حيث القوة أو الضعف، وقد عرض "أحمد عزوز" مثالا على ذلك فكلمة دويرة (Maisonnette) وكلمة جنينة (Jardinet) لا تعنيان فقط منزلا صغيرا أو بستانا صغيرا، بل إنّ اللاحقتين Et وEtte تقومان فيهما حقيقة بدور دال على العاطفة كما تضيفان إليهما الجمال والمتعة[2].

3 ـ سياق الموقف:

اهتم "فيرث firth" بالنظرية السياقية بعامة وركز على نظرية سياق الموقف بخاصة وأعطاها معنىً عاماً مجرداً، «ولكن إذا كان سياق الموقف بالنسبة لمالينوسكي هو محيط الكلام الطبيعي الفعلي، فهو بالنسبة لفيرث، حقل من العلاقات (field of relations):علاقات بين أشخاص يقومون بأدوارهم في المجتمع، مستعملين في ذلك

---

[1] . دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، 1988، ص62.

[2] . ينظر: المدارس اللسانية، أحمد عزوز، ص194.

لغات مختلفة، مرتبطين بحوادث وأشياء متنوعة. أما المعنى في نظر "فيرث"، فهو تلك الشبكة العامة للعلاقات والوظائف التي تستعمل فيها كل المفردات»[1].

فسياق الموقف يعني الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة فتتغيّر دلالتها تبعا لتغيير الموقف أو المقام. وبمفهوم آخر هو«البيئة غير اللغوية Non Linguistic (Environment) التي تحيط بالخطاب وتبين معناه، وتشمل هذه البيئة "زمن المحادثة ومكانها، والعلاقة بين المتحادثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة"، وهو يعني أيضاً "الجو الخارجي الذي يحيط بالكلام من ظروف وملابسات"»[2]. وقد حدّد "فيرث firth" هذه الظروف والملابسات في جملة من العناصر من أجل تبيان المعنى وتوضيحه وكان ذلك هدفه الأكبر وهي كالآتي:

1 ـ السمات المشتركة بين المشاركين، الأشخاص، الشخصيات:

أ ـ العمل اللفظي (Verbal Action) للمشاركين.

ب ـ الأعمال غير اللفظية (Non Verbal Action) للمشاركين.

2 ـ الدوافع المشتركة(الغايات).

3 ـ أثر العمل اللفظي في المشاركين، كـ "الإقناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك...إلخ؛ إذ تحدّد عناصر سياق الموقف هذا المعنى المقصود من بين عدد من المعاني التي يحملها النص[3]. وقد أطلق اللغويون على هذه الدلالة مصطلح "الدلالة المقامية"[4]، أي أنّ المقام والموقف الذي تقال فيه الكلمة أو الجملة هو الذي يحدد دلالتها، وهذا ما عبر عنه البلاغيين القدامى بعبارة "لكل مقام مقال"، بل ركزوا في استنباط مقاييسهم على ملائمة الكلام لمقتضى الحال. ومثال ذلك كلمة "عملية" فهي تعني عملية

---

[1] . اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005، ص 178.

[2] . السياق والمعنى. دراسة في أساليب النحو العربي. عرفات فيصل المنّاع، ص25.

[3] . المرجع نفسه، ص26.

[4] . علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص110.

حسابية جمعية أو طرحية أو ضربية، كما تعني عملية جراحية طبية، ومعناها أيضا عملية عسكرية معنية بتنفيذ خطة[1]، فالمتكلم هو الذي يختار الكلام المناسب للموقف المناسب.

4 ـ السّياق الثقافي:

يرتبط السياق الثقافي بالقواسم الثقافية المشتركة بين أفراد المجتمع اللغوي الواحد، لأنّ السّياق الثقافي في نظر النظرية السياقية الحديثة هو «المحيط الثقافي بمفهومه الواسع للمجتمع اللغوي، حيث يختلف المفهوم الذهني للمداخل المعجمية باختلاف السّياقات الثقافية»[2]، أي أنّ مفهوم الكلمة يتضح من خلال المحيط الثقافي لها لدى أهل اللغة الواحدة، فالسياق الثقافي يعني «المحيط الثقافي الذي نشأ فيه النص، فكل عصر له ثقافته ـ الاجتماعية والسياسية والدينية ـ التي تميزه عن غيره من العصور، واللغة بوصفها انعكاساً لهذه الثقافة أو تلك تحوي هي الأخرى خصوصيتها، فبعض الكلمات أو العبارات قد تحمل مدلولات سياسية أو دينية أو اقتصادية أو اجتماعية تتغير من عصر إلى آخر»[3]. الأمر الذي يؤكد وجود كلمة واحدة لكن معناها ودلالتها تتغير من فئة ثقافية إلى أخرى، ذلك لخضوع كل ثقافة لطابع خصوصي يلوِّن كل نظام لغوي بسمة ثقافية معينة[4]. مثل كلمة "جذر" التي لها معنى في اللغة وهو الأصل، وآخر في حقل الزراعة، وآخر في مجال الرياضيات والعلوم التجريبية، وهكذا.

تعدّ أنواع السِّياق مرتبطة فيما بينها، فلا يمكن الفصل بينها في تحديد المعنى المقصود من المفردة أو التركيب وكلها تنضوي تحت النظرية السياقية.

---

[1]. ينظر: مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص158.

[2]. المرجع نفسه، ص159.

[3]. السياق والمعنى. دراسة في أساليب النحو العربي. عرفات فيصل المنّاع، ص26 ـ 27.

[4]. ينظر: علم الدلالة، منقور عبد الجليل، ص110.

وفي الأخير يمكن القول إنّ مصطلح السياقية أُطلق على التداولية؛ لأن السياق يبحث في استعمال الكلمة، وبالتالي لهما المهام نفسها، لكن هذا لا يعني أن لهما المعنى نفسه.

5_ مصطلح المقامية:

1 ـ لغة

المقام مصدر ميمي مشتق من المادة (ق و م)، جاء في (المقاييس) أنّ «القاف والواو والميم أصلان صحيحان، يدلّ أحدُهُمَا على جماعةِ ناسٍ، ورُبَّما اسْتُعِير في غَيْرِهِم، والآخر عَلى انْتِصَابٍ أو عَزْمٍ... وهم يقولون في الأوَّل: قيامٌ حَتْم وفي الآخر: قيامٌ عزم»[1].

وجاء في "اللسان" «المَقَامُ: مَوْضِعُ القَدَمَيْن... والمُقَامُ والمُقامَةُ: المَوْضِعُ الذي تُقِيمُ فيه. والمُقامَةُ بالضمِّ: الإقامةُ. والمَقامَةُ، بالفَتْحِ: المَجْلِسُ والجَمَاعَةُ من النَّاس؛ قال: وأمّا المَقَامُ والمُقامُ فقد يكونُ كلُّ واحدٍ منهُما بمعنى الإقامة...، والمَقَامُ والمَقَامةُ: المجلسُ. ومقاماتُ النَّاس: مَجَالِسُهُمْ... والمَقَامَةُ ومَقَامُ: المَوْضِعُ الذي تقُومُ فِيهِ. والمَقَامَةُ: السَّادَةُ»[2].

ومن ثمّة فالمعنى اللغوي الذي يدور حوله التعريفان المذكوران للمقام في معجمي "مقاييس اللغة" و"لسان العرب" هو الموضع الذي تقيم فيه والمجلس والجماعة من الناس.

اصطلاحًا:

عرف مصطلح المقام مفهوماً واسعاً لدن الدارسين وخاصة عند العرب، لأن مصطلح السياق باعتباره المحور الذي تدور حوله التداولية كان حضوره قوياً في النص

---

[1] . مقاييس اللغة، باب القاف والواو وما يثلثهما، ابن فارس، ص43.

[2] . لسان العرب، ابن منظور، ص 3781ـ 3787.

العربي القديم تحت مسمى"المقام" باعتباره المحور الذي ترتكز عليه البلاغة العربية «وهكذا نرى أنّ للبراغماتية جذوراً ممتدة من تراثنا البلاغي والنحوي والنقدي، فقد أدرك بلغاء العربية القدامى ظاهرة السياق من خلال عبارتهم (مقتضى الحال) التي أنتجت مقولتهم(لكل مقام مقال) ولكل كلمة مع صاحبتها مقام، فانطلقوا في مباحثهم حول فكرة المقام وربطها بالتركيب والصياغة، فربطوا الشكل اللغوي أو الأسلوب اللغوي بالمقام أو الحوار على قيمة دراسة الكلمات دراسة مفصلة، فأصبح معيار الكلام في باب الحسن والقبول بحسب الكلام لما يليق (بمقتضى الحال) و(المقام) ويجد الباحث نفسه أمام مصطلحي "الحال" و "المقام" المرتبطين بالمقال الذي هو النص أو العبارة أو الخطاب»[1].

فإذا كانت العرب تستشهد للمقام بالمقولة الشهيرة "لكل مقام مقال"[2]. فإنّ الباحث "عبد الخالق رشيد" قد توصل في مقاربته للمصطلحات المتعددة لمفهوم "المقام" كـ"الحال" و"السياق" وغيرها إلى أن: "الحال" أخص من "المقام"، و"المقام" أعم باعتبار أنّ "الحال" متولد من "المقال"«ولعلّ هذا الاضطراب الناتج عن اعتماد ثنائي لوصف الظاهرة الواحدة، هو الذي حذا بالباحثين المعاصرين إلى تفضيل المصطلح الغربي"سياق الموقف Contexte De Situation " ذي الطبيعة المرنة، المشكل من ملابسات الموقف الذي ينتج فيه الكلام، بكل ما يتّسع له مصطلح الموقف من أبعاد زمكانية وخلفيات حضارية وإفرازات ثقافية»[3]؛ لأنّ "سياق الموقف" يحمل طابعا تداوليا وهو ما أكدته "فرانسواز أرمينكو Françoise Armingaud " في قولها: « ويتميّز " الموقف" بالاعتراف به اجتماعيا كمتضمن لغاية أو غايات وعلى معنى ملازم

---

[1] التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، ص74.

[2] البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر، مكتبة الخانجي، ط3، 1968، ج1، ص136.

[3] العدول عن مقتضى الظاهر في الخطاب القرآني مقاربة أسلوبية-عبد الخالق رشيد-ص.4

تتقاسمه الشخصيات المنتمية إلى الثقافة نفسها.وبهذا تتدرج الممارسات الخطابية في مواقف محددة ضمنيا تارة وتارة من خلال إعلان خاص»[1]. الأمر الذي يجعل مصطلح "سياق الموقف" باعتباره مجموع الآراء والقيم والحكم التي يتقاسمها المتخاطبون[2] يشاكل مفهوم المقام عند العرب.

يُعَدُّ "المقام" مصب كل خطاب تداولي، ذلك أنه يمثل «البؤرة التي تلتقي فيها جميع العناصر الحجاجية من مقدرات برهانية وحقائق فعلية وقرائن بلاغية وقيم بشتى أقسامها، وعلاقة هذه القيم بمراتب الكائنات والأشخاص المعنيين بخطاب ما»[3]. فدوره فعال وأساسي في الخطابات الحجاجية، «والخطاب الحجاجي لا يختصر فقط في سلسلة عمليات منطقية وسياق التفكير، بل إنه يُركَّب انطلاقا من المعطيات التي يمنحها التعبير على مستوى الاختيارات المعجمية التي تكتسي وجهة حجاجية»[4] الأمر الذي جعل اللغويين العرب القدامى يجعلون "المقام" من الأولويات التي يجب مراعاتها بين المتخاطبين لتحقيق التواصل الناجح. «فلقد كان نحو سيبويه –على سبيل المثال- نحو مقام بالدرجة الأولى، فهو يُقَنِّنُ العبارات التي تلفظ بها العرب، ويورد أوجهها المختلفة، وما يجوز في عناصرها من حذف وذكر، أو تقديم وتأخير، من منطلق الموقف الذي تنطق فيه، ولا شك أن مثل هذا التصور هو الذي كان يوجه الجاحظ في سعيه للكشف عن مستلزمات البيان والتبيين، وهو الذي أسس في ضوئه عبد القاهر الجرجاني نظريته في النظم؛ إذ ما النظم عنده إلا توخي معاني النحو فيما بين الكلمة على حسب الأغراض

---

[1] المقاربة التداولية – فراسواز أرمينكو – ت.سعيد علوش –المغرب –مركز الإنماء القومي –ص48.

[2] VOIR L'argumentation dans la communication –Philippe breton –Alger –casbah édition -1998-p18

[3] مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة-محمد سالم ولد محمد الأمين-مجلة عالم الفكر-مج28-العدد3 –يناير – مارس-2000-ص 83.

[4] L'argumentation Dans Le Discours, Ruth Amossy,Paris, Nathan,1ed, 2000 ,p23.

التي يصاغ لها الكلام»[1]. وهو ما يؤكد أن المقام عند العرب كان يحتل مكانة هامة في مختلف الدراسات اللغوية.

فكل قول منجز يسعى لتحقيق فاعليته التأثيرية، ولا يتم ذلك إلا في سياق معين؛ لأن في كل موقف تواصلي تداولي يوجد شخصان على الأقل أحدهما فاعل حقيقي، والآخر فاعل على جهة الإمكان« فكل سياق هو عبارة عن اتجاه مجرى الأحداث»[2]. وهو ما يفسر الاختلاف في المواقف زمانيا ومكانيا.

انطلاقا من هذه المفاهيم حاول "بيرلمان Perelman" تقديم تصورين أساسيين للمقام، فهو تارة الإطار المحدد للخطاب المستوعب لكل محتويات العملية الإبداعية ، ولكل المشاركين فيها، وهو أخرى تلك المقدمات ذات النظام العام التي تساعد المبدعين في بناء الحجج وترتيب القيم[3].ويسلم "مايير Meyer" بوجود سياق قولي يختلف عن السياق العام، أو السياق الخاص الذي يعتبره عنصرا من العناصر التواصلية، كما هو الشأن لدى أصحاب التداولية الأولى؛ فالسياق بالنسبة "مايير Meyer"« يتداخل مع القول بشكل متفاعل إذ لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالقول يترجم الاختلاف الإشكالي الذي يرتبط بالسياق، والسياق يعكس مضمون وشكل القول»[4] وقد مثل لذلك بالمثال الآتي :

-"ما أجمل الجو! "

فهو يرى أنّه في حالة غياب المعلومات الضرورية من لدن المتلقي، فإنّ القول يكون واضحا بمعنى التعجب، أما إذا كان السياق محفوفا بالمعلومات المتنوعة، فإنّ القول يقبل درجات التأويل المختلفة للوصول إلى المعنى، وهو ما يؤدّي إلى تعدّد

---

[1] العدول عن مقتضى الظاهر في الخطاب القرآني مقاربة أسلوبية-عبد الخالق رشيد- رسالة دكتوراه -جامعة وهران-2007-ص05.

[2] النص والسياق- فون داك-ترجمة عبد القادر قنيني - المغرب -إفريقيا الشرق -2000-ص258.

[3] ينظر مفهوم الحجاج وتطوره عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة -محمد سالم ولد الأمين -ص85.

[4] عندما نتواصل نغير -عبد السلام عشير- ص200.

الافتراضات داخل السياق بصورة ناجحة. فالحجاج بوصفه فعلا خطابيا غائيا « يتنزّل في سياق اجتماعي واقتصادي وسياسي وإيديولوجي، وبهذا فهو يندرج ضمن نظم متعددة كالمنطق والفروع المختلفة من دراسة اللسان والأنظمة الرمزية (لسانيات وتحليل النصوص والخطابات والدلالية) وعلم النفس وعلم الاجتماع التربوي والتواصلي، وهو ما يفترض في المحتج ثقافة واسعة تجعله قادرا على النفاذ إلى عالم المتلقي والفعل فيه بتغيير آرائه ومواقفه»[1]. فالحجاج كفعل تواصلي يحقق غايته داخل سياق يتقاطع فيه المرسل والمتلقي معا.

وقد استدلت "سامية الدريدي" بقول لـ "سيسرون Cicéron "؛ وهو أحد رواد البلاغة التقليدية في كتابه "في الخطيب" يقول فيه: «لابدّ من معارف شائعة جدا، بدونها يغدو فن القول مجرّد كلمات متراكمة تراكما مضحكا، وغير ذي جدوى»[2]. فـ"سيسرون" يشير إلى أنّ الظروف العامة التي يُنْتَجُ الخطاب في خضمها تتمثّل في المعارف المشتركة والمدركة سلفا بين المتخاطبين.

وأخيرا يمكن القول إنّ التصورين اللذين قدّمهما "بيرلمان perelman " يعدّان نظرية مقامية «تتلخّص في ضرورة مراعاة جملة من العلاقات الحتمية بين المقام والمخاطبين والسامعين وأنواع القيم ومراتب الكينونة والثقافة والحضارة وآفاق انتظار المعنيين وتأثير ذلك على فكر المتكلم(المبدع)، وعلاقة ذلك كلّه بوصفه كائنا بما ينبغي أن يكون. وكان قد أعطى دورا مهما لجوانب التقييم والتوقعات المحتملة في تحقيق

---

[1] الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة -بنيته وأساليبه -سامية الدريدي -ص42.

[2] الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة -بنيته وأساليبه - سامية الدريدي - ص42. عن. DE L'orateur ,cicéron , marcus tullius , traducteur .E.courbaud les belles lettres ,1967.volum 1 .p9

إنجازية الخطاب الحجاجي كفعل لغوي»[1]. ومن ثم نصل إلى أنّ المقام يمثّل مجموعة الظروف والملابسات المشتركة بين المتخاطبين التي تتأسس في ضوئها العملية التواصلية التداولية. ومن ثمّة سمّى محمد السالم ولد الأمين التداولية بالمقامية.

6 ـ مصطلح "علم المقاصد":

يتّصل علم المقاصد بالمقصدية المشتقة من الجذر الثلاثي قصد. وفي ذلك يقول "أحمد بن فارس (ت 395هـ)": «القافُ والصادُ والدالُ أصولٌ ثلاثةٌ، يدلُّ أحدُها على إتيانِ شيءٍ وَأمِّه، والآخرُ على اكْتِنازٍ في الشيءِ. فالأصلُ: قَصَدْتُهُ قَصْدَاً و مَقْصَدًا. ومن البابِ: أقْصَدَهُ السَّهمُ، إذا أصَابَهُ فقُتِلَ مكانهُ، وكأنهُ قيل ذلك لأنه لم يَحِدْ عنهُ. قال الأعشى:

فأقْصَدَها سَهْمي وقَدْ كَانَ قَبْلَهَا لأمْثَالِهَا منْ نسوةِ الحَي قَانِصًا

ومنهُ: أقْصَدَتْهُ حيَّةٌ، إذا قَتَلَتْهُ»[2]. وجاء في المعجم الوسيط: «(قَصَدَ) الطريقُ – قصدًا: استقامَ. و- الشاعرُ أنشأ القصائدَ. و- له وإليه: توجه إليه عامدًا. ويقالُ قصدهُ. و- الأمر: توسَّطَ لم يُفرط ولم يُفَرِّطْ. و- في الحُكْمِ عدل ولم يمل ناحيةً. و - في: النفقة لم يسْرِفْ ولم يقتِّر. و- في مشيهِ: اعتدلَ فيه. و- الشيءَ: قطَعَهُ قِصَدًا...و (المَقْصِدُ) موضِعُ القصد. و(المَقْصَدُ) يقالُ: إليهِ مقْصَدي: إليهِ وجْهَتِي»[3]. فدلالة قصد في اللغة تتمحور حول الاستقامة والاعتدال في الأمور والأشياء، وأنّ المقصد والمقاصد وجهة وموضع القصد؛ أي الهدف الذي يسعى القاصد الوصول إليه. ولذلك فإن المقاصد ذات طابع تداولي.

---

[1] مفهوم الحجاج عند بيرلمان و تطوره في البلاغة المعاصرة، محمد سالم ولد محمد الأمين الطلبة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلد 28، العدد03، يناير مارس 2000، ص87.

[2] . مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة (ق ص د)، ج5، ص95.

[3] . المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، مادة (ق ص د)، ط4، 2004، ع 1و2، ص 738.

ارتبطت التداولية من منطلق اهتمامها بالاستعمال اللغوي و السعي إلى معرفة الغرض من إنتاج الخطاب؛ أي بالمقصدية؛ لأنّها الغاية التي يهدف المرسل إليه الوصول إليها من وراء إدراكه لأي ملفوظ، ومن ثمّة فإنّ «أي مقاربة لسانية تتضمّن اعتبارات سياقية تنتمي بالضرورة إلى ذلك المجال من الدراسة اللغوية الذي يسمى علم المقاصد»[1]. فمن خلال هذا الطرح يتضح أن " جيليان براون Gillian Brown و جورج يول George yule" قد اصطلحا على تسمية "التداولية" بـ"علم المقاصد". الأمر الذي أدّى بكثير من الدارسين إلى التركيز على مقصدية المتكلم و الوقوف على غاياتها المثلى أثناء تحليلهم للخطابات اللغوية وخاصة الحجاجية.

يهتم "علم المقاصد" بالتواصل اللغوي باعتباره الوظيفة الأساسية التي تحملها اللغة؛ وهو التواصل الذي اصطلح عليه "إدريس سرحان" في تصوّره بـ« التواصل القصدي، أو بعبارة أدق " التواصل التقاصدي"؛ أي الذي يتحقق فيه القصد من الجهتين جهة المتكلم وجهة المخاطب. فعاقد الكلام لا يسمى متكلما إلا إذا كان قاصدا التوجه بكلامه إلى مخاطب، ومتلقي الكلام لا يسمى مخاطبا إلا إذا كان قاصدا التوجه بسمعه إلى المتكلم، إذ السامع الذي يقع الكلام في سمعه صدفة لا يسمى مخاطبا»[2]. ذلك أنّ القصد الدال للمتكلم يحتل «مكانة مركزية داخل النموذج التأويلي كما نتصوره، وذلك لأن هذا القصد ذاته هو ما يحاول المخاطب إعادة بناءه، هذا المخاطب الذي لا يكتفي بأن يحل محل المتكلم فقط عندما يتصدى لتأويل ملفوظ ما، ولكنه يجتهد في حدود

---

[1] . تحليل الخطاب، جيليان براون و جورج يول، ترجمة: مصطفى لطفي الزليطي و منير التريكي، المملكة العربية السعودية ـ الرياض، جامعة الملك سعود، 1997، ص32.

[2] . التأويل الدلالي . التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، إدريس سرحان، ضمن كتاب:التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011، ص 124.

الإمكان لكي يتحد معه»[1]. وعليه فالمتلقي يحاول قدر المستطاع حين تلقيه النص إعادة بناء معناه وتأويله لمعرفة قصد المتكلم منه، ذلك أن معنى النص (الملفوظ) هو ما استخرجه المخاطب اعتمادا على تخميناته؛ لأنّ «معنى الملفوظ ليس شيئا متوقعا داخل الملفوظ، ولا حتى ذلك المعنى الذي يزعم المتكلم أنّه وضعه بداخله؛ بل هو المعنى الذي يعتقد المخاطب أن المتكلم أراد إبلاغه عبر الملفوظ وبواسطته أيضا»[2]. الأمر الذي يجعل فهم وإدراك مقصدية المتكلم مرهون بتأويل الخاطب للخطابات المختلفة تأويلاً صحيحًا.

إنّ ممارسة تحليل الخطاب والوقوف على مضامينه تقتضي وبالضرورة القيام بـدراسة للتركيب والدلالة، لكنّها أساساً تتضمن القيام بدراسة الفحوى والمقاصد. وهو المقام الذي ربط فيه " جيليان براون Gillian Brown و جورج يول George yule" بين تحليل الخطاب و"علم المقاصد" من حيث الهدف من الاهتمام باللغة إذ يقول: «ففي تحليل الخطاب ــ كما في علم المقاصد ــ يتجه اهتمامنا إلى ما يفعله الناس وهم يستعملون اللغة، كما تفسر الظواهر اللغوية في الخطاب بوصفها وسائل مسخَّرة لما هم بصدد فعله»[3]. وهنا ربط ما قدمه من شرح وتحليل لعلم المقاصد بالتعريف الذي قدمه "موريس" لعلم المقاصد بأنّه دراسة «علاقة العلامات بالمؤولين»[4]. ومن ثمة يرى أن محلل الخطاب يهتم بدراسة آليات التواصل كمدونة تطبيقية لعملية حركية استعملت فيها اللغة كأداة توصيلية في سياق معين من قبل المرسل للتعبير عن دلالات معينة وتحقيق مقاصد الخطاب، والهدف من ذلك كله هو وصف مظاهر الاطراد في

---

[1]. التأويل الدلالي . التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ادريس سرحان، ضمن: التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، ص127.

[2]. المقال نفسه، المرجع نفسه، ص 128.

[3]. تحليل الخطاب، جيليان براون و جورج يول، ص32.

[4]. المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ص26.

الإحداثات اللغوية التي يستعملها الناس لإيصال تلك المعاني والمقاصد. و«مسألة القصدية L intentionnalité)، حتى وإن أقصيت من أحضان الدلالية بالمعنى الضيق للكلمة، فقد لاقت ترحيبا كبيرا بين التداوليين وهكذا ذهب "أنسكومبر Anscombre " إلى أن المعنى الملفوظ يمكن إرجاعه إلى مقاصد المتكلم التي كانت باعثة على التلفظ به»[1]؛ أي أنّ معنى الملفوظ يكمن في فهم النتيجة المقصودة من طرف المرسل. فإذا كان الاستعمال اللغوي هو القاسم المشترك بين تحليل الخطاب والتداولية وعلم المقاصد على السواء فإنّ اهتمام التداولية لا يختلف عن اهتمامات علم المقاصد.

7 ـ مصطلح الإفعاليّة:

ورد في كتاب "الملفوظية" لـ "جان سيرفوني Jean Cervoni" في فصله الخامس أنّ البراغماتية هي الإفعالية، وانطلق في طرحه هذا من رؤية "أوستين" للفعل الكلامي وعلاقته باللسانيات و البراغماتية؛ إذ يقول: « بالنسبة لأوستين، يقع القول الفاعل في اللسان Langue وهو جزء من الاتفاقات التي يتكون منها هذا اللسان، إذ عن طريق الاتفاقات ترتبط قيمة القول الفاعل بشُكيلٍ (مورفيم) ما، أو بتعبير ما أو بوحدة معجمية Lexeme معينة، حينما لا تكون قيمة القول الفاعل محددة Marquee في الملفوظ، فالأمر يتعلق (باستخدامٍ اتفاقي بحيث يمكننا إيضاحه عن طريق فعل قواعدي إنجازي). وبالتالي يمكننا تطبيق الصفتين: اتفاقي، وصريح، على القول الفاعل Illocutoire . أما القيم القولية التأثيرية Perlocutoires، وهي متغيرة جدا، فلا تنتج عن اتفاقيات لغوية تماما، إنما ترتبط بمجال المستتر Implicite ».[2] أي أنّ محور اهتمام التداولية هو الفعل الكلامي، ومن ثمّة أطلق عليها مصطلح "الإفعالية".

---

[1] التأويل الدلالي . التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، إدريس سرحان ضمن كتاب: التدوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، ص127.

[2] . الملفوظية، جان سيرفوني، ت: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 109.

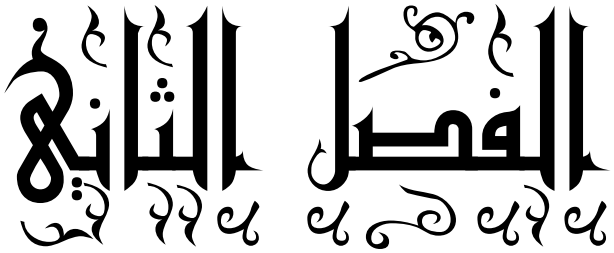

الفصل الثاني: قراءة مصطلحية في مصطلحات مباحث التداولية

1 ـ نظرية الأفعال الكلامية ومصطلحاتها:

1 ـ 1 الفعل الكلامي عند الغرب ومصطلحاته.

1 ـ 2 ـ الفعل الكلامي عند العرب و مصطلحاته.

2 ـ النظرية الحجاجية ومصطلحاتها:

2 - 1 - الحجاج و الخطاب

2 - 2 - الحجاج و الإقناع.

2 - 3 - الحجاج و مصطلحاته.

2 - 3 - 1 - مصطلح الاستدلال.

2 - 3 - 2 - مصطلح البرهان.

2 - 3 - 3 - مصطلح الجدل.

2 - 3 - 4 - مصطلح الخصام أو المخاصمة.

2 - 3 - 5 - مصطلح الحوار أو التحاور.

2 - 3 - 6 - مصطلح النزاع.

2 - 3 - 7 - مصطلح المماراة.

2 - 3 - 8 - مصطلح الاختلاف.

3 - نظرية الاقتضاء ومصطلحاتها:

3 - 1 - مصطلح المضمر.

3 - 2 - مصطلح الاستلزام.

3 - 3 - مصطلح الاستلزام الحواري أو التخاطبي، أو الخطابي.

3 - 4 - مصطلح اللزوم المنطقي.

3 - 5 - مصطلح الاستلزام الطبيعي.

3 - 6 - مصطلح الاستدلال التداولي.

3 - 7 - مصطلح مبدأ التعاون و قواعده.

1 نظرية الأفعال الكلامية ومصطلحاتها:

تعتبر نظرية الفعل الكلامي من المنطلقات العلمية والتأسيسية للفكر التداولي، وقد أرسى معالمها الفيلسوف الإنجليزي "جون أوستين John Austin"؛ إذ ركّز في دراسته على للغة في حالة استعمال، ودقق أكثر في الفعل الإنجازي، باعتباره قوام عملية التواصل اللغوي. وقد عرفت بعد ذلك تطورات مع "سيرل" و"غرايس" و"فان دايك" وغيرهم، ولكن بعد هذا التطور عرفت هذه النظرية في تلقيها ومعالجة قضاياها ومسائلها تعدّدية مصطلحية في الفكر التداولي الغربي وكذا العربي.

1 -1 ـ مصطلح الفعل الكلامي (Acte de langage)عند الغرب:

اهتم الدارسون الغربيون بدراسة الفعل الكلامي من منطلق الجملة، فجاءت نظرية الفعل الكلامي عند "جون أوستين John Austin" لـ«تجسِّدَ موقفاً مضاداً للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي الذين دأبوا على تحليل معنى الجملة مجردة من سياق خطابها اللغوي المؤسساتي، إضافة إلى ما وصفه أوستين بالاستحواذ أو التسلط المنطقي القائل بأن الجملة الخبرية هي الجملة المعيارية وما عداها من أنماط مختلفة للجملة هي مجرد أشكال متفرعة عنها»[1].

فمن هذا المنطلق انتقد الطرح القائل بوجود أقوال سليمة البناء النحوي، ولكنّها تفتقد إلى دلالات منطقية. وهو ما أدّى به إلى الاهتمام بالعبارات الإنشائية والخبرية على حدّ سواء. ويشير إلى الجملة الإنشائية في قوله: «عندما أقول في الكنيسة أو عند من يكتبون العقد: "نعم أقبل الزواج بها"، فأنا في هذا المقام لا أذيع خبراً ولا أنشره ؛ بل أن لسان حالي يقول: "رضيت بالزواج". فبماذا نسمي جملة من هذا النوع أو عبارة متلفظ بها من هذا القبيل؟ إنّي أقترح أن أطلق عليها مصطلح: جملة إنجازية أو عبارة إنشائية»[2]. و"الإنشاء" مشتق من الفعل "أنشأ"، الدال على أنّ إحداث التلفّظ هو إنجاز لفعل ما.

اعتبر "جون أوستين John Austin" الاستعمال اللغوي المدونة التطبيقية والأساسية لمجال البحث والدراسة، داعيا إلى الاهتمام بها، بغية الكشف عن إنجازيتها. وهي تلك اللغة التي تعدّ وسيلة للتواصل اللغوي، ومن ثمّة توصّل إلى ما أُصطلح عليه بـ "الفعل الكلامي Acte de langage " في قوله: « ويجوز أن نسمّي النطق باللفظ (فعل كلامي Phatic Acte)... وأما الفعل الكلامي، فهو النطق ببعض الألفاظ أو

---

[1] . البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، قدور عمران، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2012، ص47.

[2] . نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستين، ت: عبد القادر قنيني، ط2، 2008، ص17.

الكلمات أي إحداث أصوات على إنحاء مخصوصة، متّصلة على نحو ما بمعجم معين، ومرتبطة به، ومتمشية معه، وخاضعة لنظامه»[1]. ومعناه أنّ كلّ قول صادر عن متلفّظ ما يحمل قوّة إنجازية غرضها التأثير في المتلقي، «وفحواه أنّه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي انجازي تأثيري»[2]. ونلمح هذا في تصور "جون أوستين John Austin" أنّ كل جملة بمجرد التلفّظ بها على نحو جاد توافق على الأقل إنجاز عمل قولي وعمل متضمن في القول، وتوافق أحيانا كذلك القيام بعمل تأثير القول[3]. الأمر الذي يجعل من اللغة عند استعمالها إنجازًا.

ميّز "جون أوستين John Austin" بين ضروب ثلاثة للأفعال الكلامية وهي كالآتي:

أ ـ فعل الكلام: الذي يتحقّق ما إن نتلفّظ بقول ما.

ب ـ قوة فعل الكلام: هو الذي نؤدّيه بقولنا شيئا.

ج ـ لازم أفعال الكلام: هو العمل الذي يتحقق نتيجة قولنا شيئا ما[4].

كما صنّف "جون أوستين John Austin" الأفعال الكلامية إلى خمسة أصناف كبرى، ويتّضح ذلك في قوله: «وقد كنت ذكرت أنني سأحاول أن أقدّم تصنيفاً أولياً عاماً، وأبدي بعض الملاحظات على ما اقترحته من تصنيفات... وعلى ذلك فإني أميز خمسة أصناف أو فئات عامة، وإن كنت مع ذلك غير مسرور ولا راض عن أيّة واحدة منها، وكل هذه الأصناف تسمح بأن أقسّمها تقسيماً أولياً، "يكاد يكون شبيهاً بتقسيم معبودات الشعوب البدائية لأصنامها الفيتيشية إلى طبقات" أقصد طبقة الصدق والكذب

---

[1] .. المرجع نفسه، ص122 ـ 124.

[2] . التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص40.

[3] . ينظر: التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، جاك موشلار، آن روبول، ترجمة: سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص32.

[4] . نظرية أفعال الكلام العامة، جون أوستين، ت: عبد القادر قنيني، ص123.

وطبقة القيمة والواقع»[1]. وقد ربط هذه الأصناف بالقوة الإنجازية للفعل الكلامي وسماها في طرحه: «إن هذه الأصناف من العبارات المتلفظ بها والمصنفة تبعاً لقوة فعل الكلام أسميها بأسماء يكاد يكون وقعها على السمع نابياً وهي:

1 ـ القرارات التشريعية.

2 ـ الممارسات التشريعية.

3 ـ ضروب الإباحة.

4 ـ الأوضاع السلوكية.

5 ـ الإثباتات الموصوفة المفسرة »[2]. وفي شرحه لهذه الأصناف حاول أن يقدم فكرة مختصرة عن كل صنف بعد تسميته كالآتي:

أ- الصنف الأول: الأحكام والقرارات القضائية: ويختص بكونه ناتجاً عن إصدار حكم في المحكمة سواء أكان ذلك الحكم من هيئة قضائية أم من محكم تختاره الأطراف أم من حَكَم(في الملعب مثلاً)؛ أي هي التي تعبر عن حكم صادر عن حَكَم، نحو:(يتهم، يبرئ، يحلّل...).

ب- الصنف الثاني: الممارسات التشريعية : يتعلق بممارسة السلطة والقانون، والنفوذ؛ أي ما له علاقة بممارسة الأحكام والقوانين، كالتعيين في المناصب والانتخابات وإصدار الأوامر التفسيرية في المذكرات، وإعطاء التوجيهات التنفيذية القريبة من النصح والتحذير وغيرها نحو: (يقهر، يتحكم، يأمر، يسامح...).

ج ـ الصنف الثالث:ضروب الإباحة: ويتمثّل في الوعد والتكفّل والضمان والتصريح وإعلان النية والقصد والتعهد. وفي كل هذا يلتزم الإنسان أن يفعل شيئاً ما؛ أي لها علاقة بالمتكلم، إذ تعبّر عن التزامه بفعل شيء، نحو: (أعد، أتعهد، أقسم...).

---

[1] . المرجع نفسه، ص 186.

[2] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

د – الصنف الرابع: الأوضاع السلوكية: وتندرج تحت باب السلوك والأعراف المجتمعية كالاعتذارات، والتهاني، والتعازي، والقسم، وأنواع السباب، والقذف والتحدي؛ أي التي تعبّر عن ردّ فعل اتجاه الآخرين، نحو: (سامح، شكر، عزّى، هنّأ...).

هـ - الصنف الخامس: الإثباتات الموصوفة المفسرة: ويختص هذا الصنف بالاحتجاج والنقاش والعرض، و تستعمل لتوضيح وجهة نظر أو عرض قضيّة أو نفيها، نحو: (أثبت، نفى، لاحظ، اعترض...) [1].

ويمكن توضيح ما جاء به "جون أوستين John Austin" في المخطط الآتي:

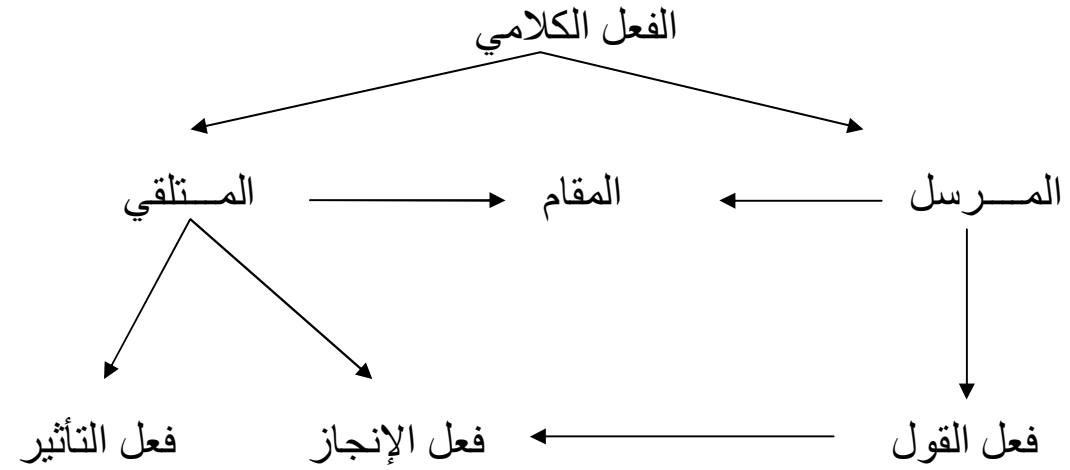

ثم جاء من بعده تلميذه "جون سيرل John Searle" الذي طور نظرية "جون أوستين John Austin" واصطلح هو كذلك بتسميتها بالفعل الكلامي حيث يقول: «حينما أنفث واحدة من تلك النفثات السمعية في موقف كلامي اعتيادي، فيمكن القول إنّني أؤدّي فعلاً كلاميًا. وتقع الأفعال الكلامية في عدّة أنواع. فبواسطة هذه النفثات السمعية، أصدر حكماً، أو أسأل سؤالاً، أو أصدر أمراً، أو أطلب طلباً، أو أفسر مشكلةً

[1] – ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون لانكشو أوستين، ص187 . 188.

علميةً، أو أتنبأ بحدث في المستقبل»[1]. فمن هذا المنطلق قدّم "جون سيرل John Searle" تقسيما آخر لأفعال الكلام وردت في خمسة مصطلحات مفاهيمية سمَّاها كالآتي:

1- النقطة التمريرية الإثباتية : فهي تسعى إلى تقديم الخبر بوصفه تمثيلاً لحالة موجودة في لعالم. ومن أمثلتها الأحكام التقريرية والأوصاف الطبية والتصنيفات والتفسيرات. وتنطوي جميع الإثباتيات على اتجاه ملاءمة من الكلمة إلى العالم، وشرط الصدق في الإثباتيات هو دائماً الاعتقاد. فكل إثبات هو تعبير عن اعتقاد. ومن سماتها إمكانية كونها صادقة أو كاذبة.

2- النقطة التمريرية التوجيهية: وغرضها جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائماً مع المحتوى الخبري للتوجيه. وتتوافر النماذج على التوجيهات في الأوامر والنواهي والطلبات. واتجاه الملاءمة دائماً من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق النفسي المعبّر عنه هو دائماً الرغبة. فكل توجيه هو تعبير عن رغبة بأن يقوم المستمع بالفعل الموجه به. والتوجيهات من طراز الأوامر والطلبات لا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، لكن يمكن أن تطاع أو تهمل، أو يُخضع لها أو تُستنكر.

3- النقطة التمريرية الإلزامية: وفيها يلتزم المتكلم بتحقيق فعله مستقبلاً. وتتمثل نماذج من الإلزاميات في المواعيد والنذور والرهون والعقود والضمانات. واتجاه الملاءمة في الإلزاميات هو دائماً من العالم إلى الكلمة، وشرط الصدق المعبر عنه هو دائماً القصد. على سبيل المثال، كل وعد أو تهديد هو تعبير عن قصد للقيام بشيء ما. فالمواعيد والنذور، كالأوامر والنواهي، لا يمكن أن تكون حقيقية أو زائفة، ولكنها يمكن أن يتم تنفيذها أو يحافظ عليها، أو يُحْنَثَ بها.

---

[1] . العقل و اللغة و المجتمع، جون سيرل، ت: سعيد الغانمي، ص201.

4ـ النقطة التمريرية التعبيرية: يعد الإخلاص شرطاً ضرورياً في الأفعال التعبيرية ومن نماذجها: الاعتذارات والتشكرات والتهاني والترحيبات والتعزيات. كما يتغيّر شرط الصدق فيها مع تغيّر نمط التعبير، وهكذا فالاعتذار صادق إذا كان المتكلّم يشعر بالأسف فعلاً عما يعتذر عنه. والتهاني صادقة إذا كان المتكلم يشعر بالبهجة حقاً لما يهنئ المستمع عليه.

5ـ النقطة التمريرية التصريحية: تهدف هذه الأفعال إلى أنّها تحدث تغييرا في الوضع القائم أي في العالم، لخلق الأفعال الأدائية، ويدخل هذا الصّنف في الأفعال الدالة على الإعلان. وأفضل الأمثلة على ذلك: "أعلن أنكما زوج وزوجة"، "لذلك أعلن اندلاع الحرب"، "أنت مطرود"، "أنا مستقيل". في هذه الحالات، لدينا اتجاه ملاءمة مزدوج لأننا نغير العالم[1].

كما أضاف "جون سيرل John Searle" لنظرية الأفعال الكلامية "مبدأ قوياً سماه "مبدأ التعبيرية" الذي عرّفه كما يلي: «عندما يريد متكلم التعبير عن دلالة ما، فهناك تعبير مناسب أو صيغة صحيحة حاملة لهذه الدلالة»[2]. ويتجلى ذلك في المقاصد والمواضعات المتعارف عليها.

أما الإسهام الآخر لـ "جون سيرل John Searle" فقد تمثّل في «تحديده للشروط التي بمقتضاها يكلّل عمل متضمن في القول بالنجاح فيميّز بين القواعد التحضيرية ذات الصلة بمقام التواصل... وقاعدة المحتوى القضوي يقتضي الوعد من القائل أن يسند إلى نفسه إنجاز عمل في المستقبل والقواعد الأولية المتعلقة باعتقادات تمثّل خلفية من تلفّظ بأمر أن ينجز العمل الذي أمر به... والقاعدة الجوهرية التي تحدّد نوع التعهد الذي قدّمه أحد المتخاطبين... وقواعد المقصد

---

[1] – اللغة و العقل و المجتمع، جون سيرل، ت: سعيد الغنمي، ص 217 ـ 220.

[2] – تداوليات الخطاب السياسي، نور الدين اجعيط، ص71.

والمواضعة التي تحدد مقاصد المتكلم والكيفية التي ينفذ بها هذه المقاصد»[1]. وهي كلها شروط أداء الفعل اللغوي أداءً موفقاً، وتحوّله من حال إلى حال أخرى.

ومما قدّمه "جون سيرل John Searle" أنّه وضع اثني عشر مقياسا لنجاح الفعل الانجازي، منها غاية الفعل، وتوجيهه، حالته السيكولوجية وسماها شروط النجاح[2].

وبهذا استطاع "جون سيرل John Searle" تطوير نظرية "أوستين" للأفعال الكلامية على أساس الأفعال الإنجازية، بتركيزه على مبدأ التعبيرية.

وبعد "أوستين" و"سيرل" تناول مجموعة من اللسانيين نظرية الأفعال الكلامية، وتعرضوا إلى قضاياها المتعلقة بمفهوم الفعل الإنجازي وشروط قيامه إضافة إلى مفهوم القوّة الانجازية وأقسام الفعل الكلامي، ومنهم:

"أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot"[3]، و"ديتر ويندريليش Dieter Wunderlich" و"فرانسوا ريكاناتي François Recanati"[4]. وهكذا تطورت نظرية الفعل الكلامي وشكلت النواة المحورية للبحث التداولي المعاصر.

1 ـ 2 ـ الفعل الكلامي (Acte de langage)عند العرب:

---

[1] – التداولية اليوم، علم جديد في التواصل، جاك موشلار، آن روبول ، ص34.

[2] – في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي، ص100.

[3] . "أوزوالد ديكرو Oswald Ducrot": ذكر شروط الإنجازية، بقوله: "تكون جملة ما إنجازية إذا أمكن بعض من ملفوظاتها أن يكون كذلك، ويكون فعل ما إنجازياً إذا أمكنه صياغة الفعل المحوري لجملة إنجازية". كما أشار في كتابه "القول واللا قول" إلى نوع من الأفعال سماه أفعال الرأي وهي "ما يتعلق بالمتكلم، ويعلم به السامع يقينيات، مثل: فكر، علم ، تيقن، تخيل، شك، جهل ، تعلّم..."، وهي مجموع أفعال الشك والرجحان واليقين في العربية. لكنه يجعل استعمالها مشروطاً بأمرين: الأول أن تسند إلى ضمير المتكلم في المضارع. والثاني أن ترتبط بمسائل خاصة تتعلق بافتراض حقيقتها وعدمه. (في اللسانيات التداولية، خليفة بوجادي، ص100 . 101.)

[4] – إن "ديتر ويندريليش Dieter Wunderlich" و"فرانسوا ريكاناتي François Recanati" قدما نقداً لتقسيم أوستين للأفعال الكلامية فـ"ديتر ويندريليش Dieter Wunderlich" . مثلاً يرى أن الإلتزامات لا تكون نمطاً عالمياً لأفعال اللغة، بل يجب اعتبارها ردود فعل اتجاه أوامر. وقد اقترحا أربعة أقسام فقط وهي: الأفعال الإنجازية، الأفعال الإدراكية، أفعال قوة الإنجاز، أفعال قوة الإدراك.(المقاربة التداولية، فرانسواز آرمينكو، ص69 ـ 70.)

تناول الدارسون العرب الفعل الكلامي انطلاقاً من تحليلهم للتراث اللغوي العربي، ومن الذين يمثلون هذا التوجه نجد "طه عبد الرحمن" الذي اقترح مصطلح "الفعل اللغوي" إذ يقول: «فالاستخبار والاستنكار والاستحثاث وأمثالها من المعاني كالجزم والطلب والأمر والنهي والوعد والوعيد والإنذار والاعتذار والتوبيخ والتنويه، أفعالٌ مثّلُهَا مثل الأفعال السلوكية، إنّما اختص بها السلوك اللغوي. وقد شهدت هذه النظرية أطواراً ثلاثة أساسية: "تمييز مستويات مختلقة في الفعل اللغوي"، و "وضع شروط محددة للفعل اللغوي"، و "وضع قواعد خطابية للفعل اللغوي"»[1]. وهو بهذا ينطلق من الطرح الذي قدّمه "جون أوستين John Austin" ثم أشار إلى هذه المستويات الثلاثة واقترح لها مصطلحات مغايرة، ولكنّها تتّفق في دلالتها وهي:

أ- الفعل الكلامي: وهو فعل التلفّظ بصيغة ذات صوت محدد وتركيب مخصوص ودلالة معينة.

ب ـ الفعل التكلّمي: وهو الفعل التواصلي الذي تؤدّيه هذه الصيغة التعبيرية في سياق معين كالوعد القريب في قول القائل: "سأعود إلى القدس"، والوعد البعيد في قوله: "سوف أعود إلى القدس" .

ج ـ الفعل التكليمي: وهو أثر الفعل التكلّمي في المستمع.

كما سعى في اقتراحه هذا إلى مقابلة مصطلحاته بالمصطلحات الأجنبية وقدّم لها ترجمة إذ يقول: «نقترح التعبير: "الفعل الكلامي" أو "فعل الكلام" كمقابل للتعبير الأجنبي: "L acte locutoire"، وقد نترجمه بـ "فعل النطق".

نقترح تعبير: "الفعل التكلمي" أو "فعل التكلم" كمقابل للتعبير الأجنبي: " L acte illocutoire"، وقد نترجمه بـ "فعل الإنجاز".

---

[1] ـ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، ص260.

نقترح تعبير: "الفعل التكليمي" أو" فعل التكليم" كمقابل للتعبير الأجنبي: " L acte perlocutoire"؛ وقد ظفرنا بنص يؤيد هذه التسمية في كتاب الفروق اللغوية لأبي الهلال العسكري، وهو: "إن التكليم تعليق الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير"، ويمكننا أيضا أن نترجم هذا التعبير الأجنبي بـ "فعل التأثير". ولقد آثرنا أن نستعمل لتسمية مستويات "الفعل اللغوي" مصطلحات مشتقة من نفس المادة:/ك،ل،م/، حرصا منا على استثمار خاصية الاشتقاق التي تمتاز بها اللغة العربية حيث تستمر المقابلات الأجنبية التركيب المزجي»[1]. فطه عبد الرحمن قد أورد مجموعة من المصطلحات ترتبط بالفعل الكلامي وربطها بالجذر (ك ل م) الاشتقاقي منها:

1 ـ الفعل اللغوي.

2 ـ الفعل الكلامي أو فعل الكلام.

3 ـ الفعل التكلمي أو فعل التكلم.

4 ـ الفعل التكليمي أو فعل التكليم.

أما "مسعود صحراوي" فيقول بمصطلح "الفعل الكلامي" ويتّضح ذلك في طرحه: «أما مفهوم الفعل الكلامي Speech act نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية. وفحواه أنّه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلاً عن ذلك، يُعدُّ نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل أفعالاً قولية Actes locutoires لتحقيق أغراض إنجازية Actes illocutoires (كالطلب و الأمر والوعد و الوعيد...إلخ)، وغايات تأثيرية Actes perlocutoires تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض و

---

[1] . اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص260. 261.

القبول)»[1]. إضافة إلى أنّه قدّم تسميات خاصة للأفعال الفرعية الثلاثة للفعل الكلامي الكامل وهي:

1 ـ فعل القول(أو الفعل اللغوي) Acte locutoire : ويراد به إطلاق الألفاظ في جمل مفيدة ذات بناء نحوي سليم وذات دلالة.

2 ـ الفعل المتضمن في القول Acte illocutoire: وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ أنه عمل يُنْجَزُ بقول ما.

3 ـ الفعل الناتج عن القول Acte perlocutoire : وهو الفعل التأثيري أي التارك آثاراً في المشاعر والفكر كالإقناع والإرشاد والتضليل ...إلخ[2]. وهو ههنا لم يقدّم تفسيراً مقنعاً لمقترحه هذا؛ بل يقرّ باستعانته بترجمة فريق مركز الإنماء القومي (بيروت)، المقالات التي ظهرت في: العرب والفكر العالمي (مجلة)، الأعداد الخاصة بفلسفة اللغة عموماً، ونظرية الأفعال الكلامية خصوصًا[3].

أمّا في إشارته لظاهرة الاستلزام الحواري كما سماها "غرايس Grice" التي تنص على أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ التعاون فقد اقترح مصطلح "المسلمات" للقواعد التي تؤطّر هذا المبدأ؛ وهي أربعة:

1 ـ مسلمة القدر Maxime Quantité : وتخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى قولين:

أ ـ اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب ـ لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

---

[1] . التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص40.

[2] . التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص 41 . 42.

[3] مقال بعنوان: نظرية الأفعال الكلامية، أ زفالد ديكرو، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، ربيع 1990. ومقال بعنوان: فلسفة اللغة، بول ريكور، مجلة العرب والفكر العالمي، مركز الإنماء القومي، بيروت، خريف 1989.

2 ـ مسلمة الكيف Maxime Qualité : ونصها: "لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

3 ـ مسلّمة الملائمة Maxime Pertinence: وهي عبارة عن قاعدة واحدة "لتكن مشاركتك ملائمة".

4 ـ مسلمة الجهة Maxime Modalité: التي تنصّ على الوضوح في الكلام، وتتفرّع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ ـ ابتعد عن اللبس.

ب ـ تحر الإيجاز.

ت ـ تحر الترتيب.

فتحقيق هذه القوانين مرهون بالتعاون المستمر بين المتكلم والسامع أثناء التواصل الخطابي. ولا يتحقّق الاستلزام الحواري إلا إذا تمّ خرق إحدى القواعد الأربع السابقة.

وفي الأخير مهما تعدّدت المصطلحات المتعلّقة بنظرية الأفعال الكلامية فإنّ مصطلح "الفعل الكلامي"، هو الأكثر شيوعاً واستعمالا لدى كثير من الدارسين وخاصة العرب.

2 ـ النظرية الحجاجية ومصطلحاتها:

أ ـ الحجاج في اللغة:

جاء في "المقاييس" مادة (ح ج ج) أنّ «الحاء والجيم أصول أربعة. فالأول القصد، وكلُّ قصدٍ حجٌّ... يقال حَاجَجْتُ فلاناً فحَجَجْتُهُ أي غَلَبْتُهُ، وذلك الظفْرُ يكون عِنْدَ الخُصُومَة والجمع حُجَجٌ، والمصدر الحِجَاجُ»[1]. فالحجاج عند ابن فارس يتخذ معنى النّزاع والخصام عند المحاجَةِ بقصد الظّفر بالغلبة. وهو نفس مذهب "ابن منظور" (ت 711هـ)؛ إذ قال: «حَاجَجْتُهُ أُحَاجُّهُ حِجَاجًا وَمَحَاجَّة حتى حَجَجْتُهُ؛ أي غَلَبْتُهُ بالحُجَج

---

[1]. مقاييس اللغة، مادة(ح ج ج)، أحمد ابن فارس، ص 30.29.

التي أدْلَيْتُ بها... والحُجَّةُ: البرهان؛ وقيل الحُجَّةُ ما دُوفِعَ به الخصم، وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظّفر عند الخصومة، وهو رجل محْجَاجٌ أي جَدِلٌ. والتَّحَاجُّ: التَّخَاصُمُ؛ وجَمْعُ الحُجَّةِ: حُجَجٌ وحِجَاجٌ، وحاجَّه مَحَاجَةً وحِجَاجًا: نَازَعَهُ الحُجَّة... واحْتَجَّ بالشّيءِ: اتّخذه حجَّةً»[1]. وعليه فالحجة عنده هي البرهان والدليل، والحِجَاجُ مأخوذ من الخصام والنّزاع باستعمال أدلة وبراهين وحجج يتخذها المحاجج للتغلّب على خصمه.

فمن خلال هذين التعريفين نستنتج أنّ معنى "الحجاج" هو الخصام والنزاع واللّذان يدلان في أصلهما الاختلاف مع الطرف الآخر، حيث يكون لكل طرف أدلة وبراهين وحجج من شأنها تحقيق الغرض المرجو.

ب ـ الحجاج في الاصطلاح:

1 ـ عند القدامى:

تعدّدت روافد الحجاج المعرفية بتعدّد مجالات اهتمامه، ومن ثمّة تداولت عليه جملة من المفاهيم تتباين بحسب الحقل الذي توظّف فيه سواء أكان فلسفيا أم بلاغيا أم أصوليا أم غير ذلك.

فنجد الفيلسوف "أرسطو"(384ق م ـ 322ق م) يرى أنّه أيّ ممارسة جدلية لا بدّ أن تكون قائمة على الحجاج الذي يجعله «مفخرة الخطباء، والنّواة المركزية لكل خطابة، بل لكل خطاب، إذ ما الفخر الذي يمكن أن يجلبه حكي الحدث للخطيب، ما دام الحدث شيئا معطى واقعيا. إنّ مظهر الموهبة الخطابية يتمثّل في القدرات الحجاجية المبتكرة والمركبة على المادة الحدثية المحكية»[2]. وبهذا التّوجه استطاع أن يرسي

---

[1]. لسان العرب، مادة (ح ج ج)، ابن منظور، مج2، ص 779، ع 32 .

[2]. الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، محمد الولي، المغرب مكتبة دار الأمان ، ط1، دت، ص 63.

قواعد المنطق الذي هو «علم القواعد الذي تجنّب الإنسان الخطأ في التفكير وترشده إلى الصّواب. فموضوعه أفعال العقل من حيث الصحة والفساد»[1].

ولم يدع "أرسطو" مذهبا من المذاهب إلّا وتناوله بالدرس والنّقد، وهو ما تجسّد في مؤلفاته المتعدّدة في الطبيعة والميتافيزيقا والأخلاق والنّفس والسياسة والحيوان والخطابة، ومنها ماله صلة وثيقة بالحجاج كمؤلّفه المنطقي " الجدل أو المواضيع الجدلية (طوبيقا)"، وكتبه الفنية "في الشعر" و"في الخطابة"، حيث ربط في هذا الأخير بين الفعل الكلامي كملفوظ إنجازي وبين تأثيره كخطاب إقناعي بين المتخاطبين إذ يقول: «فالإنسان لأنّه متكلّم معبّر يبحث بطبعه عن الإقناع، ويحاول أن يصل بكلامه إلى إقناع أكبر عدد ممكن من الناس بوسائل مستمدة من التفكير الذي حوبي به»[2]. الإقناع هو جوهر الحجاج وغايته.

ومن خلال تقسيمه العلوم إلى نظرية وعملية وشعرية قسّم أرسطو هذه الأخيرة إلى ثلاثة أقسام؛ وهي الشعر والخطابة والجدل، وموضوعه أقوال الإنسان مرتبة بحيث تحقّق اقتناعه[3]، حيث يرى أنّ «كل الناس يلجؤون للخطابة والجدل، بدرجات متفاوتة، وكل إنسان يحاول ما أمكنه الجهد أن يعارض حجة من الحجج أو يدعمها»[4]. وبهذا التّوجه يكون "أرسطو" قد «حوّل مسار الخطابة والحجاج عامة من كونهما قائمين على التّأثير Séduction والتّحريض Manupilation والتّملق Flattrie إلى كونهما عمليتين برهانيتين عقليتين من جهة، وداخلتين في مجال الاجتماع الإنساني من جهة ثانية»[5]. ويتّضح ذلك جليا من خلال، دعوته لبلاغة قولية عمادها الحجاج، وقوامها

---

[1]. من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، محمد عبد الرحمان مرحبا، لبنان،دار منشورات عويدات، ط2، ص 164.

[2]. كتاب الخطابة، أرسطو طاليس، تحقيق: إبراهيم سلامة، مصر، المكتبة الأنجلومصرية، ط1، 1953، ص 42.

[3]. ينظر: من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، محمد عبد الرحمان مرحبا، ص 160.

[4]. كتاب الخطابة، أرسطو طاليس، ص 75.

[5]. الحجاج في البلاغة المعاصرة، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2008، ص 41.

عناصر العملية التواصلية:المتكلم، الخطاب، المستمع، وتعرضه لكل ما له علاقة بالحجاج"[1]. وبهذا النتاج الفكري الأرسطي استطاعت الجهود الفلسفية والبلاغية من خلال الخطابة الجدلية أن تؤسس للحجاج باعتباره فنا ضروريا في رسم معالم الخطاب الإقناعي.

كما يعد قدامة بن جعفر (ت 337 هـ) من الأوائل الذين اهتموا بالحجاج وحاول مقاربته بمفهوم البيان من خلال مؤلفه "نقد النثر"، حيث قسّم فيه البيان إلى أربعة أقسام ويظهر ذلك في قوله: «البيان على أربعة أوجه: فمنه بيان الأشياء بذواتها وإن لم تبن بلغاتها، ومنه البيان الذي يحصل في القلب عند إعمال الفكر واللب، ومنه البيان باللسان، ومنه البيان بالكتاب الذي يُبَلِّغُ من بَعُدَ أوغَابَ»[2]. وعليه عقد "قدامة بن جعفر" في كتابه أربعة أبواب للسان، وهي: باب الاعتبار، باب الاعتقاد، باب العبارة وباب الكتاب، أما باب العبارة فهو الأقرب إلى مفهوم الحجاج لأن فيه ما يتعلق بالتخاطب ويتجلى في الحوار والتناظر والجدل، ولأن الذوات تتفاعل فيه بغرض التّأثير.

ومن ثمة فـ"قدامة بن جعفر" حاول تأسيس نظرية معرفية منطقية قائمة على البرهان والقياس والإقناع وكلها مفاهيم قاربت المصطلحات الحجاجية الحديثة.

2 ـ عند الدارسين المحدثين:

لقد اهتم الدارسون المحدثون اهتماما مميّزا بالحجاج، وظهر ذلك من خلال مؤلّف "بيرلمان" و"تيتكاه" المعنون بـ "مصنف في الحجاج-البلاغة الجديدة"؛ والذي اشتمل على طرح جديد للمفاهيم البلاغية التقليدية شكّل الانطلاقة الفعلية لدراسة الخطاب الحجاجي وأكسبه طاقة حجاجية؛ إذ «تمخّض عن هذه الجهود إعادة النظر في البلاغة اليونانية القديمة وقراءتها قراءة جديدة يوظّف فيها ما توصّلت إليه اللسانيات المعاصرة

---

[1]. خطاب الحجاج والتداولية: دراسة في نتاج ابن باديس الأدبي، عباس حشاني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2013، ص 29.

[2]. نقد النثر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، 1980، ص09.

والمجالات الإنسانية الحافة بها توظيفاً يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدرسين اللغوي والأدبي»[1]. ومن هذا الرافد المعرفي عرف الحجاج نقلة نوعية من قبل الدارسين العرب المحدثين ومنهم:

أـ الحجاج عند أبي بكر العزاوي: وقد حدّه بقوله: «إنّ الحجاج هو تقديم الحجج والأدلة المؤدية إلى نتيجة معيّنة، ويتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجيه داخل الخطاب، وبعبارة أخرى، يتمثل الحجاج في إنجاز متواليات في الأقوال بعضها هو بمثابة حجج لغوية، وبعضها الآخر هو بمثابة النتائج التي تستنتج منها»[2]. وعليه فالحجاج في نظره يهتم بالوسائل اللغوية وبإمكانات اللغة الطبيعية التي يتوافر عليها المتكلم، بغرض توجيه الخطاب إلى أهداف حجاجية، وهذا ما أشار إليه في قوله: «أننا نتكلم عامة بقصد التأثير»[3]. وبيّن أنّ وظيفة اللغة الحجاجية تكمن في الأقوال والآليات اللغوية التي تم توظيفها.

ب ـ الحجاج عند طه عبد الرحمن: تناول طه عبد الرحمن الحجاج اللغوي من منطلق فلسفي جدلي؛ إذ يقول: «وحد "الحجاج" أنّه فعالية تداولية جدلية، فهو تداولي؛ لأنّ طابعه الفكري مقامي واجتماعي؛ إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، ويهدف إلى الاشتراك جماعيا في إنشاء معرفة عملية، إنشاء موجها بقدر الحاجة، وهو أيضا جدلي؛ لأنّ هدفه إقناعي قائم بُلُوغُهُ على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة»[4] انطلق طه عبد الرحمن من حقيقة الاستدلال في الخطاب الطبيعي، ورأى بضرورة الالتزام بهذه الحقيقة الحجاجية لا البرهانية الصناعية. الأمر الذي يؤكّده "محمد الطيب الفاسي"

---

[1]. الحجاج في البلاغة المعاصرة، محمد سالم الأمين الطلبة، ص 102.

[2]. الحجاج في اللغة، أبو بكر العزاوي، ص24.

[3]. اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، لبنان، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2009، ص 19.

[4] في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المعرب، المركز الثقافي العربي، ط3، 2007، ص65

في حديثه عن الاستدلال الذي يعتبره «طلب الدليل»[1] الذي يشمل مجالي البرهان والحجاج معا. ومن ثمة فإن الاستدلال يرتبط بالبرهان لتحقيق الفاعلية الإقناعية وهو الأمر الذي يهدف إليه الحجاج، كأن تُبْنَى الانتقالات فيه على الصور مع مضامينها مجتمعة، لا على صور القضايا وحدها، وأن تحمل هذه الانتقالات ضمنيا الكثير من المقدمات والنتائج وأن يُفْهم المتكلم المتلقي معاني غير تلك التي نطق بها، أملا في استحضارها من طرف المتكلم إثباتا أو إنكارا كلما تحقق ذلك داخل نفس السياق الاجتماعي نفسه[2].

من خلال هذا المفهوم يتّضح لنا أنّ الحجاج عند طه عبد الرحمن ذو طابع تداولي جدلي؛ لأنّه يتعلّق بالسياقات في الطبقات المقامية والاجتماعية المتنوّعة، إضافة إلى المعارف والخبرات المشتركة بين المتخاطبين بعامة، بهدف الانسجام الحواري التخاطبي الذي يسعى إلى التأثير والإقناع. و لذا فالحجاج عنده أعمّ من البرهان، لأنّه قائم على صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة.

ويظهر أنّ البلاغة الجديدة تعاملت مع الحجاج من منظور تداولي، وعنت فيه بدراسة التصوّرات والآليات الخطابية التي يوظّفها منتج الخطاب من أجل التغيير في المواقف العاطفية لمتلقيه، أو حملهم على التسليم بها. ومن ثمّة فالحجاج فعل خطابي غائي، موجّه من مرسل إلى متلق قائم على سلسلة من التقنيات الحجاجية المتنوّعة التي تتحقّق في سياقات مقامية مختلفة داخل اللغة يهدف إلى غاية معينة، قائمة على الإثبات أو النفي بغرض التأثير والإقناع. وقبل الحديث عن مصطلحات الحجاج لابد من الإشارة إلى مصطلح "الخطاب" في علاقته بالحجاج الذي يتمظهر فيه.

---

[1] مفتاح الوصول إلى علم الأصول، محمد الطيب الفاسي، ت: إدريس الفاسي الفهري، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الاسلامية وإحياء التراث، ط1، 200، ص308.

[2] ينظر في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ص65.

2 - 1 - الحجاج والخطاب

إنّ حجاجية الخطاب وقوته تكمن في توافر جملة من العناصر الضرورية التي من شأنها أن ترقى به إلى تحقيق ما يصبو إليه من إقناع؛ فالخطاب هو «مجموعة من الأقوال والجمل ومجموعة من العلائق الدلالية المنطقية القائمة بينها، أو بتعبير حجاجي هو مجموعة من الحجج والنتائج التي تقوم بينها أنماط مختلفة من العلائق»[1]. ومن بين هذه العناصر: الألفاظ و التراكيب(الحجج) والروابط والعوامل الحجاجية والعلاقات النحوية والدلالية المنطقية والتراتبيات الحجاجية والمبادئ الحجاجية والاستراتيجيات الخطابية والانسجام التداولي والحجاجي، ومنطق الخطاب والنص؛ ذلك أنّ الفعالية الحجاجية للخطاب الطبيعي «تعني أنّ الملفوظات لا تندفع في الكلام لتصف وتشرح، أو تعبّر وتبني فقط؛ بل لتحاجج كذلك. فإذا كانت اللغة سلطة، فإن القوة الدافعة لهذه السلطة هي الحجاجية، أي درجة الإقناع التي تتراتب في سلّم واحد بدل الخطابات المتوازية التي تدعي الحقيقة لنفسها، وهذه القوة الحجاجية تحصل بفضل إعادة الاعتبار للذات المتكلمة (الكاتب/الخطيب) والمتلقي (القارئ/السامع) وليس للخطاب نفسه؛ إذ هو ممر وانتقال»[2]. فمكانة الخطاب تتحدّد بكفاءة كل من المرسل والمتلقي معا في القدرة على اختيار الألفاظ الدالة و نسج الخطاب وبنائه وتأويله.

إنّ البحث في الحجاج يسعى إلى اكتشاف منطق اللغة والخطاب معاً؛ أي يسعى إلى«اكتشاف القواعد الداخلية للخطاب، والمتحكمة في تسلسل الأقوال والجمل وتتابعها

---

[1] حوار حول الحجاج، أبو بكر العزاوي، المغرب، الأحمدية للنشر، ط1، 2010، ص37.

[2] الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، عمارة ناصر، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2009، ص120.

بشكل متنام وتدريجي. فالحجاج حسب هذا التصور، يتمثل في إنجاز تسلسلات استنتاجية داخل الخطاب»[1]. وهذه التسلسلات تكون كامنة في الحجج.

تكتسي الحجج في الخطاب طابعها الخاص، وهي المسؤولة على إقرار الحقيقة داخله، والسعي إلى إقناع المتلقي بها؛ لأنّ في كل خطاب «مكان معين للحقيقة، وإنما يحتاج إلى حجة في الخطاب الطبيعي ليتمظهر في جوهر الوجود ويصل إلى مقامات الأغراض والأفعال المنجزة...ولهذا فاللغة الطبيعية هي خطاب العلل التي نحاجج بها في الإثبات والدحض والتقرير والوصف و الشرح والفهم»[2].

ومما سبق يمكن أن نستنتج أنّ مجال الحجاج ليس الجملة، أو القول، أو الإيماء، أو الإشارة فقط؛ بل الخطاب و التفاعل الحواري بقدر كبير، حيث تتنزل فيه كل مكوناته وعناصره واستعمالاتها المتعددة. وبهذا التصور يكتسب الحجاج القدرة على تحقيق مقصديته، ومتى تحققت هذه المقصدية فذلك هو الإقناع. وعليه فإنّ خصوصية الخطاب الحجاجي تكمن في قدرته على احتواء كل المفاهيم الحجاجية، باعتباره الحامل المادي لمختلف روافد الحجاج من جهة، وقدرته على تحقيق الإقناع من جهة أخرى، لأنه يعتمد على اللغة الطبيعية كفضاء رحب تتفاعل فيه الذوات المتخاطبة والنشيطة، فهل يبقى الحجاج كفيل بتحقيق الفاعلية الإقناعية؟

2 - 2 - الحجاج و الإقناع:

جاء في لسان العرب في مادة (ق ن ع) «قَنَعَ بِنَفْسِهِ قَنَعاً وَ قَنَاعَةً: رَضِيَّ؛ ورجلٌ قَانِعٌ من قومٍ قُنَّعٍ...والمَقْنَعُ، بفتح الميم: العدلُ من الشهودِ، يقال: فلانٌ شاهدٌ مَقْنَعٌ؛ أي رِضَاً يُقْنَعُ بِهِ...وقال أهل العلم: أن القُنُوعَ يكون بمعنى الرِّضَا، والقَانِعُ بمعنى الرَّاضِي

---

[1] الخطاب والحجاج، أبو بكر العزاوي، المغرب، وزارة الثقافة المغربية، ط1، 2007، ص11.

[2] الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، عمارة ناصر، ص121.

»[1]. فالإقناع حسب ابن منظور تتمحور دلالته اللغوية حول الرضا والقَبول في الرأي وغيره الأمر الذي يجعله يتخلل كل تفاعل خطابي قائم على اللغة ومنه الحجاج .

وقد وردت في القرآن الكريم باسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا۟ مِنْهَا وَأَطْعِمُوا۟ ٱلْقَانِعَ وَٱلْمُعْتَرَّ كَذَٰلِكَ سَخَّرْنَٰهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [2]. إنّ الحجاج باعتباره فعلا لغوياً غائياً يهدف دوماً إلى الإقناع وفق آليات لغوية وبلاغية تكمن في ثنايا الخطاب وبالاتكاء على التصور يمكننا إذاً أن نقول: «إنّ البلاغة الحجاجية هي تاريخ الخطاب، إذ كل الخطابات التي أسست نفسها كخطابات فاعلية ونوعية، هي تلك التي أقنعت، والإنسان كما قلنا "قناعة"، ففي كل فكرة يقتنع بها الإنسان يوجد عمل يترتب عنها والتزام عملي يقوم به، ويوجد بالتالي نشاط حجاجي يتحرك في الفكرة»[3] ومن هذا المنطلق فإنّ عمل أي محاجج يرتكز أساساً حول إقناع أكبر قدر ممكن من المتلقين.

إنّ الأمم على اختلاف مشاربها وتعدد عقلياتها تصبو في محاوراتها إلى الإقناع، باعتباره ضرورة حتمية في كل تواصل لغوي إنساني ساير جل الحضارات الإنسانية، وتبدى ذلك في أسمى صوره لدن أرسطو في حديثه عن الخطابة التي اصطلح على تسميتها بـ"الريطورية" إذ عرفها بقوله: «فالريطورية قوة تتكلف الإقناع الممكن في كل واحد من الأمور المفردة. وهذا ليس عمل شيء من الصناعات الأخرى، لأن تلك الأخر إنما تكون كل واحدة منها مُعَلِّمَةً ومُقْنِعَةً في الأمور تحتها. فالطب يُعَلِّم ويقنع في أنواع الصحة والمرض؛ والهندسة في الأشكال التي تحدث في الأجسام؛ والحسابُ في

---

[1] . لسان العرب، ابن منظور، ص3753، ع3 ـ 3754، ع2.

[2] . سورة الحج، الآية 36.

[3] الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، عمارة ناصر ، ص122.

ضروب الأعداد؛ ــ وكذلك في ضروب الصناعات والعلوم الأخرى»[1]. ثم يسترسل مؤكداً ملازمة الإقناع للخطابة كفن بلاغي في قوله: «أما الريطورية فقد يظن أنّها هي التي تتكلّف الإقناع في الأمر يعرض كائناً ما كان، ولذلك لا ننسبها إلى جنس أصلي منفرد حتى تكون لها تلك الصناعة خاصة»[2]. فالخطابة في نظر أرسطو لا تتحدد ببعدها الفني والإمتاعي؛ بل بطاقتها الحجاجية والإقناعية التي تضطلع بها الأمر الذي يجعل من الإقناع محوراً للخطابة.

كما أنّ تحقيق الإقناع في فن الخطابة يرتبط بتوافر أركان العملية التواصلية الثلاث في اعتقاده الخطيب والقول والسامع، وقد بين ذلك في معرض حديثه عن أنواع الخطابة؛ إذ يقول: «قد توجد أنواع الريطورية ثلاثة عددًا، وكذلك يوجد السامعون للكلام. والكلام نفسه مركب من ثلاثة: من القائل، ومن المقول فيه، ومن الذي إليه القول. والغاية إنما هي نحو هذا، أعني السامع»[3]. وهكذا يتبدّى أنّ الإقناع في الخطابة الأرسطية يرتهن ويتحقّق بتفاعل أركان ثلاثة:

1 ـ الخطيب بأخلاقه وسلوكاته وفطنته و فضيلته وتلطفه للسامعين. وقد سماه " الإيتوس. "Ethos.

2 ـ القول وهو الرسالة اللغوية أو الفكر الذي يجب بناؤه حجاجياً، و تعبئته بالأدلة والبراهين التي تمتلك القدرة على التغيير في المواقف العاطفية أو إقامة اعتقادات جديدة. وقد أسماه " اللوغوس"Logos".

3 ـ السامع الذي يكون الهدف من الطرح المقدم أو عرض القضية، وهنا لا بد من مراعاة أحواله العاطفية و النفسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وقد سماه ". الباتوس "Pathos

---

[1] . الخطابة، أرسطو طاليس، ت: عبد الرحمن بدوي، لبنان بيروت، دار القلم، دط، 1979، ص09.

[2] ـ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] المرجع نفسه، ص16.

وأخيرا يمكن القول إنّ خطابة أرسطو رغم أنّها كانت معيارية تعليمية إلا أنّها اهتمت بالطابع الإقناعي للخطاب، وجعلت من الإقناع محوراً مركزياً في كل عملية خطابية تفاعلية.

ذهب الدارسون العرب مذهب اليونانيين في حديثهم عن الإقناع وربطوه بفنون القول البلاغية. واختلفت نظرتهم بحسب توجهاتهم وميولاتهم العقلية والفكرية. واتّضح ذلك مع "الجاحظ (ت 255 هـ)" وهو أكثر العلماء العرب اهتماماً ببلاغة الكلام وفن القول، وقد تناول ذلك تحت اسم "البيان" الذي ضمنه في قوله: «والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قِناع المعنى وهَتَكَ الحُجُب دون الضمير حتى يُفضي السامع إلى حقيقة و يهجمَ على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان ذلك الدليل. لأن مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل و السامع إنما هو الفهم والإفهام فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع»[1].

فالجاحظ في طرحه هذا يلخص البيان في الإفهام المتمثل في توضيح المعاني القائمة في النفوس حتى يدركها المتلقي، والإقناع الذي يتحقق بين المتخاطبين. لأن الفعالية الحجاجية، باعتبارها فعالية خطابية،«لا تظهر و تتجسم لغوياً إلا بمهارات أسلوبية وتأثيرات بلاغية، فهذه العوامل تخضع للشروط الإبداعية والابتكارية، باعتبارها متطلبات جمالية وألبسة يتلبسها مسار الحجاج وعلاقاته الداخلية. وهكذا تتفاوت قيمة هذه العوامل من نص حجاجي إلى نص آخر، فالأساليب ومهارات البيان والتبيين تقوي الحجج وتزيد من فاعليتها، أي تعمل لمصلحة التأثير والإقناع، لذلك يمكن النظر إليها في كظواهر أدبية و خطابية قائمة الذات، كما يمكن النظر إليها في علاقتها

---

[1] ـ البيان و التبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، ت: درويش جويدي، لبنان بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2001، ج1، ص56.

بأدوارها الحجاجية وقيمتها الإقناعية»[1]. وبهذا يتجسّد الانتقال من الرغبة في استنتاج الخطاب إلى الاهتمام بخصوصياته، الانتقال من فرض القواعد إلى إلى رصد الوقائع.

أما الدرس التداولي الحديث فقد ربط الإقناع بالخطاب و نظر إلى الخطاب الإقناعي من الناحية الوظيفية على إنّه «موجّه للتأثير على آراء وسلوك المخاطب، وذلك يجعل أي قول مدعم صالحاً أو مقبولاً بمختلف الوسائل، ومن خلال مختلف الصيغ اللغوية إذا اعتبرنا أن هذه الصيغ هي أفعال الكلام تمارس وظيفة الإقناع من خلال قوتها الكلامية التي تتجلى بدورها من خلال طرائق منطقية في البناء والربط والعلاقات الاستدلالية التي يمثل الحجاج أبرز مظاهرها»[2].

وهو ما أشار إليه" باتريك شارودو " في حديثه عن نسق الحجاج الذي يرى أن«الحجاج هو حاصل نصّي عن توليف بين مكونات مختلفة تتعلق بمقام ذي هدفٍ إقناعيٍّ»[3]. وقد ربط وظيفة الحجاج بازدواجية العقل الاستدلالي والعقل الإقناعي. وقد وضَّح أن العقل الإقناعي هو الذي «ينهض على آلية تتصل أساساً بإقامة الدليل بواسطة الحجج التي تبرِّرُ الأخبار التي تحصل عن العالم والروابط السببية التي تصْهر الأقوال فيما بينها. وترتبط هذه الآلية خاصة بأساليب الإخراج القولي للفاعل المحاجج لذلك نسميها ـ في توازٍ مع أشكال الخطابات الأخرى ـ الإنجاز الحجاجي»[4]. فـ"باتريك شارودو" جعل من الإقناع شرطاً ضرورياً و أساسياً في المخاطبات الحجاجية حتى يضطلع الخطاب بمقصديته.

---

[1] ـ الاستدلال الحجاجي التداولي و آليات اشتغاله، رضوان الرقبي، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 2، المجلد40، أكتوبر ـ ديسمبر، 2011، ص69.

[2] ـ الإقناع المنهج الأمثل للتواصل والحوار نماذج من القرآن والحديث، آمنة بلعلى، مجلة التراث العربي، الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد89، ص 211.

[3] ـ الحجاج بين النظرية والأسلوب، باتريك شارودو، ترجمة: أحمد الودرني، ص16.

[4] ـ الحجاج بين النظرية والأسلوب، باتريك شارودو، ترجمة: أحمد الودرني، ص17.

فكل خطاب حجاجي هدفه الإقناع بدرجة أولى؛ إذ«نجد الحجاج أو التدليل يشيران إلى ذلك الخطاب الصريح أو الضمني الذي يستهدف الإقناع والإفحام معاً، ومهما كان متلقي هذا الخطاب، ومهما كانت الطريقة المتبعة في ذلك»[1]. أي أنّ مرسل الخطاب لا يكتفي في الإقناع بفكرة أو مبدأ أو موقف بالحجج يبنيها ويُعليها، ولا بالعلاقات الحجاجية يعقدها ويدققها، بل يهتم بجوانب كثيرة في الخطاب تساعد على الإقناع دون أن تحققه منفردة، وتعضد الحجاج دون أن تؤسسه إنها جوانب متنوعة تلتقي جميعها في تحقيق الإثارة، وفي إحداث انفعال معين لدى المتلقي بفضله يستجيب لفحوى الخطاب و يتهيأ لقبول نتائجه والتسليم بها.[2] فإذا كان الأمر كذلك فلا مراء أن يكون الحجاج سبيلا إلى الإقناع. وبما أن الحجاج يشمل كل الحقول المعرفية المتعددة وجب تعدد مصطلحاته.

2 - 3 ـ مصطلحات الحجاج:

تعدّدت مصطلحات التداولية بحسب الحقل الذي نوقشت فيه أو بحسب زاوية نظر الباحث إليها منها الفلسفية والأصولية والاجتماعية واللغوية اللسانية ومن ذلك ارتأينا أن نتتبع مسارها العلمي في هذه الحقول المعرفية المتعدّدة بغرض الوقوف على دلالاتها الاصطلاحية. ومن بين المصطلحات التي عرفت إشكالية مصطلحاتية من حيث المفهوم نجد "الحجاج"؛ وقد تجلّى ذلك في الدراسات التقليدية القديمة كالبلاغة التقليدية والفلسفة والدراسات الإسلامية والأصولية وحتى في بعض الدراسات الحديثة، إذ تداخلت

---

[1] ـ مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، محمد السالم ولد الأمين الطلبة، مجلة عالم الفكر، العدد 2، يناير- مارس، 2000، ص53.

[2] . ينظر:دراسات في الحجاج، سامية الدريدي الحُسني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص131.

مفاهيمه بمفاهيم الجدل والبرهان والاستدلال والخصام والنزاع والحوار وغيرها من المصطلحات التي تشاكله. ومنها:

2 - 3 - 1 - مصطلح الاستدلال:

تداخل مصطلح الحجاج مع مصطلحي الاستدلال والبرهان من حيث المفهوم في كثير من الخطابات الإقناعية، فالاستدلال من«دَلَّ عليه، وإليه دَلالة: أرشدَ. ويقالُ: دَلَّهُ على الطريق ونحوه: شَدَّدَهُ إليهِ. فهو دالٌّ...(واستدلَّ) عليهِ: طلب أن يُدَلَّ عليهِ. و بالشيءِ على الشيءِ: اتخذهُ دليلاً عليهِ...وما ـ يُسْتَدَلُّ بهِ .ج أدِلَّة»[1]. ومن ثمّة فالاستدلال في اللغة ما اتُّخِذَ دليلاً لإقرار قضية معينة وتثبيتها. الأمر الذي يؤكّده الشريف الجرجاني في بيانه على أنّه: «تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر فيسمى استدلالا أنَّيًا، أو بالعكس فيسمى استدلالا لمَّيًا، أو من أحد الأثرين إلى الآخر»[2]. فالجرجاني يرى أنّ الاستدلال هو إثبات دعوى معينة بحجة أو دليل معين، ويكون بين باث ومتلقٍّ، إلا أنّه يختلف بحسب توجيهه. الأمر الذي يؤكده "باتريك شارودو Patrick Charaudeau " في حديثه عن وظيفة الحجاج التي يرى أنّها تمكن من بناء التفاسير على أقوال يقع إنشاؤها حول العالم، وهي أقوال تعالج تجربة أو معرفة في أفق نظرٍ مزدوج للعقل الاستدلالي والعقل الإقناعي. وقد بيّن أنّ العقل الاستدلالي هو الذي «ينهض على آلية تتّصل أساساً بإقامة روابط سببية مختلفة (والسببية هنا بالمعنى الواسع) بين قولين أو عدّة أقوال. وهذه الروابط تقوم من خلال أساليب هي شاهدة على ما نسميه "انتظام المنطق الحجاجي"، والذي تتعلّق مكوّناتُه في الوقت نفسه (بالمعنى) الذي تتضّمنه هذه الأقوال، وبنماذج الروابط التي توحِّدها،

---

[1] ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ع1 . 2، ص53.

[2] التعريفات ، الشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، لبنان، دار الكتاب العربي، ط1، 2002، ص24.

وبنماذج الإثبات التي تميز تلك الأقوال»[1]. فالروابط السببية هي العامل الأساس في ربط الحجج فيما بينها من جهة، والحجج بالنتائج من جهة أخرى، اعتماداً على الاستدلال. و «لقد تقدم أن الحجاج هو، إجمالا، عبارة عن مختلف الوسائل الاستدلالية الطبيعية التي تستهدف أساساً إقناع المخاطب بقول ما بالبناء على ما يعلم أو يُفترض أن المخاطب يسلم به من أقوال وغيره. كما تقدم أن الاستدلال التداولي هو جملة الآليات الاستدلالية التي تعتمد الإمكانات الاستدلالية الخاصة باللسان»[2]. ومن ثمة فهو يشاكل الحجاج في عرف بعض الدارسين من حيث المضمون.

2 - 3 - 2 - مصطلح البرهان:

أما فيما يخص الحجاج والبرهان فيختلف مفهومهما بحسب مجال استعمال كل واحد منهما، ففي اللغة «البرهان: بيانُ الحُجَّةِ وإيضاحها»[3]. وهنا ورد للدلالة على الحجاج، كما ورد في المعجم الوسيط أنّ معنى برهن:«أتى بالبرهان. ويقالُ برهن عليه. (البرهان): الحُجَّةُ الفاصلة البيِّنَة. و (عند المنطقيين): قياسٌ مؤلفٌ من مقدماتٍ يقينيةٍ. و (عند الرياضيين): ما يُثْبِتُ قضية من مقدماتٍ مسلمٍ بها. (ج) براهين»[4]. وعليه فإنّ "البرهان" يشاكل الحجاج من حيث المضمون.

فالحجاج يتحقّق في اللغات الطبيعية، ويتعلّق بالقضايا ذات الطابع الاحتمالي؛ أي التي تُؤَوَّلُ إلى نتائج نسبية غير مطلقة، بينما البرهان يتحقّق مع اللغات الشكلية، أو الاصطناعية، أو الرمزية، أو المنطق الرياضي، التي تكون نتائجه مطلقة غير نسبية وغير محتملة.ومن هنا «كان الحديث عن الحجاج عند أرسطو باعتباره فن الإقناع، أو مجموع التقنيات التي تحمل المتلقي على الاقتناع أو الإذعان، وهو حديث يستدعي

---

[1] ـ الحجاج بين النظرية والأسلوب، باتريك شارودو، ترجمة: أحمد الودرني، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009، ص17.

[2] ـ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، ص393.

[3] ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص135.

[4] ـ المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ع2 . 3، ص294.

ضرورة مصطلحا آخر هو الجدل الذي عَرَّفه أرسطو بكونه علم الاستدلال المنطقي، لكنه مع ذلك يخالف "البرهنة" من جهة انطلاقه من مقدمات مشهورة، في حين تنطلق البرهنة في الرياضيات والعلوم من مقدمات سابقة ضرورية، ولذلك نؤكد أن ما يميز الجدل عن البرهنة والفلسفة العلمية أنه يستدل انطلاقا من المحتمل(Probable)وما يميزه عن الفلسفة أنه يستدل بطريقة صارمة محترما بدقة قواعد المنطق»[1]. فالبرهان يرتبط بالمنطق الصوري أكثر مما يتعلق بالحجاج اللغوي.

فمثلا: 1+2 في المنطق الرياضي تساوي3 بالضرورة أي النتيجة حتمية لا جدال فيها، كما يظهر ذلك من مجادلة سقراط لأوطيفرون Euthephron؛ إذ قال سقراط لتلميذه:« إذا اختلف رأينا أنا وأنت حول العدد (عدد الأشياء الموجودة في سلة)، أو حول الطول (طول قطعة من نسيج)، أو حول الوزن (وزن كيس من القمح)، فلن نتنازع من أجل هذا، ولن ندخل في نقاش، فسيكفينا أن نعد أو نقيس أو نزن وسَيُسَوَّى الخلاف»[2]، وكذلك إذا أخذنا بمبدأ التعدية التي«تحققها الصيغة التالية:[إذا كانت أ=ب وكانت ب=ج، نستنتج أن أ=ج]، وعلى ضوئها تُصاغ القاعدة الحجاجية (أصدقاء أصدقائي أصدقائي)»[3]. فالبرهان نتائجه حتمية أي أنّه استدلال حسم أمر نتيجته.

أما على مستوى الحجاج اللغوي فالأمر يختلف، ذلك أنّنا إذا قلنا:«الأمطار غزيرة ستفيض الوديان (الفيضان ليس حتميا وإنما مرتقبًا) »[4]. فرغم وجود حجج قوية ومتينة إلا أنه قد لا يهتدي إلى الحقيقة في النهاية. فـ «الخطاب الذي يعطي ما يكفي من الحجج،

---

[1] الحجاج في الشعر العربي القديم ، سامية الدريدي ، ص18 عن Intraduction a La Rhetorique -Olivier Reboul -Presses Universitaires De France-2eme Edition -Corrigee -1994-P39.

[2] بلاغة الحوار، المجال والحدود-محمد العمري، مجلة فكر ونقد aljabri abed.net-n61 - www.fikrwanakd.p4- تاريخ الزيارة 2014/07/20.

[3] النظرية الحجاجية، محمد طروس، ص31.

[4] حوار مع أبي بكر العزاوي ،أيوب المزين ،مجلة فكر ونقد www.fikrwanakd aljabri abed.net. تاريخ الزيارة2014/07/20.

لتبرير هذه النتيجة أو تلك، وينشأ الحجاج من العلاقة بين الحجج و بين النتيجة. وهي علاقة حجاجية وليست برهانية مادامت الحجج تتعدّد، وتختلف درجة قوتها، وما دامت الحجة، حين تدخل في فئة حجاجية تصبح قابلة للدحض، ويمتنع أن تدخل في الفئة الحجاجية المقابلة ...وإذن فالحجة تحدد دائما فئة من الحجج المضادة والنتيجة تحدد نتيجة معاكسة[1]، والخطاب الحجاجي يتموضع مقابل خطاب مضاد، ويسعى إلى تحقيق العلاقة بين المرسل والمتلقي الممثلة في التأثير وتحقيق الفاعلية الإقناعية ومن ثم فالحجاج لا ينفصل عن الجدل، و«هذه الخاصية المتمثلة في القابلية للدحض من أهم الخصائص الجوهرية التي تميز الحجاج عن البرهنة، أو من الاستنباط، الذين يقدمان في نسق معطى بكونهما غير قابلين للدحض. من هنا أيضا تختلف العلاقة الحجاجية عن المنطقية»[2]. وهذا بالضبط ما قصده سقراط بقوله لأوطيفرون:« ويبدو الجدل، باعتباره فنا للمناقشة، المنهج الملائم لحل المشاكل التطبيقية، تلك التي تُعْنَى بالأغراض العملية حيث تتدخل القيم»[3].

ومن ثم نستنتج أنّ الحجاج والجدل لا ينفصلان، وأنّهما يختلفان مع البرهان باختلاف مجال وجودهما القائم على اللغة، باعتبار أنّ الحجاج يتعلق بالخطاب ويمتاز بخمسة ملامح رئيسة حددها بيرلمان Perelman وزميله تيتكاهTyteca وهي :

1- يتوجه إلى مستمع

2- يعبر عنه بلغة طبيعية

3- مسلماته لا تعدو أن تكون احتمالية.

4- لا يفتقر تقدمه إلى ضرورة منطقية بمعنى الكلمة.

---

[1] النظرية الحجاجية ، محمد طروس ، ص107و108.

[2] المرجع نفسه، ص108.

[3] بلاغة الحوار ، محمد العمري ، مجلة فكر ونقد ، ص3 ،www.med elomari.com تاريخ الزيارة 2014/08/03.

5- ليست نتائجه ملزمة.[1]

ولعل هذه الملامح التي تميز الحجاج عن البرهان هي التي تجعل منه فنا بلاغيا بالضرورة .

بناءً على ما سبق يمكن القول إنّ البرهان يتعلّق بالمنطق، أما الاستدلال فهو أعم يشمل البرهان والحجاج معا، بمعنى أنّ هناك استدلالا برهانيا وآخر حجاجي.

2 - 3 - 3 - مصطلح الجدل:

اتخذ الحجاج من الجدل في كثير من المواضع السياقية الخطابية مرادفاً له، وأبلغ دليل على ذلك ما ورد في القرآن الكريم بصيغة الأمر بمعنى المجادلة المطلوبة لإظهار الحق في قوله تعالى: ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾[2]. فالله تعالى جعل المجادلة وسيلة لتحقيق الدعوة، ولا شك أنّ «مفكري الإسلام قد أدركوا أنّ المجادلة بالتي هي أحسن، وسيلة مهمة، لا تقل أهميتها عن غيرها، من الطرق التي عينها القرآن للدعاة ورسم منهجها الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم). فهي دعوة بالحكمة والنظر في أحوال المخاطبين وإمكاناتهم العقلية والنفسية وبالموعظة الحسنة والرفق اللين، لا بالزجر والتأنيب حتى لا يشعر المخاطب المخالف بأن مجادله متحامل عليه؛ بل يود إشعاره بأنّه لا يهدف إلى الغلبة في مجادلته؛ بل هدفه الأساسي الإقناع والوصول إلى الحق»[3].

فإذا كان "ابن فارس (ت 395هـ)" قد حدّه بقوله: «الجيم والدال واللام أصل واحد، وهو من باب استحكام الشيء في استرسالٍ يكون فيه، وامتدادِ الخصومة

---

[1] الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، سامية الدريدي، ص27-28.

[2] . سورة النحل، الآية 125.

[3] . مفهوم الحجاج في القرآن الكريم . دراسة مصطلحية، لمهابة محفوظ ميارة، سوريا دمشق، مجلة مجمع اللغة العربية، المجلد81، ج3، ص540.

ومراجعةِ الكلام»[1]. فإنّ ابن سينا(ت428 هـ) هو عين ما ذهب إليه في طرحه: «أما المجادلة فهي مخالفة تبغي إلزام الخصم بطريق مقبول محمود بين الجمهور»[2]. فهو جعل الجدال فيما الخطاب التفاعلي المبني على المقبولية واحترام رأي الآخر.

وقد تناوله الشريف الجرجاني (ت816 هـ) وربطه بالراء أو السجال الذي يرتبط باستظهار الحجة عند المحاججة؛ إذ يقول: «الجدل هو عبارة عن مراء يتعلق بإظهار المذاهب وتقريرها»[3]. فالجرجاني اعتبر الحجة هي دليل النزاع بين المتخاطبين. أما السيوطي (ت 911هـ) فقد حذا حذو الجرجاني وعقد للجدل باباً أسما ه "جدل القرآن" في مؤلفه "الإتقان في علوم القرآن" استعمل فيه لفظة الحجاج للدلالة على الجدل حيث يقول: «فأخرج الله تعالى مخاطباً في محاجُّتِهِ خلْقِهِ في أجل صورة ليفهم العامة ما ينفعهم ويلزمهم»[4]. إلا أنّ ابن منظور يجعله مرادفا للجدل في قوله:«مقابلة الحُجَّة بالحُجَّة»[5]، وفي قوله:«هو رجل مِحْجَاجٌ أي جدل».[6] ومن ثمة فإن مصطلح الحجاج «مثله كمثل مصطلح "الجدل"، مستعمل عندما تختلف وجهات النظر بين أولي العلم في الدلالات والمقاصد المحددة لتلك المباحث؛ فهو مستعمل عندهم في الانتصارات لآرائهم ومذاهبهم»[7]. الأمر الذي يفسّر مشاكلة مصطلح الحجاج لمصطلح الجدل وذلك بحسب حقل توظيفه والغاية منه.

يتّضح لنا ممّا سبق ذكره أنّ مصطلحي "الحجاج والجدل" مترادفان إلا أن هناك من يرى غير ذلك كعبد الله صولة حين يقول:«إنّ اعتبار القدماء وبعض المحدثين

---

[1] . مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج1، 433.

[2] . الشفاء، ابن سينا، مصر القاهرة، المطابع الأميرية، 1965، ج1، ص23.

[3] . التعريفات، الشريف الجرجاني، لبنان، المكتبة العصرية، ط1، 1980، ص 78.

[4] . الاتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصر، مركز مكتبة ومطبعة مصطفى الثاني الحلبي، ط3، 1901، ج2، ص135.

[5] لسان العرب، ابن منظور، لبنان، دار صادر، مج 2 ، د.ط ، د.ت، مادة "ج د ل".ص 447.

[6] المرجع نفسه، مادة "ح ج ج"، ص 534.

[7] . مفهوم الحجاج في القرآن الكريم، دراسة مصطلحية، لمهابة محفوظ ميارة، ص507.

الحجاج مرادفاً للجدل ومراوحتهم بينهما في الاستعمال واستخدامهم أحدهما معطوفا على الآخر باعتبارهما مترادفين، من شأنه أن يضيق مجال الحجاج ويغرقه في الجدل...والحال أن الحجاج أوسع من الجدل...فكل جدل حجاج وليس كل حجاج جدل»[1].

وقد يختلف مفهوم الجدل بحسب السياق الذي يرد فيه، ومن ذلك ما أورده الرازي أن الجدال نوعان: جدال في تقرير الحق وهي المناظرة العلمية المستحبة والمطلوبة وهي حرفة الأنبياء ليهم السلام. واستدل في ذلك بقوله تعـــالى: ﴿ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾ [2]. والمعنـــية في قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ ﴾ [3]. وجدال في تقرير الباطل وهو مذموم، وهو المراد في قوله تبارك تبارك اسمه: ﴿ مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [4]. فالجدل الذي أمر به القرآن يكون في الحق. وهو غير الجدل الذي نهى عنه، والذي يكون في الباطل[5]. ومن ثمّة فإنّ دلالة السياق في الخطاب القرآني يكون حملها على ما يناسبها من دلالات الجدال بالحق أو حالات الجدال بالباطل.

وهناك من يرى أنّ الحجاج منزع جدلي في حدّ ذاته، يقول طه عبد الرحمن: «وحد " الحجاج أنّه فعالية تداولية جدلية... وهو أيضا جدلي لأن هدفه إقناعي قائم بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة»[6]. فالحجاج -وإن كان ذا طبيعة جدلية –فهو أوسع وأشمل من البرهان.

---

[1] . الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة، دار الفرابي، دط، دت، 15.

[2] . سورة النحل، الآية 125.

[3] . سورة العنكبوت، الآية 46.

[4] . سورة غافر، الآية 4.

[5] . ينظر: مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، لبنان بيروت، دار الفكر، دط،1981، ج27، ص222.

[6] . في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، ص65.

كما يرى ابن وهب في تصوّره للجدل أنّه يقع في العلة. وهو برأيه هذا يتقاطع مع النظرية الحجاجية المعاصرة، وكلاهما يستمد آرائه من المفاهيم الأرسطية، والجدل عنده هو خطاب تعليلي إقناعي[1].

أما في تناوله لمعنى "الجدل" في قوله تعالى:﴿ وَلَا تُجَٰدِلۡ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخۡتَانُونَ أَنفُسَهُمۡۚ ﴾[2]. فيقول: «والمجادلة مفاعلة من الجدل وهو القدرة على الخصام والحجة فيه، وهي منازعة بالقول لإقناع الغير برأيك»[3]، وقال في موضع آخر« المجادلة: المخاصمة بالقول وإيراد الحجة عليه، فيكون في الخير كقوله:﴿ يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ ﴾[4] . وتكون في الشر كقوله﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ ﴾[5]»[6]. فابن عاشور يرى أن الجدل أعم من الحجاج لأنّ الحجاج عنده دعواه قائمة على الباطل والجدل دعواه قائمة على الحق والباطل، رغم أن الخصام يجمع بينهما معا. في حين يرى "مايير Meyer " أن الحجاج والجدل وجهان لعملة واحدة، ونفرد الجدل بتعلقه بالمناظرة الخطابية في البلاغة[7].

2 - 3 - 4 - مصطلح الخصام أو المخاصمة:

ورد مصطلح الخصام في المعاجم العربية بمعان متعدّدة، وقد ذكر في مقاييس اللغة في باب خصم «الخاء والصاد والميم أصلان: أحدهما المنازعة. والثاني جانِبُ وعاء...فالأول الخَصْمُ الذي يُخَاصِمُ. والذكر والأنثى فيه سواء. والخِصام: مصدر خَاصَمْتُهُ مُخَاصَمَةً». فالخصام عند ابن فارس (ت395هـ) النزاع بين مرسل ومتلقي

---

[1] - ينظر بلاغة الحجاج في الشعر العربي شعر ابن الرومي نموذجا ، إبراهيم عبد المؤمن، مصر ، مكتبة الآداب، ط1، 2007، ص5 و6.

[2] - سورة النساء ، الآية 107.

[3] - التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور، ج5 ، ص194.

[4] - سورة هود ، الآية 74.

[5] - سورة البقرة، الآية 197.

[6] - التحرير والتنوير ، الطاهر بن عاشور، ج12، ص60.

[7] Voir –La Rhétorique –Michel Meyer -1er Edition –PUF-2004-p12

حول قضية معينة بأدلة وبراهين. وهناك من فسره بمرادفات الحجاج ومرادفاته ومن ذلك ما أورده ابن منظور حيث يقول: «الخُصُومَةُ: الجَدَلُ. خَاصَمَهُ خِصَامَاً و مُخَاصَمَةً فَخَصَمَهُ يَخْصِمُهُ خَصْمًا: غَلَبَهُ بِالحُجَّةِ...ورَجُلٌ خَصِمٌ: جَدِلٌ...وأَخْصَمْتُ فُلانَاً إذا لَقَّنْتُهُ حُجَّتَهُ على خَصْمِهِ»[1].

أما الراغب الأصفهاني فيرى أنّه يختص بالخصومة في قوله: «الخصمُ مصدرُ خصمتُهُ أي نازعْتُهُ خصماً، يقال خاصمتهُ وخصمْتُهُ مخاصمةً وخصامًا... وأصل المخاصمةِ أن يتعلق كل واحد بخَصْمِ الآخَرِ؛ أي جانِبِهِ وأن يجْذِبَ كل واحد خُصم الجَوَالِقِ من جانبٍ»[2]. فالخصام قد يكون عام يفيد الخلاف بين شخصين أو جماعة، وقد يكون خاص يفيد الجدل والنزاع. «ولما كان الخصم هو مختص بالخصومة، كان الغالب على معناه في القرآن الكريم أنه مذموم »[3]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ﴾[4]. وهنا ورد الخصام يقارب مصطلح الجدل. في حين قد يشاكل الخلاف كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ ﴾[5]. أو قوله جلت قدرته: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ عِندَ رَبِّكُمۡ تَخۡتَصِمُونَ ﴾[6]. ومن ثمة فالخصام يفيد الجدل والنزاع والخصام. الأمر الذي يجعله يشاكل الحجاج في مقاربته الدلالية. الأمر الذي يؤكده الطاهر ابن عاشور في رأيه أن لا فرق بين الحجاج والجدل من خلال تفسيره لقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ ﴾[7]. إذ يرى أن: «معنى حاج خاصم وهو فعل جاء على زنة المفاعلة، ولا

---

[1]. لسان العرب، ابن منظور، ص1176 1177.

[2]. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة(خ ص م)، مكتبة نزار مصطفى الباز، دط، دت ، ج1 ص199.

[3]. مفهوم الحجاج في القرآن الكريم دراسة مصطلحية، لمهابة محفوظ ميارة، ص547.

[4]. سورة الزخرف، الآية 58.

[5]. سورة الحج، الآية 19.

[6]. سورة الزمر، الآية 31.

[7] سورة البقرة ، الآية 258.

يعرف لحاج في الاستعمال فعل مجرد دال على وقوع الخصام، ولا تعرف المادة التي اشتق منها، ومن العجيب أن الحجة في كلام العرب البرهان المصدِّق للدعوة مع أن حاج لا يستعمل غالبا إلا في معنى المخاصمة...وأن الأغلب أنه يفيد الخصام بباطل»[1]، فالواضح من هذا القول أن الطاهر بن عاشور في تصوره للحجاج أنّه يحمل معنى الخصام.

2 - 3 - 5 - مصطلح الحوار أو التحاور:

عرف الحوار تعددا دلاليا إلا أنّه جانب الحجاج في مواطن عدّة بحسب السياق الذي ورد فيه. ومن ذلك ما أشار إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) في قوله: «الحَوْرُ: الرجوع إلى الشيء وعنه ...والمحاورةُ: مراجعة الكلام حاورت فلاناً في المنطق، و أحرت عليه جواباً »[2]. وهو عين ما ذهب إليه الراغب الأصفهاني(ت502هـ) إذ يقول: «والمحاورة والحَوَارُ: المرادَّةُ في الكلام، ومنه التحاورْ»[3]. وههنا يقصد بالتحاور التكلم والرد عليه و «استحار الرجل أي استنطقه، ويقال كلمته فما رد إليَّ حواراً؛ أي جواباً، وهم يتحاورون أي يتراجعون الكلام، والمحاورة مراجعة المنطق في المخاطبة»[4]. فالحوار والتحاور عند ابن منظور هو المراجعة في الكلام.

فمن خلال هذه المفاهيم يتضح أن المحاورة تحمل معنى التفاعل مع الآخر، أي تبادل أطراف الحديث بين متخاطبين أحدهما سائل والثاني مجيب سواء كان ذلك بالاتفاق أم بالاختلاف. وأثناء هذه العملية التحاورية يسعى كل واحد منهما إلى إقناع

---

[1] ـ التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984، ج3 ، ص31و32.

[2] ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: عبد الحميد هنداوي، لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 2003 ج1، ص380.

[3] ـ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة(ح و ر)، مكتبة نزار مصطفى الباز، دط، دت ، ج1 ص178.

[4] ـ لسان العرب، ابن منظور، مادة(ح و ر)، ج4، ص218.

الآخر موظفاً في ذلك كل الآليات الحجاجية المتاحة، وهي النقطة التي يلتقي فيها معنى الحوار بمعنى الحجاج ، فـ «الحوار من أهم الألفاظ المستعملة في هذا المجال وأشهرها، خصوصاً في العصر الحديث، ذلك أن الحوار بين العقول والشعوب من أسباب التفاهم التواصل والتعايش والتقارب بين التيارات والمدارس الفكرية المختلفة»[1]. وهو ما جعل من الحوار وسيلة محورية في المخاطابات بين الأمم وفي القصص وخاصة القرآني لأن الإسلام يريد للإنسان أن يحصل على القناعة الذاتية المرتكزة على الحجة والبرهان في إطار الحوار الهاديء العميق[2].

ومن ثمة فالحوار أو التحاور هو كل عملية خطابية تفاعلية قائمة على مجموع من الحجج بغرض الإقناع وهو ما يجعله مشاكلاً للحجاج.

يعتبر "الحوار" من المسلمات التي يقوم عليها الحجاج إذ يرى "طه عبد الرحمن" أن الحوارية من مسلمات القياس الخطابية و بخصوص مقتضاها يقول: «أنه لا كلام مفيد إلا بين اثنين، لكل منهما مقامان هما:مقام المتكلم ومقام المستمع، ولكل مقام وظيفتان هما:وظيفة المُعتقِد ووظيفة المُنتقِد، بحيث إذا كان المتكلم معتقدا كان المستمع منتقدا، وإذا كان المستمع معتقدا كان المتكلم منتقدا»[3]. ومن ثم فالحوارية لا تتحقق إلا بوجود متخاطبين تجمع بينهم معارف وخبرات مشتركة فلا حجاج من دون تحاور و لا حجاج إذا لم يتضمن في ثناياه حوار تفاعلي.

ما من شك أن صلة الحجاج بالحوار وثيقة جداً؛ إذ من أوكد خصائص الحجاج أنه حوار.«حوار بين طرفين أو أكثر يحكمه الاختلاف و التباين بل التناقض أحياناً كثيرة. ولهذا تتباين الآراء فتختلف عندها "الحجج" وتتضارب الأدلة والبراهين ويأتي بعضها

---

[1]. مفهوم الحجاج في القرآن الكريم دراسة مصطلحية، لمهابة محفوظ ميارة، ص539.

[2]. ينظر: الحوار في القرآن،قواعده، أساليبه، معطياته، محمد حسين فضل الله، الجزائر، دار المنصوري للنشر، دط،دت، ص32.

[3]. في أصول وتجديد علم الكلام ، طه عبد الرحمن، ص99.

ليدحض البعض الآخر ويفنِّده. فالطرف الأول في أي خطاب حجاجي هو الباث والطرف الثاني هو المتلقي...والثابت إذاً أن الباث يحاور المتلقي إما بشكل مباشر أو بشكل ضمني غير مباشر وعندها يستدعي خطاباً غائباً ويحاوره ويستحضر حججاً يقارعها بحجج أخرى قد تدحضها و تفندها ولهذا ندرك أن لا "حجاج بدون حوار" فالحوار هو الأرضية التي عليها يتأسس الحجاج وينبني»[1]. ومن ثمة إذا كان مجال الحجاج هو المحتمل فإن الفضاء الضروري لكل حجاج هو الحوار المبني على الخلاف، لأن الحجاج يعني بالضرورة الخلاف والحجاج لا يظهر ولا ينمو إلا في ميدان الخلاف والاختلاف.

إن الخطاب الحجاجي في جوهره حوار بين باث ومتلقي، حوار يقوم على علاقة ما بين مؤسس الخطاب ومتلقيه، لأن«المحاور يتوجه إلى غيره مطلعا إياه على ما يعتقد وما يعرف، ومطالبا إياه بمشاركته اعتقاداته ومعارفه؛ وفي هذا "الاطلاع" وهذه "المطالبة" يكمن البعد الاجتماعي للحوارية»[2]. فالعلاقة بين المرسل والمتلقي تتخذ أشكالا عديدة يكشفها الخطاب الحجاجي ذاته، باعتباره يراهن أحيانا كثيرة على إقناع أكبر عدد ممكن من المتلقين بما جاء فيه، بل قد يطمح أحيانا إلى إقناع ما يسمى بـ "المتلقي الكوني"[3]. ومن ثمة أدركنا أن التحاورية سمة أساسية في كل حجاج والحجاج في أبسط صوره حوار.

2 - 3 - 6 - مصطلح النزاع:

---

[1] - دراسات في الحجاج، سامية الدريدي الحُسني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009، ص144 - 145.

[2] المرجع نفسه، ص37.

[3] ينظر: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، سامية الدريدي، ص28.

ورد في كتاب العين مصطلح نَزَعَ بمعنى: « نزعتُ الشيءَ: قَلَعْتُهُ، أنْزِعُهُ نَزْعًا»[1]. و أورد ابن منظور قول الله عز وجل: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ژ ژ ڑ چ[2]. أيْ «يَتَعَاطُونَ وَالأَصْلُ فِيهِ يَتَجَاذَبُونَ...وَالمُنَازعَةُ: المُجَاذَبَةُ فِي الأَعْيانِ وَالمَعَانِي؛ ...وَالمُنازَعَةُ فِي الخُصُومَةُ: مُجَاذَبَةُ الحُجَجِ فِيمَا يَتَنَازَعُ فِيهِ الخَصْمَانِ»[3]. فالنزاع في اللغة يفيد القلع و المجاذبة والخلاف بواسطة الحجج والأدلة. وقد تعددت دلالة مصطلح النزاع في الخطاب القرآني بحسب السياق الذي تجلت فيه وكان ذلك في ستة مواضع، وأغلبها وردت تفيد الذم كما في قوله تعالى: چ ڍ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ چ[4]. وقوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ چ[5]. كما أورد الراغب الأصفهاني معنى التنازع في تفسيره لقوله تعالى: چ ۇ ۆ چ[6]. وقال « قيلَ: تقلعُ الناسَ من مقرهم لشدة هبوبها. وقيل: تنزعُ أرواحَهُمْ من أبدانِهِمْ، و التنازعُ والمنازعةُ المجاذبة، ويعبر بهما عن المخاصمة والمجادلة»[7]. فإذا كان النزاع والمنازعة يتعلقان بالجدل والخصام فإن النزاع جزء لا يتجزأ من الحجاج.

2 - 3 - 7 - مصطلح المماراة:

تعدّدت معاني المماراة في اللغة بحسب توظيفها في الطبقات المقامية المختلفة إذ جاء في المقاييس في كتاب الميم، باب الميم والواو وما يثلثهما أن «الميم والواو والراء أصل صحيح يدل على تردُّدٍ»[8]. فإذا كان ابن فارس قد حصر معنى المماراة في التردد

---

[1] ـ كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج4، ص211.

[2] ـ سورة الطور، الآية23.

[3] ـ لسان العرب، ابن منظور، ع1 ـ ع2،ص3396.

[4] ـ سورة آل عمران، الآية 152.

[5] ـ سورة الأنفال، الآية 46.

[6] ـ سورة القمر، الآية 20.

[7] ـ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة(ن ز ع)، ج1 ص630.

[8] ـ مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مج6، ج5، ص 284.

فإن ابن منظور تجاوز ذلك إلى معان أخرى منها الحركة والتردد والاضطراب والمعارضة ويتضح ذلك من قوله: «مَارَ الشيءُ يمورُ مورًا: تَرَهْيَأ أي تحرك وجاء وذهب ... ومَارتِ الناقةُ في سيرها مورًا: ماجَتْ وتَرَدَّدَتْ ومارَ: جرى. ومَارَ يمورُ مَوْراً إذا جعل يذهبُ ويجيءُ ويتردد.. والمُمَارَاةُ: المُعَارَضَةُ. ومَارَ الشيءُ مورًا: اضْطَرَبَ وَ تَحَرَّكَ»[1]. أما في الاصطلاح فقد ذهب الراغب الأصفهاني مذهب الدارسين اللغويين في معنى المماراة إلا أنه ربطه بالمحاجَّة ويذكر في معنى "مرى": «المِرْيَةُ التَّرَدُّدُ في الأمر وهو أخص من الشك، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ ﴾ [2]... و الامتراءُ و المماراةُ: المحاجَّةُ فيما فيه مِرْيَةٌ...وأصله من مَرَيْتَ الناقةَ إذا مسحتَ ضَرْعَهَا للحَلَبِ»[3]. وقد ورد مصطلح المماراة باشتقاقاته المختلفة في القرآن الكريم في مواضع متعدّدة، أما في صيغة الجمع فقد ورد في موضعين اثنين متعلقين بالنصارى والمجرمين:

أولهما: جاء فعلاً مضارعاً في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ٱلَّذِى فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ [4]. وهنا ورد واصفاً النصارى الذين طعنوا في الأنباء القرآنية التي سيقت بشأن سيّدنا عيسى "عليه السلام".

ثانيهما: ورد كذلك فعلاً مضارعاً موضِّحاً حال القوم المجرمين الذين استبدلوا الزواج المشروع باللواط الممنوع والمحرم لإشباع رغباتهم في قوله تبارك اسمه: ﴿ قَالُوا۟ بَلْ جِئْنَٰكَ بِمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ [5]. وقد جاء ذلك في سياق الرد على المجرمين و تثبيتاً لسيدنا لوط عليه السلام في دعواه ضد الباطل. ومن ثمة فالمماراة

---

[1] ـ لسان العرب، ابن منظور، مادة (م و ر) مج6 ، ج48، ص4297 ـ 4298، ع3 ـ ع1.

[2] ـ سورة الحج، الآية 55.

[3] ـ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة(م ر ي)، ج1 ص603.

[4] ـ سورة مريم، الآية 34.

[5] ـ سورة الحجر، الآية63.

تفيد في الاصطلاح تفيد النزاع والخصام فيما فيه شك وتردد في المواقف والسلوكات المعتقدات وغيرها.

2 - 3 - 8 - مصطلح الاختلاف:

جاء في لسان العرب أنّ «الخلافُ المضادةُ، وقد خَالَفَهُ مُخَالَفَةً وخِلافًا...وتَخَالَفَ الأمران واخْتَلَفَا لمْ يَتَّفِقَا. وكل ما لم يَتَسَاوَ فقد تَخَالَفَ واخْتَلَفَ »[1]. وقد وردت في الخطاب القرآني في قوله تعالى: ﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ ﴾ [2]. وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴾ [3].

أما الاختلاف في الاصطلاح فيقول عنه الراغب الأصفهاني:«الاختلاف والمخالفة أن يأخذ كل واحد طريقاً غير طريق الآخرَ في حالِهِ أو قولِهِ، والخلاف أعم من الضد »[4]، لأنّ كل ضدين مختلفين وليس كل مختلفين ضدين. ولما كان الاختلاف بين الناس في العقول قد يفضي إلى التنازع، استُعير ذلك للمنازعة والمجادلة[5]. ومن ثمة فالخلاف بهذه المعاني يرتبط بالجدل والحجاج في دلالته. فإذا اشتد اعتداد أحد المخالفين أو كليهما بما هو عليه من رأي محاولاً الدفاع عنه وإقناع الآخرين به من منطلق مبدأ الاختلاف سمي ذلك حجاجًا.

وفي الأخير يمكن القول إنّ الحجاج عرف تداخلا مصطلحيا مما جعله يشاكل الجدل والبرهان والاستدلال والمخاصمة والمماراة والاختلاف والنزاع والحوار وغيرها من المصطلحات التي تقاربه في المعنى أو المضمون.

---

[1] ـ لسان العرب، ابن منظور، مج2، ج14، ص 1239 ـ 1240، ع2 . ع1.

[2] ـ سورة مريم، الآية 37.

[3] ـ سورة يونس، الآية 93.

[4] ـ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مادة(خ ل ف)، ج1 ، ص267.

[5] ـ ينظر: مفهوم الحجاج في القرآن الكريم دراسة مصطلحية، لمهابة محفوظ ميارة، ص 550.

3 ـ نظرية الاقتضاء و مصطلحاتها:

يعتبر "الاقتضاء" من أهم المفاهيم الإجرائية التداولية التي تناولتها اللسانية التداولية بالدرس والتمحيص بغية وتفسيرها وإيضاح طبيعتها، وقد تبلورت ضمن جملة من الاصطلاحات المتنوعة لعل أهمها؛ "الاستلزام الحواري" و"الاستدلال التداولي" و"اللزوم الطبيعي"، وهي كلّها مفاهيم متقاربة شكلاً ومضموناً ومتداخلة، تحاول أن تبيّن بصفة عامة الكيفية التي تؤهلنا لفهم المعنى الضمني غير المعنى الحرفي الذي يتمحور في ثنايا الخطابات الطبيعية، والإيحاءات التي على أساسها يعني المرسل أكثر مما يقول، وتؤهّل المتلقي أيضا لفهم المقصود الذي يبتغيه المتكلم من كل ذلك.

أ ـ الاقتضاء في اللغة:

يعد الاقتضاء مصدراً من اقْتَضَى يَقْتَضِي اقْتِضَاءً فهو مُقْتَضٍ. يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) في مادة (ق ض ي) ودلالتها: «قضى: يقضي قضاءً وقضيةً أي حَكَمَ. وقضى عليه عهداً معناه الوصيَّةُ، ومنه قوله تعالى: :﴿ وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [1]. وقوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ ﴾ [2]، أي أتى»[3]. فالقضاء يعني الفصل في الحكم. إذن فـ«القضاء: الحكم...ويقال: قضى يقضي قضاءً فهو قاضٍ، إذا حَكَمَ وفَصَلَ...وقوله: ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ [4]، أي من قبل أنْ يُبَيَّنَ لَكَ بَيَانُهُ»[5]. فهنا ورد القضاء بمعنى التبيان والوضوح. أما الاقتضاء من «(اِقْتَضَى) الدينَ: طَلَبَهُ. وأمرًا: اِسْتَلْزَمَهُ. ويقالُ: اِفعل ما يقتضيهِ كَرَمُكَ: وما

---

[1] سورة الإسراء، الآية 4.

[2] سورةسبأ، الآية 14.

[3] كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ج3، ص400.

[4] سورة طه، الآية 114.

[5] لسان العرب، ابن منظور، ص3665.

يطالبك بهِ و- منه حقه، وعليه: أخَذَهُ. و- الأمرُ الوُجُوبَ: دلَّ عليهِ »[1]. فالاقتضاء في اللغة يفيد الطلب و الاستلزام.

ب ـ الاقتضاء في الاصطلاح:

إذا كان للاقتضاء معنى حرفي في ظاهره، ومعنى باطني يرتبط بالظروف الموضوعية التي تحف عملية التلفّظ أو ظروف إنتاج الخطاب فإنّ تحقيق مقصديته أثناء توظيفه خطابياً في العملية التواصلية يرتهن بإقناع أكبر قدر ممكن من المتلقين أو بالأحرى المتلقّي الكوني عن طريق الإضافة أو التقدير. لأنّه «لا وجود ولا يمكن أن يوجد مبدئياً وحسب افتراضاتنا الأولية لأنموذج شكلي صوري صناعي قادر على وصف اللغة في جميع جوانبها، إلا إذا كان الأنموذج ناتجاً هن عملية تأليفية، مؤدية إلى اكتشاف أكثر الأبنية الإعرابية الدلالية حضوراً في جميع الأبنية»[2]. لأنّ الأصل في الكلام أن يكون « مبنياً لمعناه ومقصده بما يتضمنه من ألفاظ وعبارات»[3]؛ أي استلزام القول لمعنى تابع للمعنى العباري من غير توسط دليل. فالاقتضاء إذن طلب تقدير، أو إضافة معاني ضمنية لتحقيق مقصدية الكلام.

يعدّ "الاقتضاء" همزة وصل بين الاستعمال الحرفي وغير الحرفي للعبارات اللغوية، فليس كل ما يُصرَّحُ به في الخطاب يتوقف على تأويل وحيد الدلالة؛ بل في كثير من الأحيان يتعدّاه إلى دلالات أخرى مفتوحة.

يقوم الاقتضاء في أساسه على ما هو ضمني، «فليس الاقتضاء هو ما يضمن استمرار الخطاب فحسب؛ بل إنّ القائل وهو ينتج عملا متضمناً في القول إخباريًا...،

---

[1] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص 108.

[2] ـ الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، محمد صلاح الدين الشريف، تونس، كلية الآداب جامعة منوبة، 2002، ص 146.

[3] دلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية، دراسة في علم أصول الفقه، نادية محمد الشريف العمري، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988، ص256..

ينجز بصفة ثانوية عملا متضمناً في القول اقتضائياً، أي عملاً مقَنَّناً اصطلاحياً في اللغة»[1]. ومن ثمة فإنّ الاقتضاء ينطلق من المصرح به، وينتهي إلى المسكوت عنه ليحقق الزيادة أو التقدير ومن ثمة الإفادة.

عرف "الاقتضاء" اهتماما في كثير من الحقول المعرفية منها الفلسفية واللغوية والأصولية وغيرها. كما تعدّد وروده في كثير من أضرب الخطابات وخاصة البلاغية منها لتحقيق الفاعلية الإقناعية من خلال المقتضى ومن نماذج ذلك في الخطاب القرآني قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ ﴾[2]، فمقتضى الآية صوموا أيها المؤمنون، فاقتضى طلباً بفعل الصيام بصيغة "افعل".

ظهر الاهتمام بمفهوم الاقتضاء في الدرس التراثي بعامة، ولدى علماء الأصول بخاصة، ودلالة الاقتضاء عندهم «إنما تدل على الحكم بطريق التقدير اللازم لعبارة النص، و لو لا هذا التقدير لما أفاد النص معنىً صحيحاً عقلاً، أو واقعاً، أو شرعًا»[3]. وهذه الإفادة قد لا يدل عليها اللفظ، ولا تكون منطوقة ولكن تكون من ضرورة اللفظ. كما اعتمدوا على "الاقتضاء" بقوة بغرض فهم مقاصد الخطاب الشرعي من جهة، واستنباط الأحكام الفقهية من جهة أخرى.

وممّن أثاروا مسألة الاقتضاء نجد أبا حامد الغزالي(ت505هـ) الذي حدّه بقوله: «هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقاً به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ، إما من حيث لا يمكن كون المتكلم صادقاً إلا به، أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعاً إلا به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلاً إلا به».[4] فالمقتضى عند أبي حامد الغزالي مقرون

---

[1] التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار، ص49.

[2] سورة البقرة، الآية 183.

[3] دلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية، نادية محمد الشريف العمري، ص266.

[4] أبوحامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، لبنان بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1993، ج2، ص186.

باللفظ وما يحيل عليه بعد تحقيقه كملفوظ. فـ"المقتضى" إذن يعتبر جوهر عملية التقدير، فهو المقصود لإظهار مفهوم "الاقتضاء"، فالمنصوص يبقى غامضا ما لم يعتمد على الإضافة أو التقديرلكي يحقق غايته.

يتمتّع "الاقتضاء" بسمة التعدية بمعنى أنّ «اللازم القضائي للاقتضاء اقتضاء، وبالأوْلى لازمه القضائي»[1]. وههنا يتحقّق ظهور المقتضى في الملفوظ والتفاعل بين أطراف العملية التخاطبية.

فالمقتضى لدى علماء الأصول هو ما أُضْمِرَ في الكلام لتحقيق إفادة معينة في الخطاب.

أما عند البلاغيين فنجد أبا يعقوب السكاكي (ت 626 هـ) ربط "الاقتضاء" بالبنية التركيبية للقول الملفوظ ومطابقتها لمقتضى الحال، فيقول: «إن التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار، ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئاً فشيئاً على موجب المساق. والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان:الخبر والطلب...وما سوى ذلك نتائج امتناع إجراء الكلام على الأصل»[2]. فالسكاكي يوضّح الفرق بين دلالة نظم البنى التركيبية للحدث اللساني بحسب الطبقات المقامية المختلفة التي تتنزل فيها ودلالة خواصها، على اعتبار أنّ كثيراً من الخطابات اللغوية يتغيّر معناها بحسب السياق الذي تنتج فيه، الأمر الذي يجعلها تفيد معنىً إضافياً جديداً إلى دلالتها الأصلية.

---

[1] اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص109.

[2] - مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، ت: نعيم رزور ، 1986، ص164.

مما يوحي بأنّ السكاكي في معالجته لمقولة" لكل مقام مقال" إنما ينم عن وعيه البالغ بكل مستويات التحليل اللساني في علم المعاني[1].

وتبعاً لهذا يقترح البعض أن تصاغ بنية النحو الثلاثية الأبعاد عند السكاكي على الشكل التالي:

-المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي: وهو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا، صوتيا، صرفيا، معجميا؛ أي المفرد.

-المستوى التركيبي الدلالي: وهو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا تعبيريا قضويا؛ أي المركب.

-المستوى التداولي: وهو مستوى تؤدي فيه العبارة اللغوية فعلا غرضيا تأثيريا؛ أي مطابقة الكلام المركب لما يجب أن يُتكلم به[2].

فدراسة "الاقتضاء" عند السكاكي تكمن في الاهتمام بالمستوى التداولي من منطلق أنّ علم المعاني يمكّنُ من دراسة المعنى في علاقته بقائله من جهة، وفي علاقته بالسياق من جهة أخرى، للتمييز بين المعنى الصريح والمستلزم منه.

لقد حلّل السكاكي «ظاهرة الاستلزام على أساس أنّها تتولد عن خرق لأحد شروط إجراء معاني الطلب الخمسة نتيجة إجراء هذه المعاني في مقامات غير مطابقة»[3]. الأمر الذي يجعل من مبدأ الخرق[4] مبدأ مشتركا بين الفلاسفة والبلاغيين و الدارسين المحدثين.

---

[1] ـ ينظر: العلاقات الحجاجية في القرآن الكريم، عرابي أمحمد، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ د عبد الخالق رشيد، جامعة وهران، 2014. 2015، ص105.

[2] الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص27.

[3] التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ إسماعيلي علوي، ص300.

[4] مبدأ الخرق: هو خرق قاعدة من قواعد الاستلزام الحواري الأربعة أثناء التخاطب التواصلي وهي: قاعدة القدر، قاعدة الكيف، قاعدة الملائمة، قاعدة الجهة وسنأتي إلى تفصيلها في مبحث طبيعة الاقتضاء ومميزاته.

فتحقيق الفهم الذي ينبني عليه الكلام المنطوق هو الداعي إلى ضرورة الاقتضاء ومن ثمة يصبح قاسما مشتركا بين جل الدارسين لفهم مضمونه، من أصوليين ومناطقه ونحاة ولسانيين تداوليين محدثين.

فإذا عدنا إلى هذه التعريفات المتقاربة في الغايات نجدها تحيلنا على جملة من المعطيات التي تؤطّر "الاقتضاء" من أهمها:

- تحقيق كلام يتعلق بما يقتضيه مباشرة.
- أنّ المقتضى هو زيادة على ما يُنطق به، والمنطوق يكون سبباً في تأويله.
- لا يمكن للمنطوق أن يحقق إفادة من غير المقتضى.
- تحقيق المقتضى مرهون بالمقتضِي والمقتضَى معا.

وأهم سمة تطبع الاقتضاء هي قيامه على لفظ منطوق يحتاج بالضرورة إلى تقديرٍ معيّنٍ ليصدق به الكلام فيتحقق المقصود. ومن ثمة يمكن استخلاص ثلاثة عناصر أساسية تؤطر الاقتضاء وتتحكم فيه و هي:

3 - 1 - عناصر الاقتضاء:

أ - المقتضِي: بكسر الضاد - اسم فاعل - وهو الكلام المنطوق به في الخطاب،«وهو المنظوم الذي نطق به النص، والذي اقتضى زيادة المعنى، أو تقدير المقدر، ليصان هذا المنظوم عن اللغو وعدم الإعمال»[1]. ويشكّل بدوره المرتكز الذي ينطلق منه المتلقي لتقدير وتأويل غير المصرّح به.

ب - المقتضَى: بفتح الضاد - اسم مفعول - وهو الكلام المقدّر الذي يضاف على المصرّح كي تتم وظيفة الخطاب ككل. فجوهر الاقتضاء يقوم على المقصد الذي يبتغيه المتكلم. وبإمكاننا بكل بساطة وصف الاقتضاء بأنّه «المضمون الذي تبلغه الجملة بكيفية غير صريحة. وهكذا فإن القائل إذا قال (كف زيد عن ضرب زوجته)، فإنه قال صراحة

---

[1] دلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية، نادية محمد الشريف العمري، ص263.

أن زيدا لا يضرب زوجته الآن (وهذا هو المحتوى المقرر، أو الإخبار)، كما أنه أبلغ بكيفية غير صريحة أن زيدا ضرب زوجته فيما مضى (وهذا هو المحتوى المقتضى أو الاقتضاء)»[1]، الذي يتعدّى ما هو مبسوط في الكلام ليتعلّق بما لم يقل. ومن ثمة فالمقتضى هو «الزيادة التي تمت إضافتها إلى صدر الكلام ليصح بها، ويصدق البناء على قيامها فيه، فأصبح النص مفيداً لمعناه بهذه الإضافة... فكانت هذه الإضافة، وكان هذا المقتضى واقعاً تلبية للضرورة القائمة بالنص، ليدل على مراده ويتحقق مقصوده»[2]. فبدونه لا تتحقق الغاية الأساسية للخطاب.

ج ـ فعل الاقتضاء: بارتباط المقتضِي والمقتضَى يتحقّق فعل الاقتضاء ككل «وهو المعنى القائم بالنص المنطوق، وهو الذي يُظهر الضرورة لوجود التقدير، ذلك أن هذا المعنى لا يكتمل مفهومه، ولا يتضح معناه صدقاً للكلام وصحة إلا بوجود المقدر»[3]. وهذا ما جعل من المقتضيات مجموعة من الاعتقادات والخلفيات المشتركة بين المتخاطبين، إضافة إلى أنّها مجموعة من القواعد والشروط المحققة لانسجام الخطاب[4]، حيث تتفاعل عناصر الخطاب من أجل الغاية التي من أجلها يبنى الاقتضاء[5].

إنّ تأويل التراكيب اللغوية تأويلاً صحيحاً لا ينبني حصرا على الدلالة الاصطلاحية التي تقتضيها كلمات البنية التركيبية للحدث اللساني؛ بل قد تتعلق بضوابط استدلالية أخرى تسهم في تحديد المقصدية من الملفوظ. ومن ثمة سعى "غرايس Grice" إلى تحديد عدة خصائص ترتبط بالاستلزام الحواري أهمها:

---

[1] التداولية اليوم علم جديد في التواصل، آن روبول وجاك موشلار،ص47.

[2] ـ دلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية، نادية محمد الشريف العمري، ص 264.

[3] ـ المرجع نفسه، ص263.

[4] ـ ينظر: الاقتضاء وانسجام الخطاب، ريم الهمامي، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013، ص35.

[5] ينظر: العلاقات الحجاجية في القرآن الكريم، عرابي أمحمد، أطروحة دكتوراه، ص 119.

1- إمكانية إلغائه إذا أضيف قول إلى الجملة ليبطل فعاليات الاستلزام، فقد يقول القائل: لم أشتر كل كتب طه حسين، فيستلزم ذلك أنني اشتريت بعضها، ولكن إذا أعقبت ذلك بقولي: "ولا أي كتاب"، فإنني ألغي الاستلزام المذكور.

2- الاستلزام لا يقبل الانفصال عن المحتوى الدلالي الذي وردت به الجملة، ولكن هذا لا يعني أنّه مرتبط بالصيغة اللغوية التي قيل بها الكلام، فقد لا ينقطع مع استبدال مفردات، أو تراكيب بما يُرادفها، وهذا ما يمكن ملاحظته في حوار الأختين:

أ- لا أريدك أن تتسلّلي إلى غرفتي على هذا النحو.

ب- أنا لا أتسلّل ولكن أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.

فعلى الرغم من تنوّع الصياغة اللغوية بين القولين فإنّ الاستلزام ههنا يبقى واحداً، وهو عدم الرضا عن هذا السلوك الذي ما يزال قائما.

3-الاستلزام متغيّر: فالجملة الواحدة قد تؤوّل باستلزامات مختلفة في سياقات متنوِّعة، و يكون للسياق دوراً كبيراً في تحديد الاستلزام المقصود. ويمكن التمثيل لهذا المنزع بعبارة "يا سلام"، أو "كم عمرك" التي قد تنطلق في سياقات مختلفة لتفيد الإنكار، أو التعجّب، أو غير ذلك.

4-الاستلزام يمكن تقديره: والتقدير - ههنا - يتجاوز المعنى الحرفي، و يقوم به المخاطب وفق خطوات معيّنة لكي يصل إلى تحديد الاستلزام المطلوب. فقد يغيب "زيد" - مثلا - مدة من الزمن في سفر، أو دراسة، أو غير ذلك، فلما يعود قد نقول: "وُلد زيد من جديد"، حيث يدرك السامع أنّه لا نريد المعنى اللفظي للجملة، فيبحث في خطوات مدروسة عن المقصود من ذلك؛ فقد يقول في نفسه: المتكلم يريد أن يلقي إليَّ خبراً بدليل أنّه ذكر جملة خبرية، والمفروض في هذا أنّه ملزم بمبدأ التعاون؛ أي أنّه لا

يريد خداعًا أو تضليلاً، فيدرك أنّه يريد أن يخلع عن زيد بعض الصفات غير المقبولة التي كانت في زيد، وهو يعرف أنّ السامع يستطيع أن يفهم هذا المعنى غير الحرفي[1].

3 - 2 - مصطلحات الاقتضاء:

اهتم فلاسفة اللغة العادية بدراسة اللغة في حالة الاستعمال فاقترحوا جملة من المصطلحات المرتبطة بالظواهر اللغوية منها:

3 - 2 - 1 - مصطلح المضمر:

اشتق لفظ "المضمر" في اللغة من ضمر إذ جاء في "المعجم الوسيط" أنّ: «الضّمِير: المُضْمَرُ ومَا تُضْمِرُهُ في نَفْسِكَ. ويَصْعُبُ الوُقُوفَ عَلَيْهِ. واستعدادٌ نَفْسِيٌّ لإدراك الخبيث والطيب من الأعمال والأقوال والأفكار، والتفرقة بينها، واستحسان الحسن واستقباح القبيح منها. وعِنْدَ النُّحَاة: مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ كَأَنَا، أو مخاطبٍ كَأَنْتَ، أو غائبٍ كَهُوَ. (ج) ضَمَائِرُ»[2]. فالمضمر في اللغة هو ما خفي في النفس عن قصد وارتبط بها.

وقد شاع في اصطلاح البلاغيين والنحويين تحت مصطلح "التضمين" وهو من المصطلحات التي تعدد استعمالها في علوم اللغة المختلفة والمتمثلة في البلاغة والنحو، وعلم الصوتيات و غير ذلك، فنجد هذا المصطلح في معان منها وضع لفظ موضع لفظ أخر لتضمنه معناه، وقد ورد في مقاييس اللغة باب الضاد والميم وما يثلثهما: أن «الضّادُ وَالمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشّيءَ فِي شَيءٍ يَحْوِيهِ. من ذلك قولهم: ضَمَنْت الشّيءَ، إذَا جَعَلْتهُ فِي وِعَائِهِ. وَالكَفَالَةُ تُسَمَى ضَمَاناً مِنْ هَذَا»[3].

---

[1] . ينظر: العلاقات الحجاجية في القرآن الكريم، عرابي أحمد، أطروحة دكتوراه، ص 115.

[2] . المعجم الوسيط، ص 544.

[3] . مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، ج3، ص372.

كما جاء في لسان العرب: « الضَّمِينُ: الكَفِيلُ.ضَمِنَ الشّيءَ وَبِهِ ضَمْناً وَضَمَانًا: كَفَلَ بِهِ. وَضَمّنَهُ إيّاهُ: كَفّلَهُ...يُقَالُ: ضَمِنْتُ الشّيءَ أضْمَنُهُ ضَمَاناً، فَأنا ضَامِنٌ وَهُوَ مَضْمُونُ...وَكُلُّ شِيءٍ جَعَلْتَهُ فِي وِعَاءٍ فَقَدْ ضَمّنْتَهُ إيّاهُ »[1].

أما في الاصطلاح فيقول ابن هشام الأنصاري(ت761هـ) : « قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه فيسمى تضمينا وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين»[2].

وأمثلة التضمين كثيرة متعدّدة حيث يقول ابن جني (ت392هـ) : «وجدت في اللغة من هذا الفن ـ يقصد التضمين شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به»[3]. و قال الزمخشري(ت 538 هـ) كيف رجع معنى:﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾[4]. الى قولك ولا تقحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم[5].

يقال عداه إذا جاوزه؛ ومنه قولهم عدا طوره، وجاءني القوم عدا زيدا وإنما عدا بعن، لتضمين عدا معنى نبا وعلى، في قولك نبت عينه وعلت عينه، إذا اقتحمته، ولم تعلق به فإن قلت أي غرض هذا في التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك أو لا تعلو عيناك عنهم قلت الغرض فيه إعطاء معنيين؛ وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ؛ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك ولا تقحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم [6]. فالتضمين يتجلى في كونه خروج عن الحقيقة إلى غيره توسعاً ومجازًا.

فالمضمر إذن يعتبر من المصطلحات التداولية التي تشاكل الاقتضاء لأنه يشاركه في المعنى الدال على الاحتواء.

---

[1] . لسان العرب، بن منظور، مادة (ض م ن)، مج 4،ج29، ص 2611،2610، ع3، ع1.

[2] . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تح: حسن حمد، مراجعة اميل بديع يعقوب ،بيروت . لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، ،ج2، ص493.

[3] . الخصائص، لابي الفتح عثمان ابن الجني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج2، ص308.

[4] . سورة الكهف، الاية 28.

[5] الكشاف، الزمخشري ، ج3 ،ص 581.

[6]. المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

3 - 2 - 2 ـ مصطلح الاستلزام

ظهر مصطلح "الاستلزام" في حقل الدرس الفلسفي المرتبط بدراسة الجوانب الدلالية والتداولية المتعلقة باللغات الطبيعية. فجاء في مقاييس اللغة باب اللام والزاي وما يثلثهما«اللام والزاء والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائمًا. يُقالُ: لَزمهُ الشيءُ يلزَمُهُ. واللّزامُ العذابُ الملازمُ للكفار»[1]. أما في اللسان فـ«اللُّزُومُ :مَعْرُوفٌ.وَالفِعْلُ لَزِمَ يَلْزِمُ ، وَالفَاعِلُ لازِمٌ وَالمَفْعُولُ بِهِ مَلْزُومٌ، لَزِمَ الشَّئَ يَلْزَمُهُ لَزْماً وَلُزُومَاً وَلَازَمُهُ مُلَازَمَةً وَلِزَاماً، وَالتَزَمَهُ وَأَلْزَمَهُ إياهُ فَالتَزَمَهُ. وَرَجُلٌ لُزَمَةٌ : يَلْزَمُ الشَّيءَ فَلَا يُفَارِقُهُ».[2] وعليه فمعنى الاستلزام في اللغة يدور حول مصاحبة الشيء وعدم مفارقته. أما في اصطلاح الدارسين فهو «علاقة منطقية تربط قضية أو جملة أو عدة جمل بمسار استدلالي حجاجي. وتطلق لفظة الاستلزام توسعاً على النتيجة التي يفضي إليها المسار الاستدلالي»[3]. فتعددت تسمياته بين الدارسين خاصة الدلاليين والتداوليين. ومنها:

2 - 2 - 3 ـ مصطلح الاستلزام الحواري أو التخاطبي أو الخطابي:

انتقل الاهتمام بالاستلزام من حقل فلسفة اللغة إلى حقل الدرس اللغوي عن طريق التأثير و الاقتراض، وقد تمت معالجته كمفهوم تداولي إجرائي ذي مفعولية من قبل "غرايس Grice" و"ستراوسنStrawson" و "كوردن Gordon" و "لكوف Lakoff" .

---

[1]. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، مادة(ل ز م)، ج5، ص 245.

[2]. لسان العرب، بن منظور،مادة(ل ز م)، مج5، ج46، ص4027. ع2.

[3]. القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار و آن روبول، ت: عز الدين المجدوب و زملاؤه، تونس، المركز الوطني للترجمة. دار سيناترا، 2010، ص571.

يرجع الفضل في طرح ظاهرة الاستلزام إلى "غرايس Grice" الذي اصطلح عليها "بالاستلزام الحواري" أو "التخاطبي". «إذ أدخل "بول غرايس" مصطلح الاستلزام الخطابي لتعيين بعض النتائج التي يمكن أن نستخلصها من بعض الأقوال دون أن تعود العلاقة بين النتائج والأقوال إلى علاقة الاستلزام المنطقية»[1]. وقد ميّز في ذلك بين الاستلزامات الخِطابية الوضعية التي نحصل عليها من الأقوال اللغوية نفسها، وبين الاستلزامات الخِطابية المحادثية التي تكون قريبة من الاقتضاءات أو من التخمينات المعجمية.

إنّ المتخاطبين، في محاوراتهم، قد يقولون ما يقصدون، وقد يقصدون أكثر مما يقولون، وقد يقصدون عكس ما يقولون، ومن ثمة كانت نقطة الانطلاقة لدى "غرايس Grice" فجعل كلّ همه إيضاح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد؛ «فما يقال هو ما تعنيه الكلمات والعبارات بقيمها اللفظية، وما يقصد هو ما يريد المتكلم أن يبلغه السامع على نحو غير مباشر، اعتمادا على أنّ السامع قادر على أن يصل إلى مراد المتكلم بما يتاح له من أعراف الاستعمال ووسائل الاستدلال»[2]. فالمتمعن في دلالة الاقتضاء يدرك تعدد معانيها بتعدد زاوية النظر إليها، ومن ثمة رأى "غرايس Grice" أن يدرس هذه القضية من منطلق المقصدية؛ أي كيف يمكن للمتكلم أن يبلّغ مقصده دون أن يصرِّح به؟ وكيف يمكن للسامع أن يدرك هذا المقصد؟ وما هي وسائله؟ فنشأت عنده فكرة "الاستلزام الحواري Implicature". باعتبار أنّ الاستلزام خاص يتحدد بحسب السياق، والاقتضاء عام قد يفضي إلى استلزامات متعددة ومتنوعة. «وقد سمى "غرايس Grice" هذه الظاهرة بـ"الاستلزام الحواري Conversationale implicature" وأصبح يميز في نظرية "الأفعال الكلامية" بين القوة الإنجازية الحرفية، والقوة

---

[1] . القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار و آن روبول، ت: عز الدين المجدوب و زملاؤه، ص571.

[2] آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، ص29.

الإنجازية المستلزمة»[1]. ومن ثمة استنتج "غرايس Grice" المرتكزات الدلالية الثلاثة التي يقوم عليها الاستلزام الحواري إضافة إلى المحتوى القضوي وهي:

1 ـ المحتوى القضوي: وهو مجموع معاني مفردات الجملة مضموم بعضها إلى بعض في علاقة إسناد.

2 ـ القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة المُدْرَكَة مقاليا، والتي يدل عليها بصيغة الفعل، كما هو الأمر بالنسبة إلى "الأمر"، أو الأداة، كما هو الحال بالنسبة إلى "النهي"، أو بالتنغيم، أو النبر، أو بفعل إنجازي آخر كـ: سأل، التمس، وعد...إلخ.

3 ـ القوة الإنجازية المستلزمة: وهي القوة الإنجازية المدركة مقامياً، وهي التي تستلزمها الجملة في سياقات مقامية معينة، في غياب القرائن البنيوية الدالة عليها[2].

وعلى هذا الأساس اقترح "غرايس Grice" تنميطا تأويليا للعبارات اللغوية يقوم على تقسيم الحمولة الدلالية إلى معانٍ صريحة وأخرى ضمنية[3].

1 ـ المعاني الصريحة: و هي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل ما يلي:

أ-المحتوى القضوي: ويشمل كل دلالات المفردات المكونة للتركيب في علاقاتها الإسنادية بعضها مع بعض.

ب-القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة الدلالية المؤشّر لها بمؤشرات تصبغ الجملة بصبغة أسلوبية ما: كالاستفهام، والأمر، والنهي، والتوكيد، والنداء، والإثبات والنفي...

2 ـ المعاني الضمنية: هي المعاني التي لا تدل عليها صيغة الجملة بالضرورة، ولكن للسياق دخلا في تحديدها والتوجيه إليها، وتشمل ما يلي:

---

[1] ـ الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي،الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص96.

[2] الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، ص97.

[3] التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، ص34.

أ-معاني عرفية: وهي الدلالات التي ترتبط بالجملة ارتباطا أصيلا وتلازم الجملة ملازمة في مقام معيّن، مثل معنى الاقتضاء.

ب- معاني حوارية: وهي التي تتولد طبقا للمقامات التي تنجز فيها الجملة، مثل الدلالة الاستلزامية.

ومن أمثلة ذلك في الخطاب القرآني قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾ ﴾ [1]، ففي الآية الكريمة تحقق إنجاز فعلين كلاميين مباشرين:

1 ـ النهي: ودلت عليه (لا الناهية).

2 ـ الأمر: ودلت عليه صيغة الأمر(افعل).

أما الفعل الكلامي غير المباشر الذي أنجز هو "الدعاء" الذي اشتق من المعنيين الأصليين، وتحقق ذلك من خلال السياق القرآني الذي وردت فيه الآية. وهو الأمر الذي يسمى الاستلزام الحواري عند غرايس.

فإذا كان الفعل الكلامي باعتباره فعلا إنجازياً قابلاً للتأويل التداولي في الخطاب، فهو ينقسم من حيث البنية إلى ضربين: أفعال كلامية مباشرة وأفعال كلامية غير مباشرة.

1 ـ الأفعال الكلامية المباشرة: وهي التي يتطابق فيها اللفظ والمعنى مباشرة؛ أي التي يتطابق فيها "الفعل و مسلمة نوع الجملة" مع "الإنشاء" مثل: "أعلن عن اختتام فعاليات الملتقى".

2 ـ الأفعال الكلامية غير المباشرة: وهي التي لا يتطابق فيها اللفظ مع المعنى مباشرة، كأن يستخدم المتكلم عبارات استعارية وأشكال قول مجازية بدل استخدام

---

[1] سورة آل عمران، الآية 08.

المعاني الحقيقية والجهر بما يريد الإدلاء به؛ أي إجبار المتلقي على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يسنده المتكلم إلى قوله. كقولنا: "كلمته سيف".

إنّ المستمع لهذه العبارة يدرك عدم التطابق الحقيقي بين الكلمة والسيف باعتبار السيف نوع من الأسلحة، فيضطر إلى إلغاء المعنى الحقيقي وجوباً، ولا يحتفظ إلا بالمعنى المجازي المراد، وهو الصرامة والجدية[1].

وقد وردت في القاموس الموسوعي للتداولية باسم "الأعمال اللغوية غير المباشرة" وهي التي ينتج فيها المتكلم عملاً متضمناً في القول أولياً بواسطة عمل متضمن في القول ثانوي، وهو يقصد أن يتعرف سامعه إلى قصده المتضمن في القول (إنجاز العمل الأولي) [2].

3 - 2 - 4 - مصطلح اللزوم المنطقي:

تناول طه عبد الرحمن مصطلح "اللزوم المنطقي" في فصل اللزوم الطبيعي والدلالة الأصولية وربط علم المنطق بقوانين اللزوم الذي يفيد الاقتضاء والاستدلال الذي يفيد الطلب باعتبار أنّ الأول أقوى من الثاني؛ إذ كل اقتضاء طلب وليس كل طلب اقتضاء. وأشار إلى ذلك تحت التعريف اللزومي لموضوع المنطق؛ إذ يقول «"المنطق علم يبحث في قوانين اللزوم"، أو قل باختصار "المنطق هو علم اللزوم"»[3]. فالاقتضاء بمفهومه الواسع عنده هو اللزوم المنطقي و«بما أنّ اللزوم المنطقي " logical implication" هو محور علم المعاني، فكذلك الاستلزام الحواري "

---

[1] . ينظر: الخطاب الحجاجي أنواعه و خصائصه، هاجر مدقن، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2013، 156 . 159.

[2] . ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار و آن روبول، ت: عز الدين المجدوب و زملاؤه، ص 220.

[3] - اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص88.

Conversational implicature" الذي هو من أهم المفاهيم التي تقوم عليها التداوليات "Pragmatics "»[1].

ورغم التقارب الموجود بين هذين المصطلحين، إلا أن «ثمة فوارق حاسمة دعت غرايس H.P. Grice ، واضع هذا المفهوم، إلى اشتقاق مصطلح جديد من المصدر "implicate" ذاته، وتخصيص عملية الاستدلال التي تجري في التداول اللفظي باسم implicature تمييزا لها عن الـ implication المتعارف عليه»[2]. فعند المناطقة والأصوليين والبلاغيين يستعملون اللزوم أو الاستلزام للدلالة على اللزوم المنطقي أو التداولي كقولنا:"يلزم عن كل متعلم أن بعض الناس متعلمين" وهذا بمعنى اللزوم أو الاستنتاج المنطقي. وكذلك في قولك:"رأيتك البارحة في المطار" هو لازم فائدة قولي "كنت البارحة في المطار"، بمعنى اللزوم التداولي.

يختلف اللزوم عن الاقتضاء كون هذا الأخير يستند إلى «مباديء عامة تقع خارج تنظيم اللغة وتهدف إلى الاتصال القائم على التعاون. ومع ذلك فللاقتضاء تأثير فعال على بنية اللغة ذاتها»[3]. ومن ثمة فهو يتسم بمميزات عدة أهمها:

1 ـ أنه يقدم تفسيراً صريحاً لمقدرة المتكلم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل؛ أي أكثر مما يعبر عنه بالمعنى الحقيقي للألفاظ المستعملة.

2 ـ أنّه قادر على إحداث تبسيط في بنية الاوصاف الدلالية semantic description، كما في مضمون هذه الأوصاف.

---

[1] ـ الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي،الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2011، ص17.

[2] . محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013، ص07.

[3] . محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، ص07.

3- إنّ مفهوم الاقتضاء فهو بلا شك يقدم الحل الأنسب؛ إذ يقرّر أنّ ألفاظ اللغة الطبيعية، إنّما تنزع إلى المعاني الموحدة الثابتة، لكن من طبيعة هذا الكُنْه الدلالي أن تتعلق به غالبا لواحق متغيرة يقتضيها السياق وفقاً لقواعد معينة.

4 ـ إنّه قادر على تفسير كثير من الأمور التي تبدو في غاية التفاوت والتباعد[1].

3 ـ 2 ـ 5 ـ مصطلح الاستلزام الطبيعي

إذا كان عادل فاخوري أخذ بمصطلح "الاستلزام التخاطبي" للدلالة على الاقتضاء فإن الباحث طه عبد الرحمن قد خالفه الرأي إذ صرح قائلاً: «أنّنا نخالف ما ذهب إليه صديقنا عادل فاخوري من استعمال مصطلح الأصوليين "الاقتضاء" لأداء معنى "الاستلزام التخاطبي" عند "غرايس Grice"، ونعتقد أنّه لو استعمل مصطلحهم الآخر، وهو "المفهوم"، وقال "المفهوم التخاطبي"، لكان أقرب إلى إفادة مقصوده من هذا الاستلزام الطبيعي، وربما حمله على ذلك كون الغالب في الاقتضاء عند الأصوليين ارتباطه بالمقام، أي أنّه أساسا "اقتضاء تداولي" في مقابل الاقتضاء الدلالي»[2]. فإذا كان الاقتضاء عند الأصوليين يرتبط بالمقام أكثر مما يرتبط بالدلالة، فإنه مع الفروع المعرفية الأخرى يتصل بمحددات الخطاب وغاياته.

كما أشار طه عبد الرحمن إلى ضروب اللزوم الطبيعي وقال: «إذ عرفت أن اللزوم علاقة بين طرفين اثنين هما: الملزوم واللازم، فاعلم أن كل قول طبيعي يحمل إمكانات لزومية مختلفة، أو قل باصطلاحنا أن إن لكل قول طبيعي "قوة لزومية معينة"؛ فلو قال القائل:

1 ـ استعار زيد كتاباً من عمرو،

---

[1]. ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، ص 08 . 10.

[2]. اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص109.

فما تتضمنه القوة اللزومية لهذا القول من اللوازم أو من "الحواصل اللزومية" ما يلي:

2 ـ يملك عمرو كتاباً،

3 ـ طلب زيد كتاباً،

4 ـ حصل زيد على كتاب،

5 ـ أعار عمرو زيداً كتاباً،

6 ـ يجوز أن يقرأ زيد كتابًا

7 ـ يجوز أن يفهم زيد كتابًا.

فظاهر أن هذه الجملة من اللوازم ترتبت على معنى الفعل: "استعار"، ويترتب غيرها على الأسماء الثلاثة: "زيد" و"عمرو" و "كتاب"، كما يتضاعف عدد هذه اللوازم متى أضيف بعضها إلى بعض»[1]. كما بين أن لكل قول طبيعي قوة لزومية قائمة على تنوع الاستلزامات ومنها:

أ ـ الاستلزمات المتولدة من معاني المفردات التي يتركب منها هذا القول.

ب ـ الاستلزامات المتولدة من البنية الدلالية لهذا القول.

ج ـ الاستلزامات المتولدة من سياق هذا القول ومن المباديء العامة للتخاطب[2].

3 ـ 2 ـ 6 ـ مصطلح الاستدلال التداولي

ومن الدارسين الذين سعوا إلى الوقوف على الدلالات المختلفة للاقتضاء في مقاربات بين بعض الفروع المعرفية، عادل فاخوري الذي يرى أن «في التراث العربي؛ أي في كتب المنطق والأصول تستعمل نفس لفظة "اللزوم"، أو "الاستلزام" للدلالة بنوع عام على أية واحدة من عمليتي الاستدلال المذكورتين (اللزوم المنطقي

---

[1]. اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص 89 ـ 90.

[2]. اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص 90.

وهو محور علم المعاني، والاقتضاء الذي يقوم عليه علم التداول) دون تفرقة و إنّما نظرا للاختلاف الجوهري بينهما أخذنا بمصطلح الاقتضاء المستعمل في أصول الفقه بمعنى شبيه بمفهوم "غرايس Grice" للدلالة على الاستدلال التداولي، وحصرنا لفظة "اللزوم" بالاستدلال المنطقي وحده»[1]. فعادل فاخوري يفرّق بين الاستدلالين التداولي والمنطقي، ويرى أن لا فرق بين مفهوم مصطلحي الاقتضاء والاستلزام وأنهما سيان.

3- 2 - 6 ـ مصطلح مبدأ التعاون:

إذا كان الاقتضاء من المفاهيم التداولية التي عنت بمتضمنات الأقوال، فإن الجوهر الذي قامت عليه هو تفسير وتأويل المعاني الضمنية لهذه الأقوال بغرض إدراكها، لأنها تتصل بـ"الاستدلال" باعتباره «عملية منطقية تنطلق من عدد معيّن من المعلومات المعروفة (المقدمات المنطقية) لتتولّد منها نتيجة أو نتائج جديدة. تمتاز هذه العمليات المنطقية بأنّه إذا كانت المعلومات التي تنطلق منها العمليات؛ أي المقدمات صادقة، فإنّ النتيجة أو النتائج التي يتم استخلاصها منها تكون صادقة أيضا»[2]. وضمن هذا الطرح أراد "غرايس Grice" أن يقدّم تفسيرا للضوابط التي تحكم الخطاب وقوانينه، فقدم مقترحاً بيّن فيه أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام هو "مبدأ التعاون" ومسلمات حوارية (قواعد) كما سماها "مسعود صحراوي" متفرعة عنه وهي[3]:

1 ـ مسلمة القدر Maxime Quantité : وتخص قدر (كمية) الإخبار الذي يجب أن تلتزم به المبادرة الكلامية، وتتفرع إلى قولين:

---

[1] الاقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري، الكويت عالم الفكر، ديسمبر 1989، ص141.

[2] التداولية اليوم، آن روبول وجاك موشلار، ص62.

[3] التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، لبنان، دار الطليعة، ط1، 2005، ص33. 34.

أ ـ اجعل مشاركتك تفيد القدر المطلوب من الإخبار.

ب ـ لا تجعل مشاركتك تفيد أكثر مما هو مطلوب.

2 ـ مسلمة الكيف Maxime Qualité : ونصها: "لا تقل ما تعتقد أنه كاذب، ولا تقل ما لا تستطيع البرهنة على صدقه".

3 ـ مسلمة الملائمة Maxime Pertinence : وهي عبارة عن قاعدة واحدة "لتكن مشاركتك ملائمة".

4 ـ مسلمة الجهة Maxime Modalité : التي تنص على الوضوح في الكلام، وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ ـ ابتعد عن اللبس.

ب ـ تحر الإيجاز.

ت ـ تحر الترتيب.

فتحقيق هذه القوانين مرهون بالتعاون المستمر بين المتكلم والسامع أثناء التواصل الخطابي.

كما عرفت اصطلاحات أخرى من بينها ما أورده جاك موشلار وآن روبول في قاموسهما الموسوعي ووسموها بـ"الحِكم المحادثية" وهي:

1 ـ حِكم الكم.

2 ـ حِكم النوع (أو الصدق).

3 ـ حِكمة العلاقة (المناسبة).

4 ـ حِكم الكيف[1].

أما طه عبد الرحمن فقد اقترح في تحديده لقواعد الفعل الكلامي مصطلح "القواعد الخطابية للفعل اللغوي" من خلال مبدأ التعاون الذي أقره "غرايس Grice "

---

[1] . القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار و آن روبول، ص 567 . 568.

ومقتضاه إجمالا أن يتعاون المتخاطبون على الوصول إلى الغرض المطلوب من دخولهما في التخاطب. وذكر أنها أربعة قواعد وهي:

1 ـ "قاعدة الكم": ومؤداها لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته من غير زيادة ولا نقصان.

2 ـ "قاعدة الكيف": ومؤداها لا تقل إلا ما تعلم صدقه أو تقدر على إثباته.

3 ـ "قاعدة العلاقة": ومفادها لتراع المناسبة في الكلام

4 ـ "قاعدة الجهة": ومفادها لتحترز من الغموض والإطناب والاضطراب[1].

وكل هذه القواعد في مجملها لا تختلف من حيث الوظيفة من دارس لآخر. وتحصل ظاهرة الاستلزام الحواري، إذا تم خرق إحدى القواعد الأربع السابقة. فكل حوار أو تبادل كلامي يقوم على ضوابط وقواعد يدركها كل من المخاطِب والمخاطَب في وضعية ومقام معينين؛ فقد يقول (زيد) لـ (عمرو): في أي تخصص جامعي تدرس؟ فيجيب (عمرو): في تخصص الرياضيات، وهو صادق، حيث نلاحظ أنّ عمرو قد أجاب إجابة واضحة محترما القواعد الحوارية؛ إذ استخدم القدر المطلوب (الكم)، وكان صادقا (الكيف) كما احترم المناسبة (العلاقة والنوع)، فلم يتولّد عن هذا الكلام أي استلزام؛ لأنّه عبّر بوضوح عن مقصده.

أما الملفوظ "إن الطالب (رضا) لاعب كرة ممتاز" فتستلزم حوارياً معنى العبارة: "ليس الطالب (رضا) مستعداً لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة"، ذلك أنها جواب غير ملائم للسؤال المطروح: "هل الطالب (رضا) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟" لأنها خرق للقاعدة الثالثة، قاعدة الملائمة (أو المطابقة). وهذا يعد انتهاك لمسلمة من مسلمات "مبدأ التعاون"، فيتولّد عن ذلك "الاستلزام"،

---

[1] . اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ص 261 . 262.

فانتهاكها إشارة إلى ضرورة ممارسة الاستدلال من أجل الوقوف على التأويل المناسب للكلام، وعلى هذا الأساس يدرك المخاطَب اليقظ ذلك، فيسعى إلى إدراك المقصد.

ومن هذا التخيل نلاحظ أنّ نظرية الاستلزام الحواري لـ"غرايس Grice" تسعى إلى وصف قواعد المحادثة التي تضبط الإنتاج اللغوي، وتحديد المقصد الذي تستلزمه، وفي الوقت نفسه تفسِّر كيفيات التأويل التي تتجاوز قوانين الخطاب التي يضمها "مبدأ التعاون"، وتتعلّق بفرضيات معيّنة تمكّن المخاطَب من إدراك المقصد.

وفي الأخير يمكن القول أن كل هذه المصطلحات بتعدد مفاهيمها وترجماتها تقارب الاقتضاء في معناه الذي يفيد التقدير وطلب الزيادة.

خاتمة

خاتـمـة:

من خلال دراستنا للمصطلحات التداولية بين المعجم والاستعمال توصلنا إلى أنّ هذه المصطلحات متعدّدة الروافد المعرفية؛ منها ما ينطلق من الطرح الفلسفي؛ ومنها ما يرتبط بما هو لغوي لساني؛ ومنها ما يتعلّق بجوانب أخرى أصولية واجتماعية وغيرها. إلا أنّ أغلبها تبدو ذات طابع منطقي تداولي، وهو العامل الأساس الذي يجعل من هذه المصطلحات متنوعة الاستعمالات المعجمية، وفي خضم هذه المحاولات العلمية آن لنا أن أخُلص إلى جملة من النتائج، تعدّ بمثابة استنتاجات توصلت إليها من خلال هذا البحث، وهي:

1- أنّ التداولية في اللغة تتمحور حول دوران الشيء وتبادله وتناقله وتحوله، وفي الاصطلاح هي التي تعنى بدراسة المفاهيم، والألفاظ والأفكار التي لها علاقة بالاستعمال اللغوي وكذا بتفسير ما يعنيه الناس في سياق معين وكيفية تأثير السِّياق فيما يقال.

2 - أنّ الروافد المعرفية التي انطلق منها الفكر التداولي بدأت مع الفلسفة التحليلية التي اهتمت بالجانب التحليلي للغة لا بالجانب النظري الشكلي. كما أنّ المدارس اللسانية بأنواعها المختلفة من بنيوية وسيميائية وتوليدية تحويلية قد أسهمت بشكل مباشر في إثراء النظرية التداولية بمفاهيم متعدّدة لأنها تنطلق جميعا من الاهتمام بالاستعمال الفعلي للغة، بالتواصل اللغوي بأضربه المتنوّعة.

3 - تعتبر نظرية الأفعال الكلامية بمثابة المنطلق الفني والتأسيسي للفكر التداولي ككل ومن رحمها ابثقت جل المفاهيم الأخرى كالاستلزام الحواري، والافتراض المسبق، ونظرية الملائمة، والحجاج اللغوي، والاقتضاء وغيرها.

4 - عرفت التداولية تعددية مصطلحاتية بحسب الحقل المعرفي الذي انبثقت منه، فمنها البراغماتية والذرائعية والنفعية والسياقية والمقامية والاستعمال اللغوي. وهذه

التعددية ترتبط فالفكرة المحورية التي تنطلق منها الدراسة ويلتقي معظمها في حقل الاستعمال اللغوي.

5 ـ أما بخصوص القراءة المصطلحية في مباحث التداولية توصلت إلى أنّ مفهوم الفعل الكلامي في الدرس العربي يرتبط بمختلف الأساليب الخبرية والإنشائية وفي الدرس الغربي ينطلق من النقد الذي قدّمه "جون أوستين John Austin" للفلسفة الوضعانية التي اهتمت بالجملة الخبرية على حساب الجملة الإنشائية. كما يرتبط بتقسيمات "جون أوستين" و"جون سيرل" للأفعال الكلامية كالأمريات والوعديات والسلوكيات والحكميات وغيرها. إضافة إلى تعدّد المفاهيم والترجمات.

6 ـ توصلت إلى أنّ الحجاج فعل لغوي غائي، يتحقّق بين ذوات فعّالة ونشيطة، يسعى المرسل من خلاله حمل المتلقي على الإذعان، والسعي إلى إقناعه بشتى الآليات المختلفة حسب المقام. أما كمصطلح فقد تعدّدت تسمياتها بين الجدل و البرهان و الاستدلال و النزاع و الخصام أو المخاصمة و الحوار والمحاورة و المماراة و الاختلاف وغيرها. أما دلالاتها فقد قاربت الحجاج بحسب السياق الذي تتنزل فيه في الطبقات المقامية المختلفة.

7 ـ استنتجنا أنّ الاستدلال البرهاني والحجاجي متعلقان بالخطاب، إلا أنّ البرهنة تخص المنطق الرياضي الصوري، أما الحجاج فيرتبط باللغة الطبيعية، التي تعتمد على المنطق الطبيعي الذي هو جزء من البنية العقلية عند الإنسان.

8 ـ يختلف الحجاج باختلاف الطبقات المقامية التي يتنزّل فيها، ويفرض على المحاجج اختيار التقنيات الحجاجية بتراكيبها ومعانيها المختلفة والمتعددة التي تتماشى والسياقات التي تُنْتَج فيها الخطابات، وتنسجم تمام الانسجام مع غاية الخطاب الحجاجي.

9 ـ يعتبر مصطلح الاقتضاء من المفاهيم التداولية التي ظهرت في كنف الدرس الأصولي و الذي يفيد الإضافة أو التقدير ثم انتقل إلى حقل اللغة وأصبح يقوم على ما هو

مضمر أو ضمني وارتبط بالاستلزام؛ أي ما تستلزمه العبارة من تقدير لتحقيق التعاون أثناء العملية التخاطبية.

10 . أما كمصطلح فقد تعدّدت مصطلحاته بحسب زاوية الدارس لفحواه ومنها: المضمر والاستلزام والاستلزام الحواري والاستلزام التخاطبي و اللزوم المنطقي والاستلزام الطبيعي والاستدلال التداولي ومبدأ التعاون وغيرها من المصطلحات التي تؤطره.

كما أنّ هناك بعض القضايا التي بقيت عالقة وتحتاج إلى بحث مستفيض خاصة التي يكتنفها بعض الغموض في رصد حدودها. كـالتداخل الموجود بين المصطلحات التي تنتمي إلى الحقل المعرفي الواحد كالسياقية و المقامية مثلاً أو تعدد أنواع السياق الحالي، العاطفي، اللغوي، سياق الموقف، في إطار السياق التواصلي العام. إضافة إلى إشكالية الترجمة المختلفة لكثير من المصطلحات والتي لا تفي بالغرض المنشود وأحيانا تكون بعيدة كل البعد عن ما يبتغيه المنظّر أو الباحث وأحياناً تتعارض. كترجمة عبد القادر قنيني لكتاب "أوستين" "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" إذ توجد بعض الكلمات التي لا تتماشى ومنطق الفعل الكلامي.

فإذا كان الكمال صفة متعلقة بالذات الإلهية، فبِوَدّي أن أعتذر وكأي باحث عن أي نقص صدر مني سهواً أو تقصيراً أو خطأً، باعتبار أنّ الإنسان قاصر أمام منتهى الكمال مع العلم، لأنّ العلم إن أعطيته كلك أعطاك جزءه.

وفي الأخير لا يسعني في هذا المقام إلا أن أسأل الله تعالى أن يوفقني وقارئ هذا البحث و يعيننا و يسدّد خطانا ويجعلنا في خدمة الصالح العام.

قائمة المصادر والمراجع

1 ـ المصادر والمراجع العربية.

القرآن الكريم برواية حفص.

1. الإبهام و المبهمات في النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، مصر، دار الوفاء، 1987.

2. الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، مصر، مركز مكتبة ومطبعة مصطفى الثاني الحلبي، ط3، 1901.

3. استراتيجيات الخطاب ـ مقاربة لغوية تداولية ، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 2004.

4. الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، محمد الولي، المغرب مكتبة دار الأمان ، ط1، دت.

5. الاستلزام الحواري في التداول اللساني، العياشي أدراوي، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2011.

6. الأسس الإبستمولوجية والتداولية، إدريس مقبول، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006.

7. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، دط،2008 .

8. الاقتضاء وانسجام الخطاب، ريم الهمامي، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013.

9. البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، قدور عمران، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2012.

10. بلاغة الحجاج في الشعر العربي شعر ابن الرومي نموذجا ، إبراهيم عبد المؤمن، مصر ، مكتبة الآداب، ط1، 2007.

11. التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر،د ط، 1984.

12. تحليل الخطاب، جيليان براون و جورج يول، ترجمة: مصطفى لطفي الزليطي و منير التريكي، المملكة العربية السعودية ، الرياض، جامعة الملك سعود، 1997.

13. تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، ط1، 2003.

14. تحليل الخطاب، جيليان براون و جورج يول، ترجمة: مصطفى لطفي الزليطي و منير التريكي، المملكة العربية السعودية ـ الرياض، جامعة الملك سعود، 1997.

15. تداوليات الخطاب السياسي، نور الدّين اجعيط، الأردن، ط1، 2012.

16. التداوليات علم استعمال اللغة، حافظ اسماعيلي علوي، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2011.

17. التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم، لبنان، ط1، 2010.

18. التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، جاك موشلار، آن روبول، ترجمة: سيف الدين دعفوس ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003.

19. التداولية عند العلماء العرب ـ دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت، "ط1، 2005.

20. التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر حباشة، سوريا،دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

21. التعريفات ، الشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، لبنان، دار الكتاب العربي، ط1، 2002.

22. التعريفات، الشريف الجرجاني، لبنان، المكتبة العصرية، ط1، 1980.

23. الحجاج بين النظرية والأسلوب، باتريك شارودو، ترجمة: أحمد الودرني، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009.

24. الحجاج في البلاغة المعاصرة، محمد سالم محمد الأمين الطلبة، ليبيا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2008.

25. الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة -بنيته وأساليبه - سامية الدر يدي، الاردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2008.

26. الحجاج في القرآن من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة، دار الفرابي، دط، دت.

27. حكمة الغرب، الفلسفة الحديثة والمعاصرة، برتراند رسل، ترجمة: فؤاد زكريا، دار الوفاء، مصر، الإسكندرية، ط1، 2009.

28. حوار حول الحجاج، أبو بكر العزاوي، المغرب، الأحمدية للنشر، ط1، 2010.

29. الحوار في القرآن، قواعده، أساليبه، معطياته، محمد حسين فضل الله، الجزائر، دار المنصوري للنشر، دط، دت.

30. الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان ابن الجني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

31. خطاب الحجاج والتداولية- دراسة في نتاج ابن الأدبي، عباس حشاني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2013.

32. الخطاب الحجاجي أنواعه و خصائصه، هاجر مدقن، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2013.

33. الخطاب والحجاج، أبو بكر العزاوي، المغرب، وزارة الثقافة المغربية، ط1، 2007.

34. الخطابة، أرسطو طاليس، تر: عبد الرحمن بدوي، لبنان بيروت، دارالقلم، دط، دس.

35. دراسات في الحجاج، سامية الدريدي الحُسني، الأردن، عالم الكتب الحديث، ط1، 2009.

36. دلالة الاقتضاء وأثرها في الأحكام الفقهية، دراسة في علم أصول الفقه، نادية محمد الشريف العمري، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988.

37. دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة: كمال بشر، القاهرة، 1988.

38. السياق والمعنى ـ دراسة في أساليب النحو العربي ـ عرفات فيصل المنَّاع، لندن، مؤسسة السياب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2013.

39. الشرط والإنشاء النحوي للكون: بحث في الأسس البسيطة المولدة للأبنية والدلالات، محمد صلاح الدين الشريف، تونس، كلية الآداب جامعة منوبة، 2002.

40. الشفاء،ابن سينا، المطابع الأميرية، مصر القاهرة، 1965.

41. العقل و اللغة والمجتمع، جون سيرل، ترجمة: سعيد الغانمي، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2006.

42. علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، منقور عبد الجليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

43. علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، مصر القاهرة، دار الفكر العربي، 1999.

44. عندما نتواصل نغير، مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، عبد السلام عشير، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2006.

45. فلسفة الخبرة، جون ديوي نموذجا، محمد جديدي ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت لبنان،ط1، 2014.

46. الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، عمارة ناصر، الجزائر، منشورات الاختلاف، ط1، 2009.

47. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط4، 2010.

48. في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة بو جادي، بيت الحكمة: الجزائر، ط1، 2009.

49. في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ والإجراء، نواري سعودي أبو زيد، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.

50. القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلار و آن روبول، ترجمة: عز الدين المجدوب و زملاؤه، تونس، المركز الوطني للترجمة ـ دار سيناترا، 2010.

51. الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، لبنان، دار الكتب العلمية، ط2، 1989.

52. كتاب الخطابة، أرسطو طاليس، تحقيق: إبراهيم سلامة، مصر، المكتبة الأنجلومصرية، ط1، 1953.

53. كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: عبد الحميد هنداوي، لبنان،بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002.

54. الكشاف ـ عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ؛ الزمخشري، تح:علي أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان الرياض ـ السعودية.دط ،دس.

55. لسان العرب؛ ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وزملاؤه، القاهرة، دار المعرفة.

56. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998.

57. اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2005.

58. اللغة والحجاج، أبو بكر العزاوي، لبنان، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، 2009.

59. مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994.

60. مباديء في اللسانيات العامة، أندري مارتيني، ترجمة: سعدي زبير، الجزائر، دار الآفاق.

61. محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، ليبا، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013.

62. المدارس اللسانية أعلامها، مبادئها، ومناهج تحليلها للأداء التواصلي، أحمد عزوز، دار آل الرضوان، وهران، ط2، 2008.

63. مدخل إلى علم الدلالة، سالم شاكر، ترجمة: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

64. المستصفى من علم الأصول، أبوحامد الغزالي ، لبنان بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1993.

65. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004.

66. معجم المصطلحات الأدبية، إبراهيم فتحي، دار شرقيات للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2000.

67. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق: حسن حمد، مراجعة:إميل بديع يعقوب ،بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ط1، 1998.

68. مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، لبنان بيروت، دار الفكر، دط،1981.

69. مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، ت: نعيم رزور ، 1986.

70. مفتاح الوصول إلى علم الأصول، محمد الطيب الفاسي، ت: إدريس الفاسي الفهري، الإمارات العربية المتحدة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط1، 200.

71. المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، دط، دت.

72. المقاربة التداولية، فرانسواز أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، منشورات مركز الإنماء القومي، ط1، 1987 .

73. مقاييس اللغة،ابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،لبنان، دار الفكر.

74. الملفوظية، جان سيرفوني، ترجمة: قاسم المقداد، اتحاد الكتاب العرب، 1998.

75. من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية، محمد عبد الرحمن مرحبا، لبنان، دار منشورات عويدات، ط2.

76. النص والسياق، فون دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق، 2000.

77. نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، جون لانكشو أوستين، ت: عبد القادر قنيني، المغرب، إفريقيا الشرق، ط2، 2008.

78. النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، محمد طروس، المغرب، دار الثقافة، ط1، 2005.

79. نقد النثر، أبو الفرج قدامة بن جعفر، لبنان بيروت، دار الكتب العلمية، 1980.

2 - المراجع الأجنبية

80. DE L'orateurcicerone , marcus tullius, traducteur E.courbaud les belles lettres ,1967.volum

81. Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Sémiotique. (A.J) Greimas et (J) Courtes, , H.U, Paris, 1979.

82. L'argumentation Dans Le Discours, Ruth Amossy,Paris, Nathan,1ed, 2000.

83. L'argumentation dans la communication , Philippe breton , Alger , casbah édition , 1998 .

84. La Rhétorique , Michel Meyer , 1er Edition, P U F, 2004.

3 ـ الرسائل والأطروحات:

85. العدول عن مقتضى الظاهر في الخطاب القرآني مقاربة أسلوبية- عبد الخالق رشيد، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ د مختار حبَّار، جامعة وهران، 2007 - 2008.

86. العلاقات الحجاجية في القرآن الكريم، عرابي أمحمد، أطروحة دكتوراه، إشراف: أ د عبد الخالق رشيد، جامعة وهران، 2014 - 2015.

4 ـ المجـــــــلات:

87. مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 2، المجلد40، أكتوبر ـ ديسمبر، 2011.

88. مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد ج، رقم 18/ 19، 1982.

89. مجلة التراث العربي، الجزائر ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد89.

90. مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 2005،10.

91. مجلة عالم الفكر -المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب -دولة الكويت -مجلد 28-العدد03- يناير مارس 2000.

92. مجلة كلية الآداب، جامعة منوبة، تونس، 2002.

93. مجلة مجمع اللغة العربية، سوريا دمشق، المجلد81، ج3.

5 - المواقع الإلكترونية:

94. www.med elomari.com.

95. www.fikrwanakd.

فهرس الموضوع

العناوين.....الصفحة.

مقدمـــــــــــة ..... أ.

1 ـ مدخـــــــــل 0.1

1ـ نشأة الفكر التداولي وتطوره.....03.

2ـ المرجعية المعرفية للفكر التداولي.....03

2-1ـ الفلسفة التحليلية.....04

2ـ 2ـ النظريات اللسانية الحديثة.....05.

3 ـ أهم المباحث التداولية 06

3-1ـ نظرية الأفعال الكلامية.....06.

3-2- متضمنات القول .....13.
3-3- الاستلزام الحواري.....14.
3-4- نظرية الملائمة .....17.
3-5- الإشـــــاريات.....19.
2 ـ الفصل الأول:التداولية و مصطلحاتها بين اللفظ والاستعمال.....27.
1- مصطلح التداولية .....28.
2- مصطلح البراغماتية .....38.
3- مصطلح الذرائعية.....40.
4- مصطلح السياقية .....42.
5- مصطلح المقامية.....53.
6- مصطلح علم المقاصد.....59.
7- مصطلح الإفعالية.....62.
2 ـ الفصل الثاني:قراءة مصطلحية في مصطلحات المباحث التداولية 64.
1- نظرية الأفعال الكلامية ومصطلحاتها .....67.
1 ـ 1 ـ الفعل الكلامي عند الغرب.....67.
1 ـ 2 ـ الفعل الكلامي عند العرب.....75.
2- النظرية الحجاجية ومصطلحاتها.....79.
2 ـ 1 ـ الحجاج والخطاب.....85.
2 ـ 2 ـ الحجاج والإقناع.....87.
2 ـ 3 ـ الحجاج ومصطلحاته.....92.
2 ـ 3 ـ 1 ـ مصطلح الاستدلال.....93.
2 ـ 3 ـ 2 ـ مصطلح البرهان .....94.

2 - 3 - 3 - مصطلح الجدل.....97.
2 - 3 - 4 - مصطلح الخصام.....101.
2 - 3 - 5 - مصطلح الحوار.....103.
2 - 3 - 6 - مصطلح النزاع.....106.
2 - 3 - 7 - مصطلح المماراة.....107.
2 - 3 - 8 - مصطلح الاختلاف.....108.
3- نظرية الاقتضاء ومصطلحاتها.....109.
3 - 1 - عناصر الاقتضاء.....115.
3 - 2 - مصطلحات الاقتضاء.....118.
3 - 2 - 1 - مصطلح المضمر.....118.
3 - 2 - 2 - مصطلح الاستلزام.....120.
3-2-3-مصطلح الاستلزام الحواري أو التخاطبي أو الخطابي.121.
3 - 2 - 4 - مصطلح اللزوم المنطقي .....125.
3 - 2 - 5 - مصطلح اللزوم الطبيعي.....127.
3 - 2 - 6 - مصطلح الاستدلال التداولي.....129.
3 - 2 - 7 - مصطلح مبدأ التعاون وقواعده.....129.
خاتمـــــــــــــة.....133.
قائمة المصادر والمراجع.....138.
فهرس الموضوعات.....150.

الملخص

شكّل الاهتمام باللغة على الدوام ضرورة إنسانية من أجل الوقوف على طبيعتها ونظامها وخصائصها وقواعدها، الأمر الذي أدّى إلى تفرع الدراسات اللغوية المختلفة وتنوعها إذ هناك من ركّز على مكوناتها ومستوياتها؛ الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي، ومنهم من درسها في بعدها التداولي. ظهر الفكر التداولي ليهتم بالاستعمال الفعلي للغة كخطاب صادر من مرسل محدد إلى مخاطب محدد، والتعرف على القدرات الإنسانية للتواصل. و قد نتج عن تنوّع الاختصاصات وتعدّد العلوم في هذا المجال تداخلا كبيراً، مما أدى إلى تعدد المصطلحات التداولية؛ إذ يمكن إيجاد عدّة مفاهيم تنضوي تحت مصطلح واحد يتّفق على وضعه مجموعة من العلماء نتيجة بحثهم في مفردات اللغة، مما يؤدي إلى وقوع تداخل دلالي للدلالة على هذه المصطلحات. ومن ثمة جاء اهتمامنا بتتبعها معجمياً ودلالياً و استعمالاتياً.

الكلمات المفتاحية:

التداولية؛ البراغماتية؛ السياقية؛ المقامية؛ الإفعالية؛ علم المقاصد؛ الحجاج؛ الاقتضاء؛ المضمر؛ الاستلزام الحواري؛ اللزوم المنطقي؛ الفعل الكلامي.

نوقشت يوم 01 جوان 2015